شرح قطر الندى وبل الصدا
للفاكهي رحمه الله
عليه
م

٩

فهرس ما في هذا الكتاب المستطاب

الكلمة ٢ | الاسم ٣ | مؤلف الاسناد ٤ | المعرب ٥ | المبني ٦ | تنبيه الاسماء قبل التركيب معربة ٦

تنبيه لفظ غير وحيث وكم ٨ | الفعل ماض ٩ | ومنه نعم وبئس واخ ١٠ | ومنه هلم وهات ١١ | مضارع ١١

الحرف ١٤ | ما المصدرية ولما الرابطة ١٤ | الكلام ١٥ | فصل انواع الاعراب ١٦ | الاسماء الستة ١٧

المثنى وما ألحق به ١٩ | كلا وكلتا ٢١ | اولات وما جمع بالف وتاء ٢٢ | خلق الله السموات ٢٣ | ما لا ينصرف ٢٤

اعراب يفعلان ونحوه ٢٤ | تنبيه محل حذف حرف العلة ٢٥ | فصل في الاعراب المقدري ٢٦ | فصل رفع المضارع ٢٧

وينصب بلن ونحوه ٢٧ | ان المصدرية والتفسيرية والزائدة ٢٩ | حتى الابتدائية ٣٢ | تنبيه نواصب المضارع ٣٣ | ويجزم بلم ونحوه ٣٤

ان واذما واي ونحوها ٣٥ | اعراب اسماء الشرط والاستفهام ٣٧ | حذف فاء الجواب ٣٧ | فصل ينقسم الاسم الى المعرفة والنكرة وفيه النكرات تتفاوت ٣٨

المضمر ٣٩ | العلم واسم الجنس ٤١ | يؤخر اللقب عن الاسم ٤٢ | اسماء الاشارة ٤٣

الموصول | تنبيه ان الموصول ان طابق لفظه معناه ٤٨ | وتكون أل للعهد وغيره ٥٠ | يبدل اللام ميما في حمير ٥١

باب المبتدا والخبر ١٥ | في قولهم من لي بكذا ٥٤ | المقدر كائن خبا لتامة ٥٤

ويغني عن الخبر وصف مرفوع ٥٥ | فائدة اذا تعددت مبتدآت ٥٨ | قد يحذف المبتدا والخبر ٥٧ | باب نواسخ المبتدا منها كان ٥٩

قد يتوسط خبر كان بينها وبين اسمه ٦٠ | ويزاد كان متوسطة ٦٢ | ويحذف كان دون اسمها وخبرها ٦٣ | لا ولات وان ٦٤

حروف المشبهة بالفعل ٦٥ | وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن ٦٨ | تتمة تفتح ان وجوبا ٧٠ | تنبيه لا يدخل اللام ٧

تتمة تعليق ٧٥

افعال القلوب ٧٣ | ان وليهن نحو لا بطل عملهن ٧٤ | باب الفاعل ٧٥ | امتنع في النثر نحو ما قام ٧٧

والاصل ان يلي عامله ٧٨ | ويجب فاعل نعم ان يكون ٧٩ | باب في ذكر النائب عن الفاعل ٨٠ | باب الاشتغال ٨١

ويجب النصب والرفع ويستويان ٨٢ | باب التنازع ٨٣ | باب المنصوبات ٨٥ | المنادى ٨٦ | فصل في الكلام على المنادى ٨٧

فصل في احكام توابع المنادى ٨٨ | فصل في الترخيم ٨٩ | فصل في الاستغاثة والندبة ٩٠ | المفعول المطلق ٩٢ | المفعول له ٩٣

المفعول فيه ٩٤ | الجهات الست ووجه تسميته ٩٥ | المفعول معه ٩٥ | الحال ٩٦ | التمييز ٩٨ | تمييز كم الاستفهامية ٩٨ | المستثنى ١٠٠

باب المخفوضات ١٠٣ | فائدة في بيان كلمة حتى ١٠٤ | تنبيه في اقسام حروف الجر ١٠٥ | باب ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها ١٠٧ | اسماء الافعال ١٠٧

ويجزم المضارع في جواب الطلب ولكنه لا ينصب ١٠٨ | المصدر ١٠٨ | اسم الفاعل ١٠٩ | اسم المفعول ١١١ | الصفة المشبهة ١١١

اسم التفضيل ١١٢ | ولا ينصب المفاعيل ١١٣ | باب التوابع ١١٤ | النعت ١١٤ | في تأويل لفظ العدل ١١٤

فائدة في اقسام لا ينعت ولا ينعت به ١١٦ | التوكيد ١١٦ | عطف البيان ١٩٩ | تنبيه يتعين عطف البيان ١٢٠ | عطف النسق ١٢٠

حروف العطف (وما لا يأتي بأحد وما المراد بها) ١١٢ — فائدة أن لا يعطف بأو ١٢٢ — تنبيه عطف الفعل على مثله (وما يسمى المنقطعة بها) ١٢٣ — البدل ١٢٣ — ومنع دخول ال على كل وبعض ١٢٤

تنبيه الموافق منوعه ١٢٥ — باب ذكر ألفاظ العدد (وما يقتبس ... مفرده ... حال) ١٢٥ — باب ذكر موانع الصرف ١٢٥ — فائدة أسماء القبائل ونحوها ١٢٨

باب ذكر صيغة التعجب ١٣٠ — باب في الوقف وبعض مسائل الخط وتعريفه ١٣٢ — وفيه وجوه مختلفة الإمكان المجرد (أي الوقف) ١٣٢

يوقف نحو إذن ونسفعا بالألف ١٣٤ — ونرسم الألف المتطرفة في الخط بأسم ١٣٥ — فصل في الكلام على مواضع همزات الوصل ١٣٦

تم

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1168

التمني تفعل من منى يمنى اذا قدر والمنا القدر فكان التمني
تقدير حصول ذلك ذكره النيلي في ناصب المضارع

العرض معناه عرض المحبة ذكره الهندي نقلا عن [illegible]

وفي المفتاح ما حاصله اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا
توجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه
هذا وفي الشرح الشريفي وانما قال توجه الخ لينظر معنى العرض اذ
ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض محبته فنزول انتهى
هذا ما اخذ ما افاده استاد الفاضل الهندي [illegible] على ذلك الاطلاع
من خط الاستاد
سلمه الله

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عبده ١١٧٥

ط
١٩

١٤٤١

١٢٢٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1331

1

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرافع لمن انخفض لعزه وسلطانه • المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه • المغني بواسع فضله من افتقر لجوده واحسانه • الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شانه • والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمه • ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم من الحل والحرمة • ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة • وعطف على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمة • وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشر امثالها • فحصل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة • موصلا بالسعادة الابدية والامن من العذاب والعقوبة • صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك ائمة الهدى • صلوة وسلاما دائمين عدد حبات الارض وقطر الندا • **وبعد** فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم المحقق المدقق امام هذه الصنعة وعالمها • وقاضي شريعتها وحاكمها • ابي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله تيكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها

مع الاتيان

2

مع الاتيان بدليل المسائل • وتعليلها في الغالب جانبت فيه الايجاز المخل والاطناب الممل • حرصا على التقريب لفهم مقاصدها • والحصول على جملة فوائدها • وسميته مجيب الندا الى شرح قطر الندا • وبالله اعتصم وعليه التوكل واليه التضرع واتوسل • ان ينفع به طالبه • وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم • وان يبلغني احسن الامل • ويوفقني في القول والعمل • انه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول الا خيره **مقدمة** اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه ليكون على بصيرة في طلبه • فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء • وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الاصلية له • وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث • فحد هذا العلم الذي نحن بصدده علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء • وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابية والبنائية • وغايته الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض • ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية وكان البحث عن احوال موضوعه بدا

قال قلت يعترض هذا الحد ايضا بانه غير منعكس بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك اذهب وانطلق لانها كلمات باتفاق مع انها ليست اقوالا لان القول هو اللفظ المستعمل وهذه ليست الفاظا لان اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم وهذه ليست اصواتا لان الصوت هو المسموع وهذه ليست مسموعة بدل على ذلك الحس قلت قولكم انها ليست الفاظا ممنوع لان اللفظ اعم من اللفظ بالفعل واللفظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بها لا بسهما من الافعال باستحضار الاخفا معه ولا لبس وصحت تسميتها اقوالا بهذا الاعتبار واذ قد ثبت بقول الله سبحانه واسروا قولكم ويقولون في انفسهم صحة تسمية ما في النفوس قولا وان لم يقترن به قرينة لفظية تقتضيه كالقرينة التي في المثالين المذكورين فما يحوج بعده اجدر بالثبوت فان قلت اطلاق القول على المسموع حقيقة وعلى المقدر مجازا فكيف استعمل المؤلف اللفظ في حقيقته ومجازه دفعة وكيف استعمل المشترك في معنييه فانك قد ثبت ان القول يطلق على ما في النفس قلت الجواب عن الاول انه وان كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فيدعى انه في الاصطلاح النحوي موضوع للمسموع او ما في قوة المسموع وتحقيقه ان الالفاظ انما تطلق بحسب معانيها في اصطلاح اهل ذلك الفن والقول في الاصطلاح لا يطلق على ما في النفس فلا اشتراك البتة باعتبار الاصطلاح من شرح لمحة ابي حيان لابن هشام رحمه

تحقيقا او تقديرا تفصيل للمقول والمقول كزيد والتقديري ما كان في حكم المقول ككلمات الله تعالى والملائكة والجن جوري الشافي رحمه

الكلمة اي الفرد في اصطلاح النحاة فانها تطلق على معان اخر كالكلام قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا والقصيدة كقولهم كلمة امرئ والشهادة والفعل وحده كذا في الموضح في اصطلاح المنطق

لمحاورة اللغوي شهادة التوحيد اي كلمة الشهادة

قول المشهور في تعميم القول او اللفظ قولهم حقيقة وحكما واراد شارح الكافية باللفظ الحكمي الضمائر المستترة فانها في حكم الملفوظ من حيث يجري عليها احكام اللفظ الا ان الشارح الخبيصي تمم اللفظ بقوله حقيقة او تقديرا وقال العلامة الازهري في شرح قول الموضح والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف اي الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة فتبعا الشارح الكافي واراد بقوله تقديرا ما اراده العلامة والظاهر من كلام السيد في حاشية الوافية والشارح ايضا ان كلمات الله تعالى داخلة في اللفظ الحقيقي هكذا ينبغي ان يقرر المقام

للاستاذ دده رحمه الله
سلمه الله

القول في الاصل مصدر فنقل الى الشيء المقول كاللفظ بمعنى الرمي نقل الى الملفوظ مجازا من جهة تسمية المسبب باسم السبب وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والصيد بمعنى المصيد كذا في شرح الجامع للعلوي

والمشهور ان اول من وضع هذا العلم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه اخذ فيه اصولا واعطاها لابي الاسود الدؤلي وقال له انح هذا النحو يا ابا الاسود فسمي النحو وذكر ابو حيان انه مرادف لعلم العربية والمشهور ان علم العربية مرادف لعلم الادب وهو ينقسم الى اثني عشر علما كما ذكره السيد في شرح المفتاح وغيره من شرح الهادي للعلوي رحمه

قال الكازروني في حاشيته على البيضاوي قيل موضوعه الكلمة العربية وقيل الكلمة والكلام وقيل الكلمة والمركب اسناديا كان او غيره فانه يبحث عن عوارض المركب الغير الاسنادي ايضا كصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه وامتناع اضافته الى مميزه وهو الاولى كذا قاله المحشي في حاشية الارشاد انتهى من خط الاستاذ

ببيان الموضوع فقال لبعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي قطع الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا وتمت كلمة ربك وهي من اطلاق الجزء واراد به الكل واصطلاحا قول اي مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله الذي هو مفرد كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة

وهي لغة تميم

كسدرة

اي تتكلم عليها

كالضمائر المستترة

اي الموضوع بناء على تجريد المعنى عن مفهومه

والمراد بالمعنيد ما دل على المعنى بحين السكوت عليه

او صنع

المراد بالعقد عقد الاصابع

للارض

جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق حاشية

اي لفظا

وبيان مجازها من وجهين احدهما انه لما كان للمركب تركيب من المفردات كان اطلاق الكلمة على المركب اطلاق اسم الجزء على الكل والثاني ان الكلام الكثير لما كان بعضه مرتبطا ببعض حصلت له وحدة فشبه المفرد في الوحدة والمشابهة من اسباب المجاز فاطلق لفظ الكلمة عليها من هذه الجهة من شرح الكافية لابن فلاح اليمني

والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على المعنى لكنه ليس بلفظ وبخلاف نحو ديز مقلوب زيد فانه وان كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا من شرح الشذور رحمه

لا بد من تاويل التلفظ بالتكلم او النطق حتى يندفع الدور والجواب المشهور في امثاله لا يجري فيه للاستاذ سلمه

او لكون ما في الرعب لغويا

قال الاندلسي اللفظ وان كان جنسا احترز عن عقد الحساب ونحوه

تجم سعة

يحترز باللفظ عن الاشارة والكتابة والعقد والنصبة صفي

اقول هو ان النصب بضم النون جمع نصبة في المناسب للسياق ان يقال والنصبة الا ان يكون بفتح النون وسكون الصاد مفردا للاستاذ سلمه

اي بمنزلة الجنس وانما قلنا انه بمنزلة الجنس لان الجنس والفصل في المشهور مستعملان في الحقائق الموجودة كالانسان ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحي تعبيرا عما حصل في الوجود كذا في حاشية الوافية للسيد

الى

التي هي زي د وكل منها لا يدل على معنى وليست اجزاؤه الزاي
والياء والدال بل هذه اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل
على معنى وانما يقال لها حروف المبنى وتطلق بازاء حروف المعاني
التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة بن السيد الشريف
في حاشيته على المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء
معناه كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقل
لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء
النسب وتاء التأنيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها واسقطه المص كغيره لما جنح اليه الرضي من انها مع ما هي
فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب
على اخره كالمركب المزجي واسقط ايضا من التعريف الوضع المخرج
للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لا غير لكن خالف
في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ
لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه
وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد
بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك
فاستعماله في الحد اولى وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها
جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع
الطبع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب

قال قيل ذكر الجنس في الحد انما يكون لبيان اصل الذات وتمييز جنسه بين الاجناس لا للاحتراز به عن شيء فكيف يحترز قلنا لا يحترز بالجنس اذا كان اعم من الفصل مطلقا اما اذا كان اعم من وجه فيجوز الاحتراز به وتخصيصه ان الجنس له جهتان فبالنظر الى عمومه يفيد بيان اصل الذات كما هو وظيفة الاجناس وبالنظر الى خصوصه يفيد الاحتراز كما هو دأب الفصول قال قيل فعلى هذا لا يتعين جنسية احدهما ولا فصلية الآخر فكيف جعل اللفظ جنسا والباقي فصلا قلنا لما كان اللفظ اظهر او صار الكلمة قدمه وجعله جنسا
من شرح الارشاد المسمى بارشاد لابن الشريف رحمه

قال العلوي في شرح الجامع في بيان مخرجات القول وكالكلام ان قلنا
ان المركب غير موضوع فان دلالته على معناه عقلية وهو مذهب
جمع من المحققين منهم ابن الحاجب في شرح المفصل وابن مالك والمص
في شرح اللمحة ويعزى الى النحاة واليه ذهب الامام الرازي والاصح
كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور انه موضوع اي بالنوع لا بالشخص
انتهى
من خط الاستاد زاده سلمه الله

والّلام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي هي من غير النظر
على قلة وكثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة التاء
في مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق على افرادها
الّا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لزيد قائم مثلا انه كلمة
وهي بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة اسم وفعل وحرف
لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا
غيرها ولان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني
الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني
الاسم والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي
الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان وفرس ومن جعلها
اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام
السكنجبيل الى الخل والعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسوم
على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم الاسم
في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا عنه
واخر الحرف لعدمهما فيه ولكل من الاقسام الثلثة علامات
وكذا حد ويعرف ويتميز بها عن قسيميه واخر التمييز بالعلامة
على الحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا تنعكس
تسهيلا على المبتدي فقال فاما الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وضعا فيعرف اي فيتميز عن قسيميه

بال

بال المعرفة من اوله كالرجل اذ هي المتبادر عند الاطلاق
حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة وانما خصت
لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم
والمراد به ما يمكن دخول ال عليه كما مثل لان كثيرا من الاسماء
لا يدخلها ال كالمضمرات والمبهمات واكثر الاعلام ويجوز ان
يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة هنا والزائدة وكل منهما من
خواص الاسم ايضا وذلك لموافقتها ال المعرفة صورة وحكما وجعل
دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الجرجاني
انه خطاء بالاجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى
من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام
ولا في بل الباء واللام وتعبير غيره باداة التعريف احسن من تعبيره
بال لشموله لال واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولام
بدلها على لغة حمير كقوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
ويعرف ايضا من اخره بالتنوين وهو نون تثبت لفظا لا خطا
استغناء عنها بتكرار الحركة واقسامه المختصة بالاسم اربعة
احدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا
الجمع بالف وتاء اشعارا ببقائه على اصالته بحيث لم يشبه
الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك كرجل ورجال

الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان المراد به
غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا
في باب اسم الفعل كصهٍ وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويهٍ
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لما جمع بالف وتاء كمسلماتٍ
سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم
الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لإذٍ وكلٍّ وبعضٍ وايٍّ عوضا عن مضافها
اذا حذف نحو وانتم حينئذٍ وكلٌّ في فلكٍ تلك الرسل فضلنا
بعضهم على بعضٍ ايًّا ما تدعوا ولجمع المتناهي المعتل اللام اذا حذفت ياؤه
كجوارٍ وغواشٍ فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح
واما التنوين اللاحق لروي البيت وهو الحرف الذي تنسب اليه
القصيدة وكلا حاريض المقفاة والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز
لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا
وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه
في نكت الحاجبية والمصنف في الاوضح فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهى
ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم
في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير
ما حرزا مكّن وعوّض وقابل والمنكّر زد رنّم او احك اضطرر
غالٍ وما همزا ويعرف بالحديث عنه اي الاسناد اليه
وهو ان يضم اليه ما تتم به الفائدة كما ضربت بتثليثها

بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وكمن وضرب
من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كان الاسناد
فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل هذا
الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد انهما في هذا التركيب حرف
وفعل بل المراد انهما اذا استعملا في ما صغالة خرجت من الكوفة
وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا تنبيه ان جماعة
منهم ابن مالك وتبعه الخبيصي اعتبروا في الاسناد الى القول الاسناد
لمعناه ليخرج ما اسند اليه باللفظه كالمثالين المذكورين واما الاسناد
خبر الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمؤول بما هو
اي الاسم بعد التركيب ضربان احدهما معرب وهو الاصل
في الاسماء اي الغالب ولهذا قدم ويسمى متمكنا وكذا امكن
ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب
معان عليه لا يميزها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن تمييزها بغيره
والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة
المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب
لغة البيان والتغيير والتحسين يقال اعرب الرجل عن حاجته
اذا ابان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد
وجارية عروبة اي حسناء واصطلاحا على القول بانه لفظي
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة او ما نزل منزلته

وعليه المصنف في الاوضح والشذور وعلى القول انه معنوي تغير اواخر الكلم

وما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير

من المتأخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله وهو ما اي الذي

او شئ يتغير هيئة آخره لفظا او تقديرا بسبب العوامل المختلفة المقتضية

رفعا او نصبا او جرا الداخلة عليه لفظا او تقديرا وذلك كزيد

وموسى فقوله ما تغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن في الاوائل

والاواسط وخرج بقوله آخره تغيير الاوائل والاواسط والمراد بالآخر

ما كان آخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد وقوله لفظا او تقديرا

اشارة الى ان المعرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد ونحوه

وتقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي ومنه القاضي رفعا

وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم رفعا فقط كمسلمي وكذا

الاسماء الستة وجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيفت الى كلمة

اولها ساكن نحو جاءني ابو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه

السيد في حاشيته وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير آخره

لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالاتباع والنقل والحكاية والتقاء

الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان آخر المعرب لا يتغير

لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا

ام تأخر كزيدا ضربت ولا فرق في ذلك بين ان يكون العامل

ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم

قوله لفظا اي ظاهره انه تفصيل لتغيير اواخر الكلم على طبق التعريف السابق ويحتمل ان يكون تفصيلا للدخول كما سيجئ من الشارح

وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى انه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه ابو حيان همع

قوله هيئة آخره قال العصام في شرح الكافية اي نفس آخره كما في المعرب بالحروف او صفته كما في المعرب بالحركات وذلك ان يجعل اختلاف صفة الآخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الآخر نفسه يستلزم اختلاف كونه واوا وكونه ياء وكونه الفا ثم قال والمراد صحة ان يختلف ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب انتهى كلامه

كما في الاتباع كما في الحمد لله في قراءة كسر الدال لاتباع اللام والنقل كما في قد افلح وقل اوحي بفتح الدال وضم اللام والحكاية كما في من زيدا لمن قال رأيت زيدا والتقاء الساكنين كما في لم يكن الذين كفروا

الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية نحو من زيدا من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال للملائكة اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال الم تعلم ان الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين كفروا وحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانها على التسهيل بنت عندهم اعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الست ... ما جرى مجراها ... ان يقال مدلولها حركة مناسبة

وانما ذكره لانه ماخوذ في موقف المعرب

ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في آخر
الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف
ثم الاسم ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول
واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل تخالفه مع المعمول في النوع
فان كانا من نوع واحد علمت بهته العامل ما لا يكون من نوع المعمول
والصحيح في الاعراب انه زائد على ماهية الكلمة ومقارن للوضع
والثاني مبني وهو ما كان بخلافه اي المعرب اي ما لم يتغير
آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان اوجه
لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان
كالقعود والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء
على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي ما جيء به
لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب من حركة او حرف او سكون
او حذف وليس حكاية او نقلا او اتباعا او تخلصا من سكونين
وعلى القول بانه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال
وعليه المص في شرح الشذور وظاهر عبارة المتن تقتضيه وانما بني
الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع او المعنى
او الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الاعراب استصحب
لانه الاصل في الاسم وانما يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بني الاسم
لمشابهته لعدم المقتضي للاعراب اذ لا تعتوره المعاني حتى يعرب لبيان

باب المعرب و

حد الاسم المبني ما شابه الحرف شبها قويا يدنيه منه اي يقربه ثم معارض يقتضي اعرابه فان عارضه
معارض الغي وجد الشبه لضعفه واعراب الاسم ترجيحا لمقتضي الاعراب فانه داعية الى الاصل
كاي الموصول و قولنا في وضعه او في معناه او في استعماله او في افتقاره او في اهماله او في لفظه بيان
للوجوه المعتبرة في شبه الحرف متعلق بشبه به وقد يجتمع في مبني شبهان فاكثر كالمضمرات فعلمه أو
جها منع الخلو والقول بان سبب بناء الاسم هو مشابهته للحرف لا غير هو الصحيح المختار ونقله جماعة من المتاخرين
عن ظاهر كلام سيبويه وجزم به ابن مالك في كتبه ثم اذا وجد سبب البناء هل هو مجوز او موجب فيه
قولان الاول مذهب الشيخ عبد القاهر مستدلا باي الموصولة والثاني مذهب الجمهور واعتذروا عن اعراب
اي حد الشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف ~~واحد~~ او حرفين ~~سواء وضع لذلك المعنى~~
~~حرف ام لا وذلك~~ كتاء قمت فانها كباء الجر ولامه او على حرفين كنا من قمنا فانها كقد وبل
حد المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا ولذا قلت
وان لم يوضع لذلك المعنى حرف مستعمل فالاول كمتى فانها متضمنة معنى الاستفهام في نحو متى نصر الله
ومعنى الشرط في نحو متى تقم اقم ولكل من المعنيين حرف يؤدى به والثاني كاسم الاشارة فانه متضمن
للاشارة التي من حقها ان يوضع لها حرف يؤدى به حد الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل
اي عاملا عمله ولا يتاثر بالعامل اي بدخوله عليه لا لفظا ولا محلا وذلك اسم الفعل كهيهات
فانه نائب عن بعد عامل عمله ولا يتاثر بدخول العامل عليه بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب
حد الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة تتم بها معناه كاسم الموصول وهذا الشبه
جعله ابن هشام تبعا للبدر بن مالك قسما مما قبله لا قسيما له وحرف الاستعمالي بان يلزم طريقة
من طرائق الحروف حد الاهمالي ان يكون الاسم شبيها للحرف المهمل كبل ولو في كونه غير عامل
فيما بعده وغير معمول لما قبله كاوائل السور واسماء التهجي المسرودة كالف باتا وهذا الشبه
ادرجه قريب ابن هشام في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه كالافتقاري عندهما والاولى
افراد كل قسم على حدة حد اللفظي ان يكون الاسم شبيها للحرف العامل او المهمل في صورته
ولفظه كحاشا الاسمية ذكر ابن مالك انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
هذا ملخص ما في شرح الحدود ولشيخ الفاكهي رحمه

ما اريد منها تنبيه اختلف في الاسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود
الشبه الاهمالي لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل
معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضى الاعراب وسبب البناء وهذا هو
المثبت فلواسطة واعلم ان المبني على اربعة اقسام مبني على الكسر
ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون وقدم ما كان
مبنيا على الحركات جريا على العادة في تقديمها وان كان الانسب
تقديم السكون لاصالته في البناء وخص الكسر بالتقديم لانه الاصل
في تحريك البناء واليه اشار بالمثال في قوله كهؤلاء في لزوم الكسر
في الاحوال الثلث وهو من اسماء الاشارة فالهاء فيه للتنبيه وكلها
مبنية الا الذين وتين على قول لتضمنها معنى الاشارة فانه من معاني
الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع للتمني والترجي
وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم ان تدل على معنى في نفسه
فقط فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها بالحرف
في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي شان الحروف وبني على الكسر
للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية في ذلك واتى بكاف
التشبيه مع حرف العطف في قوله وكذا حذام وامس لغة الحجاز
للاشارة الى ان المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر
ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال
بفتح اوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب

اسم

واعلم ان الاسماء المبنية يطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب وان كان على الحركة يطلب مع ذلك علتان اخريان
احديهما للبناء على الحركة لان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله
الحركة والاخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون اخواتها كذا في الرضي
اذا عرفت هذا عرفت ان قول الشارح رحمه الله لتضمنها معنى الاشارة
اشارة الى علة البناء كما ان قوله وبني على الكسر اشارة الى علة البناء
على الحركة المخصوصة واما علة البناء على مطلق الحركة فهو الفرق بين البناء
الاصلي والعارضي
لمحرره الاستاد سلمه الله

قال الاعشى فجمع بين اللغتين التميميتين * الم تروا ارما وعادا * اودى بها الليل والنهار * ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار من شرح الشواهد
قاله الاعشى ميمون بن قيس من قصيدة من البسيط وارم اسم قبيلة عاد او اسم بلدتهم واودى بها اي اهلكها وجهرة حال ذكره العيني في ما لا ينصرف
قال الاعشى وهو من بني قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم * واهل جوّ اتت عليهم * فافسدت عيشهم فبارو * ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار
من شرح الكافية لابن فلاح اليمني
قوله ومر دهر اي حادثة وداهية على وبار فهلكت وبار
بتلك الداهية جهرة من شرح ابيات المفصل

اسم لفرس وسجاح بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز
يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها بفعال الدال على الامر قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام * واكثر بني تميم
يوافقهم في كل ما اخره راء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره اعراب
ما لا ينصرف وغير الاكثر منهم ذهب الى الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتانيث المعنوي
عند المبرد وقيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره
وقد امكن اعتبار التانيث فلا وجه لتكلف غيره وقد جمع الاعشى
بين اللغتين التميميتين في قوله * ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة
وبار * فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز
يبنونه على الكسر مطلقا اذا اريد به معين ولم يضف ولم يعرف
بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف وبني
على الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل
في التخلص من التقاء الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب
ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك
بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة
فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعملت المجرد المراد به معين
ظرفا فمبني اجماعا كذا في الاوضح اشار الى القسم الثاني بقوله
وكاحد عشر واخواته من ثلثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة

ذكر فيما دونها اي في الذي قبل العشرة وهي الثلثة والتسعة وما بينها وقد نقض في الكافية
حرمي

في المذكر وثانيتها في المؤنث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح في الاحوال الثلثة وكلها مبنية صدرا وعجزا اما الاول فلتنزله منزلة صدر الاسم واما الثاني فلتضمنه معنى العطف اي الواو لان الاصل احد عشر مثلا احد وعشر ثم حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا وكان البناء على حركة لما تقرر وكانت فتحة قصدا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب واما لم يخرج الاثنان في نحو لا رجل ولا امراة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامراة واما اثني عشر واثنتي عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكان الاعراب مع النون ثابت ابقيت مع الواقع موقعها وترك المص استثناءه احالة على ما سيأتي من انه يعرب اعراب المثنى وبني فيهما لتضمنه حرف العطف واشار الى الثالث بقوله وكقبل وبعد واخواتهما كالجهات الست وحسب واول ودون في لزوم الضم بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوي معناه دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة السبعة اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوي معناه فبنيا كذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت لفظه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابته او حذف ولم ينو شيء اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن لكن بترك

وقيل لافتقاره الى الفتح

قوله مثلا اما على انه مفعول به اي ذكر مثلا واما حال حرمي

وبجوز الفتح اي بالاصالة والبناء وما طرأ عليه

يجوز العطف على اللفظ وعلى المحل في قوله وامراة لا لاكد

تنبيه حكمهم بان عشر وعشرة واقعان موقع النون يقتضي ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو كذلك كما افصح عليه كثير من النحاة وان نازع بعض المعاصرين حرمي

قوله واخواته ولم يقبل الا اثنا عشر واثنتا عشرة وافرد الضمير باعتبار الصدر منهما

اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وورار وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما اشبهها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك رضي

قبل ذلك
هو من الطويل ان ... من قبل فانه معرب لان المضاف اليه منوي تقديره من قبل ذلك والمولى يأتي لمعان كثيرة والمراد بها هنا ابن العم قوله لجوبان العنبر في عليه ولكنه تقدم للعنبر ورتع والمعنى نادى كل ابن عم له قرابته وصرخ فتنتي بعنيه فيما هو فيه من كرب او نازلة نزلت به فما رحم عليه احد منهم ولا اجاب له عائه عيني رحمه

وفي هذا الوجه يكون نكرة لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذا نونه كذا في الاوضح وقال الازهري وعند بعضهم معرفة بنية الاضافة والتنوين تنوين عوض قال ابن مالك وهذا القول عندي حسن انتهى
وقال الرضي هو الحق نقله عصام ١٢

النون

التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال المعارض في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين واما اعربا في الاحوال الثلثة لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود المذكور لشبههما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو من معاني الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما حذف وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصودا وليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان اولتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه اسماء الجهات وما عطف عليها مما ذكر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا تشبيها لحق بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا وليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوي معناه فبنيت على الضم لشبهها حينئذ بالغايات وتقييد المص في الاوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها

وبوجوبه اي التنوين معطوف على قوله بترك واعربا منتصبين ومجرورين على انه صفة نصبا وخفضا اي كائنين بترك التنوين وبوجوبه حرمي

التوغل في المكان دخل فيه فمعنى توغلهما في الابهام تمكنهما منه حرمي

كما يستغني بحرف الجواب عن التصريح بالجواب فيقال نعم او لا حرمي رحمه

ويحتمل ان يكون التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم حذف خبر ليس وما اضيفت اليه وتكون الضمة على هذا الحركة اعراب والوجه الاول اولى لان فيه تقليلا للحذف ولان الخبر في باب كان يضعف حذفه جدا من شرح الشذور

لا ترها هنا ثلاثة اشياء حرمي

على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك
شارحوا كلامه ومنهم المحققون وقد سمع وقوع خبر بعدها انشد ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن
عمل اسلفت لا غير تسأل فيعمل به من غير توقف فما وقع في المغني
وشرح الشذور لا يغتر به واشار الى الرابع بقوله كمن وكم في لزوم
السكون في الاحوال الثلثة ولا فرق في من بين ان يكون استفهامية
او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون استفهامية
بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف
في الوضع او في المعنى فيما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الافتقار
فيما اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها
بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تأخيره للسكون يوهم انه خلاف
الاصل اشار الى رفع ذلك التوهم بقوله وهو اصل البناء لخفته ونقل
البناء واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء
الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات
وكونها عرضة لان يبتدأ بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكين
كاول وشبهها بالمعرب كضرب فانه مشابه للمضارع في وقوعه
صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا وتقدم ان الاصل في البناء السكون
دخل في الكلم الثلاث كمن وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات
الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم دخل البعض في الكلم الثلاث كسوف

شرطية لتضمنها معنى الشرط ١٢
او استفهامية لتضمنها معنى
همزة الاستفهام ١٢

او في المعنى اما كم الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام
اما كم الخبرية فلتضمنها معنى رب التي للتكثير ازهري

الاصل في البناء السكون لانه اخف فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل
عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع عنه مانع سمع

معنى استصحاب الاصل ثبوت الحكم للشيء في الزمن الاول وعدم تحقق
ما يزيله فيظن بقاؤه ازهري

قاعدة
الاصل في البناء السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان
احق بالاصالة لخفته الثاني ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب
الحركات فاصل البناء السكون والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا
فناسب ذلك اصالة البناء على السكون واما البناء على الحركة فلاحد
اربعة اشياء اما لان لها اصلا في التمكن كالماضي واما تفضيلا له
على غيره كالماضي بني على الحركة تفضيلا على فعل الامر واما للهرب
من التقاء الساكنين كاين واما لان حركته ضرورية كالحروف
الاحادية لانه لا يمكن النطق بها ساكنا في الاول لفظا او تقديرا
كالباء والكاف ونحوهما كذا في الاشباه في الفن الثاني

اقام

وقد يقدر سكون البناء وحركته كما يقدر حركات الاعراب مثال تقدير السكون رد اذا ضممت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح هذا ونحوه من المبني المعتل ومثال تقدير
الضم يا سيبويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرا وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة حركة مثال نيابة الحذف عن السكون اغز واخش وارم واضربا
واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا مسلمات فان الكسرة نابت عن الفتحة كذا في الجمع
لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة وتعين دلالته على المصدر والزمان
ويطلبها فعل فرع دائما والمنصوب كثيرا رضي
بنفسه ١٢
وزعم الزجاج في شرح الهادي وجودها فيه في نحو ع ورد
بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني
على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء همع الهوامع
الفصل

وقام واين ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم
لخفتهما دون الفعل لثقله واما الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه
واقترن باحد الازمنة الثلثة وضعا فثلثة اقسام عند جمهور
البصريين وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على انه
مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدرة وانتصر لهم
المصنف في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلثة لانحصار الزمان
في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم عن زمان الاخبار
او مقارن له او متأخر عنه فالاول هو الماضي والثاني هو الحال والثالث
الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير واعلم علم
اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي ماض وهو ما دل
وضعا على حدث وزمان انقضى وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد
منه وقدمه على فعل الامر لانه جار على الاصل اذ هو متفق على بنائه
ولان علامته مفردة وقدمها على المضارع لانها قد يكونان مجردين
والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس
في الاوضح فقدم المضارع لانه لما شابه الاسم قوي وشرف واخر
الماضي لتأخره في الوجود لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم
على هذا توسط الامر ويعرف اي يميز عن قسيميه بتاء التأنيث
الساكنة الدالة على تأنيث فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا
صفة التاء

واعلم ان النحاة اختلفوا في الامر فذهب البصرية الى بنائه والكوفية الى اعرابه
ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الافعال اصل في الاعراب
فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني
هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضي لاعرابه وربما علل الكوفية ذلك
بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصرية لا يرون ذلك
بل يقولون انه اصل برأسه كما تقدم همع

قوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا
بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى اعقل وقوله
عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل مسن [illegible]
المراد من علم اليوم هو المعلوم والعمي هو الجاهل وهو خبر لكن اي اعلم ما وقع
في اليوم والامس ولا اعلم ما يقع في غد اذ لا يعلم الغيب الا الله
شيخ شهاب الدين
وهي تاء التأنيث بخلاف الاسم فان علامته متحركة وهي دالة
على الطلب وقبوله ياء المخاطبة فيكون البحث فيه اقل ازهري

كان هذا توضيح فعل المضارع والاوضح
من تأخر الاس

وذهب بعضهم الى انه ماض حال كغفرت

الا فعل التعجب وحبذا في المدح وافعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند
ولا يقدح في ذلك كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكيرها
وانما اختصت التاء به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكسر
لئلا يفضي نقل الحركة الى نقل الفعل والمراد بها الكينة بالذات فلا يضر
تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن فحركته نحو قالت امرأة العزيز
او تضم نحو وقالت اخرج عليهن وكذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة
النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها وخرج بالكينة المتحركة فانها
تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها
في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد يكون في الاسم حركة بناء
نحو لا حول ولا قوة واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث
دخلت على الحرف فلا يرد على طلاقه لعدم دلالتها على تانيث الفاعل
بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ والمص وان اطلق التانيث
فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر على الاطلاق ولما فرغ
من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه على الفتح لفظا او تقديرا
ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا يزيد على ذلك وبني
على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم لوقوعه موقعه وخص بالفتحة
طلبا للخفة الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم آخره ضمة بناء
كضربوا للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال معروف
او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن آخره تسكين بناء كضربت

بتثليث

واعلم انهم اختلفوا فيما بني عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه مبني على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما اسند الى الواو وعلى السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع المتحرك او على الفتح في جميع الاحوال وهو ما ذهب اليه ابن مالك او على الفتح والسكون وهو ما ذكره في شرح الشذور

ذكره حفيد المص

بتثليث التاء كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل
كجزء من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو
ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم
المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح مطلقا واما نحو ضربت
وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر وعليه المص في الاوضح
وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم
وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على القاب البناء ان الضم
لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر ذلك فليتأمل ومنه اي من الماضي نعم وبئس
لقبولهما التاء المذكورة ففي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة وكذا
عسى وليس لقبولهما التاء نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة
ولا تصالهما بضماير الرفع نحو لستوا سواء كست عليهم بوكيل في
القول الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم وبئس اسمان لدخول حرف
الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير واجيب
بان مدخول حرف الجر محذوف اي بمقول فيه نعم الولد وعلى مقول فيه
بئس العير وسيأتي في باب الفاعل الكلام في اعراب مرفوعهما
على هذا القول وقيل ان عسى وليس حرفان الاول حرف ترج
كلعل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان
ولان افادة معناهما متوقفة على غيرها كسائر الحروف واجيب

بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتها على ذلك عارض وبان اى وته
توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف
في عدم التصرف فلما شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ
بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمناسبة بينهما كالمضارع لو شار
الى القسم الثالث من اقسام الفعل بقوله وامر وهو مستقبل ابدا اذ المقصود منه
حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل ويعرف اي يميز عن قسيميه
بدلالته على الطلب اي بنفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لا تضرب
فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي
الذي هو طلب الترك ولا بد مع ذلك من قبول ياء المخاطبة
نحو كلي واشربي وقري عينا او نون التاكيد كاقبلن والمراد بياء المخاطبة
ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب
ولم يقبل الياء او النون فهو اسم فعل كنزال او مصدر كضربا او حرف
نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع
نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس امرا
على الاصح بل جاء على صورته وانما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم
لان هذه تكون في الاسم والفعل والحرف نحو ربي اخي فاكرمني
ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه لفظا وبناؤه على السكون
اذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة
المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج اذ مضارعه يجزم بالسكون

11 قال المص في شرح الشذور ومن غريب ما يحكى ان بعض من يتعاطى اقراء النحو في بلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل فتولا له قولا لينا
ان قولا مبني على حذف النون فانكر ذلك وهذا امر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب ثم قال والفاء عاطفة وقولا معطوف
على اذهبا وكل منهما فعل امر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون انتهى من خط الاستاذ

الا المعتل وهو ما آخره الف او واو او ياء فعلى حذف آخره بناؤه
وهو حرف العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة
كاغز واخش وارم اذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبني على حذف
الواو واخش على حذف الالف وارم على حذف الياء لان مضارعها
مثلها والا نحو قوما مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية ونحو
قوموا مما اتصل به ضمير الجماعة ونحو قومي مما اتصل به ضمير المؤنثة
المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ مضارعه المتصل به ذلك
يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك نحو اغزوا
واغزوا واغزي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون
نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة
نحو قمن واقعدن واعلم ان المص لو قال كما قال في الاوضح وبناؤه
على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لكن لما ذكر ان للماضي ثلثة
احوال اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك ومنه
اي من فعل الامر هلم في لغة بني تميم الملحقين بها الضمائر بحسب
من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلموا يا زيدون
وهلممن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم
طريقة واحدة ولا يختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء
التنزيل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم
هلم الينا وكذا هات بكسر التاء ما لم يتصل ضمير جماعة المذكرين

تقول تعال يا زيد وتعالى يا هند وتعاليا يا زيدان او يا هندان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا اتل وقال تعالى فتعالين امتعكن وعن ثمة لحن اس من قال تعالِي اقاسمك الهموم تعالي بكسر اللام سيح المطرزة

قال الله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم

فيضم نحو تعالوا او تعالَ بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح لدلالتهما على الطلب لقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كتعالي وتعالى فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالَي كارمي واخشي اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما اسما فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله ومضارع وهو ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان تحل منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة يتعاقب على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يميزه غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع فجعل الاعراب اصلا فيه فرعا في المضارع وما قيل ان العلة في التسمية مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل ويعرف اي يميز عن قسيميه بلم اي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميز به ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا الطلبيتين وانما اقتصر المص على لم كابن مالك في الالفية لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه

واعرابه بسبب المشابهة عند البصريين لا بالمعاني المعتورة عليه كالاسماء لان المعاني المختلفة واردة على الفعل المعتورة عليها فيكون فرعا في الاعراب وزعم ابن مالك ان اعراب المضارع لمشابهته الاسم بجواز شبهه ما وجب له وهو قبوله بالتركيب معاني مختلفة يخاف التباس بعضها ببعض غير انه يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا بالجزم فانه يدل على النهي عن الفعلين مطلقا وبالنصب يدل على النهي عن الجمع بينهما وبالرفع يدل على النهي عن الجفاء وحده مع استيناف الثاني ويغني وضع اسم موضع كل منهما نحو ان تقول لا تعن بالجفاء ومدح عمرو في الاول ومادحا عمرا في الثاني وكلك مدح عمرو في الثالث بخلاف الاسم فانه ليس ما يغنيه عن الاعراب فجعل الاسم اصلا والمضارع فرعا صفتي

اي في تسميته مضارعا الذي نص عليه ابن مالك وكثير من المحققين ان العلة المذكورة انما هي علة لاعراب المضارع لا لتسميته ثم قال بعض النحاة وانما سمي مضارعا وذكر العلة فجعله علة للتسمية كابن هشام في الاوضح وهذا كما ترى

قال

واختلف في ضبط الرضى مبتين نحو اللتان هما يخرجان والعيان هما تندمان فقال ابن ابي الفاضل بالفوقية وقال ابن ابي ذئب بالتحتية حكاه ابو حيان وصحح الاول قال الرادي وبه ورد السماع

قاله الرضي وافتتاحه بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون بحرف واحد زائد من احرف نايت اي نعدت او انيت اي ادركت نحو قولك نقوم واقوم ويقوم زيد وتقوم يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في اول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سيأتي ومن النحاة من جعل افتتاحه باحدها من علاماته ايضا وهو ظاهر كلام المص بل قيل ان التمييز بها اولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عن المضارع ولا تصالها به وللتنصيص على جميع امثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم معه غيره او المعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان يكون للغائب المذكر مطلقا ولجمع الغائبات وفي التاء ان تكون للمخاطب مطلقا او للغائبة او للغائبتين وبهذا يظهر ان التعبير بانيت انسب بالنسبة الضعيفة من التعبير بنأيت والحكم الذي اشرنا اليه فيما مر هو قوله ويضم اوله اي المضارع اي الحرف المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سواء كان كل حروفه اصولا كيدحرج اذ ماضيه دحرج او بعضها زائدا كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما زائدة لان وزنهما افعل ويفتح اوله في غيره اي غير المضارع الذي ماضيه رباعيا بان كان ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه ضرب ولا يكون

الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج اذ ماضيهما
انطلق واستخرج ولا يكون الا مزيدا فيهما ومن الخماسي نحو خصّم وقتّل
بالتشديد فان اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها
وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة منهما ويستثنى من كلامه
نحو اِخال فان الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع
ليس برباعي وقد يقال انهما من الشواذ فلا استثناء وبان الهاء والسين
زائدتان على خلاف القياس فانهما على اربعة احرف تقديرا ويسكن آخره
تسكين بناء على الاصح ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات
يتربصن والا ان يعفون وبني الفعل معها الى الاصل من بناء الفعل
لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل
الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء كما حمله على الماضي
المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يتربصن ولن يضربن لم يؤثر فيه
لفظا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال وما ناصب
للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه يبينه ووزن يعفون
يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة
لا نون الرفع بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله
يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو
قبلها ضمة فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي

يعفون

يعفون او خصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها
لا تدل على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو
قاضٍ وغازٍ دون التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر
وجيء به لمعنى وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور
كقوله ويحجبن من دارين بجر الحقائب فلو عبر بنون الجمع
لكان اخصر ولصدق بعموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك
ويفتح آخره فتحة بناء ان كان مع نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة المباشرة وهي المتصلة به من غير حاجز لفظا وتقديرا
هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة وعلة البناء
عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل لو فصل بين الفعل
والنون فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء ومعنى
مباشرتها له تقديرا ان لا ينوى فاصل وذهب قوم الى البناء
مطلقا لان النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية ورد ته
الى اصله من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا والاول
الاصح ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون
الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة نحو لينبذن
بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي ويعرب المضارع
فيما عدا ذلك المتقدم وهو ما عري من النونين نحو يقوم زيد
وما اذا لم تباشره نون التاكيد لفظا او تقديرا وان اتصلت به

فان الالف في المثال الاول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني والواو الفاعل في لا يصدّنك وان كانت محذوفة لكنها مقدرة تدل ضمة الدال عليها فهو ايضا معرب كشاد

لفظا بان فصل بينها فاصل حسيا كان او مقدرا فالاول نحو ولا تتبعانّ اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية بعد الالف لتبلونّ مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور اصله قبل التاكيد لتبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذف نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار لتبلونّ على وزن تفعونّ فاما ترينّ اصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين على وزن تفعين والثاني نحو ولا يصدنّك اصله قبل التاكيد يصدّونك فدخل الجازم حذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع

وكما لا يجوز حذف الالف والنون لا يجوز تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة والنون المدغم وضعها على السكون فلما لم يجز الحذف ولا التحريك ابقي على حاله مع ان التقاء الساكنين على حده فبعد هذا حرك النون بكسر

يعني ان اصل حركة النون الثقيلة الفتحة وكسرت هاهنا للمشابهة المذكورة ففي قوله فحركت بالكسر تسامح والاولى فكسرت النون كشاد

او يقال استثقلت الضمة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين الا ان ما ذكره الشارح اولى على ما صرح به التفتازاني في شرح التصريف

او لك حذف النون في الامثلة المذكورة على مذهب ابن مالك ومن تبعه لتوالي الامثال كما ذكره الشارح واما على مذهب غيره فذهب الى البناء مطلقا كابن الحاجب لانه علامة للاعراب اشار اليه الرضي

وحيث حذف نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة في التركيب لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم

ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة تجانسها لتدل على المحذوف فصار ترينّ

عبارة الا وضح هكذا واما غير المباشرة فانه معرب معها تقديرا نحو لتبلونّ فاما ترينّ ولا تتبعانّ الى آخر الكلام

انما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وقد تبيّن كما قررناه ان الفعل في هذه الامثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو يحذف النون للجازم فيما وقع في الاوضح من انه معرب في الاول والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلونّ سهو والتمام يبين فيها على الاصح لانتفاء تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء واحد والضابط في ذلك انما كان في المضارع رفعه بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح ولما كان رفعه بثبوت النون اذا اكد يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تقفن بنا ان يا هندات لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم المص حالة بنائه على حالة اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم واما الحرف وهو ما دل على معنى في غيره فقط فيعرف اي فيميز عن قسيميه بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها فح يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء نحو هل من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعنى قد

وذكره من المثال لتبلونّ فانه معرب تقديرا اذ النون حذفت لتوالي الامثال

الا نص احكام النون المذكورة لابن الحاجب ذكره في الكافية

والاعتذار عنه بان مراده بالتقدير ما ليس لفظيا كالاعتذار عن التشبيه وغيره في الكلام نحو ما في التسهيل وغيره

يعني انه قد تقرر انه يعرب مع وجود الفاصل والفاصل هاهنا موجود مع انه مبني وهو مخالف لما تقدم فاجاب بان المقتضي لبنائه موجود هاهنا وهو نون النسوة فبناؤه لاجلها لا لنون التاكيد

اعلم ان الضمير المجرور يرجع الى ما الموصولة وفي غيره صفة معنى اي الحرف ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه بمعنى انه لا يكون له تعين في نفس العقل اصلا فيحدث التعين بانضمام الضميمة

فان قيل معرفة الحرف تتوقف على معرفة علامات الخواص ومنها ما هو حرف فيتوقف معرفته على معرفة الحرف فيلزم الدور الصريح قلنا توقف معرفة الحرف عليها انما هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلفت الجهة فلا دور

يعني لو دخل على جملة اسمية خبرها فعل نحو هل زيد خرج فانه لا يأتي الا على شذوذ

اقبال

كما في هل انت علا الانسان وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت
على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قدم اختصاصها بالفعل
فاختصت به فيما اذا كان في حيزها فعل لانها اذا رأته في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة وبل من حروف
العطف ومعناها الاضراب وإذ حرف ليس منهما لعود الضمير اليه
في نحو مهما تأتنا به من آية والضمير لا يعود الا على الاسماء وقيل انه حرف
ولا اذما بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه
متى تقم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل
بقاء الشيء على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية والمعنى
في المثال ان تقم اقم وهو الاصح واجيب عما تقدم بانه اذ قد سلب
عنها معناها الاصلي بعد دخولها بدليل انها كانت للماضي فصارت
للمستقبل واستعملت مع ما المزيدة استعمال ان فكانت حرفا
وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغير زمانها
انسلاخها من الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع للحال اوله
وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي ولم تخرج
لفظه عن كونه مضارعا بل منه ما المصدرية وهي المسبوكة مع ما بعدها
بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي عنتكم وقيل انها اسم ولما الرابطة
اي لوجود شيء لشيء وهي عند س حرف وجود لوجود وقيل انها

فام

(margin: كما في الاوضح ٣)

(margin: فاما ان يكون المضارع للمضي بلم ولا يجازمه وقال بعضهم بل يدخل على لفظ الماضي فتقلب نه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان تغيير المعنى اظهر في كلامهم انتهى — محي صوابه)

(margin: هذا مذهب المبرد والفارسي — شرح)

ظرف فقال ابن جني بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وفيه معنى
الشرط واستظهره المص في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي وبالاضافة
الى الجمل كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها ورد بانها اجيبت
بما النافية [struck through] وباذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف
بينهم ان لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها
تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني والحكم
عليهما واذما بالاسمية وعليها ولما بالحرفية انما هو على الاصح من القولين
فيهما وقد قرر ان الاصح في اذما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه
بالنسبة اليها وما حكاه في ما المصدرية حكاه غيره وحكى ابن خروف
الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا قال في المغني والصواب
مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها واعلم ان الحروف
ستة انواع احدها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل منهما
ولا يعمل كهل الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة
بليس الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب والرفع
كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف
الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن السادس
ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد وسوف والسين وجميع الحروف
مبنية بالاجماع لاحظ لها من الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعقب
عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون

(margin: نحو قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة الارض
فالجواب وهو دلهم وقد صدر بما فلا يعمل فيما قبلها وكذا قوله تعالى
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون لان اذا الفجائية لها الصدر
والجواب ان القائل باسميتها لا يحكم باضافتها الى شرطها
بل هي عنده كاذا يعمل فيها شرطها كذا ذكره التويري رحمه الله
بمنزلة الا نحو قولهم عزمت عليك لما فعلت كذا اي الا فعلت كذا
اي ما اطلب منك الا فعل كذا — شرح المغني)

كقد ولم وما هو على الفتح كان وليت وما هو على الكسر كحذام الجار وما هو على الضم
كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون لما مر فاذا
جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على الاصل
ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسأل عن سبب بنائه عليه لذلك
او على حركة سئل عنه سؤالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا
وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال
واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلاثة اسئلة لم بني ولم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه كذا في القاموس واصطلاحا لفظ اي ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه وكو عبر بالقول هنا كما في الكافية
لكان اولى لما مر وخرج ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان
مفيدا فانه لا يسمى اصطلاحا كلاما وصح الاخراج به وان كان جنسا لما
مفيد اي دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشيء آخر لان الفائدة حيث وقعت صفة للفظ او القول فالمراد بها الفائدة
التامة اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم
وخرج به ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى
كبرق نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الا ان
بمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتصاره هنا

الكلام القول او ما كان مكتفيا بنفسه قاموس
وفي الصحاح اللغوية الكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام
كما في القاموس عصام

مطلقا صح
سواء كان من الفم ام من غيره

والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون محتاجا في افادته للسامع
كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به او بالعكس فلا يضر احتياجه
الى المتعلقات ونحوها جمع

هو بفتح الراء يقال برق السيف برق بروقا اذا تلألأ ويقال برق
البصر بالكسر يبرق برقا اذا تحير فلم يطرف قاله الجوهري جوري
لان المراد بالمفيد ما افاد الفائدة المذكورة في الجملة لا كلما اطلق
وصححه ابو حيان والا لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذا
خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا
جوري رحمه

سهع

على ذكر المفيد كما في الاوضح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد بالمعنى
المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام
النائم ونحوه فانه عار عن القصد وجرى عليه في المغني والشذور
واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم المص هنا
وفي الاوضح وما قيل في الاعتذار عن المص في عدم ذكره من ان
المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا
لما تكلم به غير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني ونحوه مقصود
مستدركا الا ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما
واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما من وجه لصدقهما على قام
زيد ونحوه وانفراد اللفظ لصدقه على المفرد والافادة بصدقها
على الاشارة والصور التي يتألف منها الكلام ست
اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسماء
وفعل واربعة اسماء وجملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه
وهو جزان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح
اختصاص فيهما وان الجملة اعم منه واقل ائتلافه عند النحاة
خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهذا زيد او حكما
كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد
بدليل انه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر
فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط كذا قيل

ولا يخفى عليك ان دلالة المفيد على المركب دلالة التزامية كما فهم بكلام
وهي مهجورة في التعاريف جوري

وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم ولا حاجة لاخراجهم
قال ابو حيان ولا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على جهة
التركيب الموضوع في لسان العرب
امتحان الاذكياء

ووجه ان المراد من المتكلم حصل للسامع فلا يشترط قصد الخطاب جوري

تنبيه يشترط صدور الكلام من ناطق واحد
وذهب ابن مالك وابو حيان
الى انه لا يشترط ذكره الجوري

وانما بني على ما ذهب اليه اهل الميزان من ان الجملة الشرطية مركبة من جملتين احديهما
محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى عليه كثير من ارباب العربية كما حققه
السيد الشريف واما على ما قاله الرضي وتبعه العلامة التفتازاني من ان
الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين
نموذج الاسناد زاده

واعلم ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون جزءا منه
مثل قوله تعالى ان كان من رجال ولد ... اول العابدين مشتمل
على اكثر من عشر كلمات بعضها حروف وكلها ركن معنى لو حذف
بعضها لم يوجد الاسناد المقصود كذا ذكره البركلي

... بضميرين لاتصلهما بالعامل بل حرف زيدت علامة للمثنى
والمجموع كالزيدان والزيدون كذا في الاستاد

وبه الابيان من جهة ان القائل بان قائم في حكم الكلمة من جهة انه لا يفيد ما يفيده الفعل مع مرفوعه ولا يباني ذلك كونه مع مرفوعه اسمين حقيقة حوري

فليتامل او فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ بهما معاً كما مثل به بل قد يلفظ باحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما معاً كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي

وهو عكس الترادفيين وان صح العكس بالمعنى المتعارف عند المنطقيين وهو بعض المركب مؤلف حوري رحمه

فصل عقده لانواع الاعراب وعلاماته وتقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحاً انواع الاعراب الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقراء وهي رفع بحركة او حرف ونصب كذلك او بحذف وكلاهما يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيداً لن يقوم وجر بحركة او حرف ولا يوجد الا في اسم لخفته ولان كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسماً نحو مررت بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه بانه ممرور به وجزم بسكون او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلاً وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه

نحو لن اضرب زيداً واخاك وابويك والزيدون

اي الفعل بتعدد مدلوله وخفة بجزم الذي هو تفريغ الوزن من الحركة حوري

ولما كانت الصفوي نهاية بمستل ...

ساكنان الحرف

ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجوده الجزم الى عدمه وتمييز المنون محمول عليه وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعامل بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة الى المجرور ثم الجر لاختصاصه بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار على مذهب البصريين من ان الاعراب ما اختلف به آخر المعرب لا انه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين وتعبيره بالانواع دون الالقاب المعبر بها لبعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق على الملقب به كان الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممنوع كما نبه عليه حل الاخفش على الاتم وهذه الانواع الاربعة علاماتها اصول وعلامات فروع نائبة عنها اشار الى الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم او فعل بضمة وينصب اي المنصوب منهما بفتحة ويجر اي المجرور من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من فعل بحذف حركة فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا البواقي وقد قدمتها بدا لانها الاصل لان الاعراب بالحركات والسكون اصل للاعراب بالحروف والحذف اذ لا يعدل عنها الا عند تعذرها وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النائب سبعة ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمى ابواب النيابة لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الاصل وضبطه بحصاها

وجملة العلامات اربعة عشر علامة منها اربع اصول وعشر نوب عن تلك الاصول فللرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث وللجزم علامتان حوري رحمه

بضمة قال ابو حيان كان القياس على مذهب البصريين ان يقولوا يرفع بضمة وكذا ينصب بنصبة ويجر بجرة ولكنهم توسعوا في العبارة وذلك بان الضمة والفتحة والكسرة وكذلك السكون القاب البناء وهم لا يجيزون حركات البناء في مقام حركات الاعراب حوري رحمه

قال ابن الحاج في التعليقة اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال للمعرب مضموم وللمبني مرفوع اولا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد التوضيح وذلك يفقد به ومنهم من قال يجوز مجازاً والمجاز لا بد له من قرينة وبها القرينة تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق القاب البناء على الاعراب ولا ينعكس

اشباه السيوطي رحمه

في سبعة ان النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة
وباب المثنى، وباب الجمع المذكر السالم، او كسرة عن حركة وهو باب
الجمع بالف وتاء، وباب ما لا ينصرف، او حرف عن حركة وحذف
عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة، او حذف حرف فقط
عن سكون وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة
والمفرد سابق على المثنى والمجموع واتبعه بالمثنى لكونه يليه ثم اتى
بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف
لشبهه بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها
في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يبدا بما باب فيه حركة
كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الى الاصل وحيث
بدا بالاسماء الستة فكان ينبغي ان يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا
وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحرف وما يعرب بالحركة
اذا تقرر هذا فقوله الا الاسماء الستة وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سياتي منصوب على الاستثناء مما قبله وهذا هو الباب
الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه
وذو مال اي صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا
جوازا تمامه كما سيجي والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الالفاظ
كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم
وان اطلقت على غيرها فتوسع والحم اقارب الزوج ابا كان او اخا

او غيرهما فلهذا انث الضمير وقد يطلق على اقارب الزوجة والهن
يكنى به عن اسماء الاجناس وقيل يختص بما يستقبح التصريح به وقيل
عن الفرج خاصة ومثل ذو مال المضاف الى اسم جنس ذو المضافة
الى علم نحو انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم
او جملة نحو اذهب بذي تسلم فلو قال كما في العمدة وذو المعرب
لكان احسن والتقييد بالمعرب لاخراج ذو الطائية فان المشهور
بناؤها وقد تعرب فتجري مجرى ذو المعرب كما قال ابن مالك
فالاسماء الستة فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ
كبير وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال مبين
وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم وكاعرابها بهذه الاحرف
شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب
المثنى والمجموع وان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة
وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم وتقديرا كقوله خالط من سلمى
خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فلو اضيف الى الياء اعربت
على الاصح بحركات مقدرة وكلها تضاف الى الياء الا ذو وان تكون
غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات تبعا لتقليبه
ابن الصائغ والهواري وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الاضافة
فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف واستغنى عن التصريح
بذكرها فيها لفظه بها كذلك كما استغنى عن التقييد ذو بمعنى صاحب

وفوبالحلو من الميم فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة
مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا
كفتى وكذلك تثليث فائه قصرا ونقصا واتباعها لميمه فهذه عشر
لغات افصحها فتح فائه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع
وانما اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا عن الحركات
الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبداد[١٢]
المثنى والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه
الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل
وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها
المثنى والمجموع في اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام
كل منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال
اضافتها ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى
والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها
معربة بالحروف هو المشهور من اقوال عشرة ورد بان الاعراب
زائد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد
لا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب جزء من نفس
الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية
والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما في المقصور
واتبع فيها ما قبل الآخر للاخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور

كف ونشر غير مرتب فان النقص يرجع الى التضعيف ميمه وعدمه نحو
هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم بالتخفيف والتضعيف والقصر
نحو هذا الفم ورايت الفما ونظرت الى الفما — جوري زاده

ذهب اليه قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام
من الكوفيين في احد قوليه وابن مالك وابن الحاجب في المختصر — جوري زاده

اي اقوال العشرة كلها مذكورة
في جمع الجوامع

وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك
وابو حيان وابن هشام وغير من المتأخرين همع

وصححه جماعة منهم المص وابن مالك ورجح بان الاصل في الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل
عنه وقد امكن في هذه ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه
والافصح استعمال هن مصاحبا كغد اي منقوص معرب بحركات
ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب
على عينه فهذا هنك افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص
مع كونها اكثر استعمالا هي الافصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد
فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد
وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة فاعربت
بالحركات قاله في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف
لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها
الفراء ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسماء
لا ستة وكثير من النحاة يذكر ونمع هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة
اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ومن لم ينبه
على قلة فليس بمصيب وان خطي من الفضل باوفر نصيب ولا يخفى
ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الآخر وجعل ما قبله
آخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والاخ والحم

اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال
في الباطل فاعضوه اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر
ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي
اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه ومعناه ان تنحك
فانا نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن
بل اذكروا له اسم صريح الذكر وهو الاير كذا ذكره العلامة في شرح المص
فسره القاموس بقوله اي قولوا له اعضض باير ابيك ولا تكنوا
عنه بالهن هذا والظاهر ان الاعضاض بمعنى الجعل
والنسبة الى العض والمسك بالقول ولذا فسره بالقول
كما قالوا في فسقته فتدبر — كلستانه

ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
وحكى ابو زيد جاءني اخوك والفؤاد هذا حمك فدل ذلك
على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتاليه ايضا القصر وهو
التزام الالف مطلقا في اخواتها وهو اشهر فيها من النقص كقوله
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم
مكره اخاك لا بطل وحكي عن الاصمعي انه قال للمراة حماة والا
المثنى وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان
اصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين
المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط
ما قيل من ان هذا الحد غير مانع لشموله لنحو العمرين ويشترط في كل ما يثنى
ثمانية شروط وهي الافراد والاعراب وعدم التركيب
والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود ثان له في الخارج
وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع
ح بالالف نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة
والثاني جمع المذكر السالم بنصب المتم وعطفه على ما قبله قبل انهاء
الكلام على المثنى لجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما
محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة وهو ما دل على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيه ما اشترط في المثنى وزيادة على

٢٠

ان يكون مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التانيث المغايرة
للتي في نحو عدة وثبة علمين او صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث
قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل وزينب
وواشق وطلحة وسيبويه وبرق نحره ولا نحو حائض وسابق
وعلامة وجريح وصبور وسكران واحمر فاذا توفرت هذه
الشروط فيرفع ح كل من الاسم وتلك الصفة بالواو المضموم
ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون
واشار الى ما اشتركا فيه بقوله ويجران وينصبان بالياء المكسور
ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة
عن الكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر
دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف
الرفع فانه عمدة في الكلام وانما حملوا النصب على الجر لان حق الياء
ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء واختص
المثنى في الرفع بالالف والجمع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا
في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها
فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون
ويقل ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعد
علامة التثنية المزيد لرفع توهم اضافة او افراد [illegible]
السكون بالحركة الاصلية في ذلك وربما فتح مع الياء وضم

وهو ما ليس في آخره حرف علة كرجل وامرأة او معتلا جاريا مجراه وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلها مشددتان او مخففتان نحو كرسي ومغزو وظبي ودلو او منقوصا وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي او مهموزا غير ممدود نحو رشاء وكساء ووضوء او ممدودا همزته اصلية نحو قراء ووضاء ففي جميع هذه الصور لحقته العلامة كذا في الصحاح والتصريح

كسا وسلطانه

وفتحها لغة وسنة قال الشاعر على احوذيين استقلت عليها وقد فغم

كأنهن روى عنهم ها خيلان حسيني رحمه

مع الالف وفتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من التغير والانقلاب ،

وحركت نون الجمع المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي النصب والجر ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه والاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثني وكان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته اصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص واما المقصور فالفه اذا كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل او اصلية واميلت قلبت ياء والا واوا وحكمه اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير وليستثنى الا المقصور والمنقوص فان آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل من المثنى والمجموع في الاعراب الفاظ تشابهتهما في الدلالة على معناهما

واما الممدود فان كانت همزته بدلا من الف التأنيث نحو حمراء قلبت في التثنية واوا نحو حمراوان وان كانت للالحاق نحو علباء جاز فيها القلب واوا وهو الاولى والتصحيح نحو علباوان وعلباءان وان كانت مبدلة من اصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح اولى نحو كساءان وكساوان كذا في الرضي والصحاح وهذه التفاصيل غير مذكورة في الشرح كما لا يخفى

كسا وسلطانه

الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة مقصور فان كان ياء لازمة تلي كسرة فمنقوص فان كانت همزة تلي الفا زائدة فممدود تسهيل

بان يكون الف رابعة كحبلى او خامسة كمصطفى او سادسة كمستدعى او كانت ثالثة بدلا من ياء كرحى او مجهولة الاصل اي لم يعلم اصلها ما هو ياء او واو او اصلية واميلت اي في الصورتين كبلى ومتى علمين قلبت ياء فيقال في جميع حبليان ومصطفيان ومستدعيان ورحيان وبليان ومتيان كذا في الصحاح

وان كانت الالف الثالثة اصلية غير منقلبة عن شيء كمتى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في شكل الالف ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء رضي رحمه كشف المعنى وغيره

تفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منهما

وان لم تكن منهما فالملحق بالمثنى ههنا اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط في الحاقهما كونهما مع الضمير فحينئذ يرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء كالمثنى لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واشار اليه بقوله وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء اضيف الى ظاهر ام الى مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة

وان جاز ايضا ان يقول جاءني كلاهما بعد ذكر شخصين فلا تكون تأكيدا لكن جائز رحمه

واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتأكيد ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا معها فالى مؤنث افصح من تركه نحو كلتا المرأتين ويجوز حمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال تعالى وفجرنا خلالهما نهرا رضي رحمه

اي الاعراب بالحركة

تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين بالالف في الاحوال الثلث في اللفظ واما في الخط فتكتب على الاكثر وعن بعضهم ان في الخط يكون بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا وفي لغة كنانة يعرب اعراب المثنى مطلقا حسيني

ابنان واسمان لانه من التثني ومعناه معنى المثنى كذا في شرح اللب

الاثنين اليه من اضافة المثنى الى نفسه نبّه عليه في شرح اللمحة

تنبيه لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزيدان علمًا وكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع الآتي ما يسمى منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري
كما كان قبل التسمية ١٢

مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة
مع التزام الالف واجرائه مجرى عمران اعراب ما لا ينصرف

الالف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسر كقولهم

الايا د يارالحي بالسبعان ، والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه
وهو اسم موضع فلفظه لفظ تثنية سبع كما ترى

اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي ما لا واحد لها من لفظها

فمنها اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى ونحو ان في ذلك لعبرة لاولي الالباب

وعشرون اسم جمع وليس مفرده عشرة والا جاز اطلاقه على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد و وجب ان يقال عشرون بفتح العين والشين واخواته وهي من ثلثين الى تسعين باد خال الغاية وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده وذلك الى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين

قال الرضي في بحث العلم اذا اردت التسمية بلفظ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعًا على حدة كضاربان وضاربون او جاريا مجراه كاثنان وعشرون اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعبان ومستعبون معتقب الاعراب واذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون الياء لانه اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال الايا د يار الحي بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها انتهى
في حظ الامتاد

ومما ينبغي ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لابد من التذكير في المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل
عصام على الكافية
ومنه العالمون للجمع
ابن من بجمع الكذا ١٢

قال الرضي ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجد ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال
انتهى

قال الله تعالى شغلت اموالنا واهلونا في اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدًا الاول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور
شرح الكافية

بذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف
الشروط لان عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة والثاني جموع تصحيح لم تستوف منها الشروط
منها اهلون جمع اهل ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين والثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدها منها ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع بذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام لقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او هاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وفي الفعل على سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لمجاوزها متطرفة ثلثة احرف وبابه وهو كل ما كان جمعًا لثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت
غير علمين ان سمي بها علمان لذكر جمعا في الجمعية فيقال عدون وزنون قاله
لان العوض غير الهاء ونحو شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون
لان اصل ابن بنو قد حذفت لامه وعوض عنها الهمزة في اوله وابنة بنت
كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة والرابع ما سمي به من هذا الجمع وما الحق به
الا ان الجمع المسوغ منه ذوا ١٢

ويجوز اسكانها في شعر نحو النفس سقطهم

ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون رضي

وسنة مؤنث غير عاقل واصله سنو او سنه بدليل قولهم في جمعه بالالف والتاء سنوات او سنهات فلما حذفوا في المفرد اللام وهي الواو او الهاء وعوضوا عنها التاء ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم جبرًا لما فاته من اللام
كذا في شرح اللمحة

قال الرضي ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكون مفردها غير وصف ولا علم واما ذو فهو وصف ومنها بنون جمع ابن لان قياسه ابنون واما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيًا في الجمع كما حذف في الواحد انتهى

وجمعت في الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها ولم يعوض منها شيء فاترهم

منها الهمزة وال بنت بنو حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث لا تاء التأنيث والفرق بين التاء والهاء مذكور في التصريح
منه

فمنه عِلّيون اسم لاعلى الجنة وهي في الاصل جمع عِلّيٍّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعّيل من العلو وشبهه مما سمي به كزيدون علمًا فهذا وما قبله من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب فيهما وكلها مستشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف محال الاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج الى انهما مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابا عنده بل كل واحد صيغة مستأنفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره ورده الرضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة على الالف كالمقصور ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد

وهو الباب الرابع من ابواب النيابة ١٢

واولات بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات ونظيره اولو في كونه اسم جمع الا

بمعنى صاحبة ١٢

وهو مسلمون من عليون
اهل النار
ازهور

ان

الا ان اولو مختص بالعاقل ولم يذكرهما مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما سمي به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه الثلثة قول امرئ القيس. تنوّرتها من اذرعاتٍ واهلها وما جمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وان كان جريا على الغالب كما قال الخبيصي لما قاله تبعا لابي حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات ولكن يرد عليه ان الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو كاتب مالكه ويجاب بما قاله ابن الصائغ ان الذي جمع بهما معناه ان الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم الثنية لا المفرد قبل ضم غيره فاشترط كثيرون ان يكون الالف والتاء مزيدتين احترازا من نحو قضاة وابيات اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال جدي رحمه الله في شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء اذ المتبادر من ذلك ان يكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله وما بتا والف قد جمعا والذي

مزيدتين ١٢

الا يحتمل الا بوادي بمرّ ... فاذرعات بين قرية في اطراف الشام
اذرعات بين قرية من قرى الشام
اوضح

فالاول باعتبار الجمعية فقط والاخير باعتبار التسمية فقط والتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلثة اوجه
خالد رحمه

ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات واهلها بالشام
آخره
بيثرب ادنى دارها نظر عالي
بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم خالد رحمه

ومفرده حمام كما في نسخة الشيخ الكبير ١٢
حمام منقل مذكر والتانيث اغلب فيقال هي الحمام وجمعه حمامات
كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات
الحمام يذكر ويؤنث
ومفرده سجدة بسكون الجيم ١٢

يجمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع ذو التاء مطلقا
وعلم المؤنث كزينب الا ما استثنى منهما وصفة مذكر لا يعقل
ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف الا ما استثنى منه
ويحذف له التاء فان كان قبلها الف او همزة فكما في التثنية
وجمع حروف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع
فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على اصله
وهو جمع المذكر السالم وقضيته اطلاقه انه ينصب بها وان كان
محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب
بعض النحاة الى ان محذوف اللام اذا لم ترد لامه في حال الجمع
يكون نصبه بالفتحة وفي التسهيل ان ذلك لغة وجرى عليه
في الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الاصل وح يعلم
استواء جره ونصبه في الاعراب بالكسرة وانما تخلف الفرع
عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع
وهو انه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب كخلق الله السموات
فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول
المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه عبد القاهر
في المغني بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه
هو ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات

جميعا ومثله في هذا الاختلاف خلق الله العالم واصطفى البنات
الخ وبذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت
وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان ما فيه تاء التأنيث
اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتي
تأنيث في كلمة واحدة والا ما لا ينصرف وهو الاسم المعرب
الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين
فيه من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي في آخر
الكتاب واما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر
متى اضطر الى صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين
لانه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال
ودراك فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب
دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت
على الاقرب نحو مررت بافضل منه وبمساجد وصحراء
وهذا الحكم مستمر فيه الا مع أل او بدلها سواء كانت أل
معرفة او موصولة ام زائدة نحو مررت بالافضل وباليزيد ونحو قوله
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
ان شمت من نجد بريقا تألقا ۞ تبيت بليل أمارمد
اعتاد أولقا او مع الاضافة ولو تقديرا نحو مررت بافضلكم
وقوله ابدا ابدا من اول في رواية الكسر بلا تنوين
على نية المضاف اليه فانه يجر بالكسرة لفظا او تقديرا

وقوله وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين نحو تفعلان يا هندان كما تقول تفعلان يا زيدان فهما متحدان في الصيغة والخطاب يحتمل لا يخفى الادراج المذكور لا يكفي في كون الامثلة خمسة بل يحتاج الى ادراج الغائبتين تحت صيغة اخرى ايضا ولا يمكن ادراجه تحت الغائبين لانتفاء الاتحاد بحسب الصيغة لانك تقول الزيدان يفعلان بالياء والهندان تفعلان بالتاء فيلزم ادراجه تحت المخاطبين ايضا فيلزم الاتحاد بحسب الصيغة فقط لان التاء في المؤنث ليست للخطاب بل للتانيث وحده نحو كما في قولك قامت هند والتاء في الخطاب ماخوذ من ضمير وهو انت كذا قاله البعلي فيعتبر تفعلان انت فتحقق الخمسة صيغة وتحقق المص لهذا قال في شرح اللمحة والاحسن ان تعد ستة
لمولانا محمد وردي زاده سلمه الله

على الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال انه محذوف منهما فيستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر الكسرة وفي المسئلة ثلثة اقوال المعرف بناء على ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العلتين بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه يزول منه العلمية بالاضافة ودخول ال عليه والا فلا كالوصف ولا يعلم ايضا استواء جره ونصبه في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل والتابع والا الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وتسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قال المص في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية للغائبين ويفعلون بالياء كذلك للغائبين وتفعلان بالتاء الفوقية للمخاطبين وتفعلون بالتاء كذلك للمخاطبين وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة.

فالامثلة خمسة على اللغة الفصحى وهي انتما تفعلان وهما يفعلان وانت تفعلين وانتم تفعلون وهم يفعلون وخمسة على لغة اكلوني البراغيث وهي يفعلان الزيدان وتفعلان الهندان ويفعلون الزيدون
من شرح الالفية لمولانا طبيخي اسم شارحه والظاهر انه المكودي من خط الاستاذ

ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا انبسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله المكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة بعد اختيها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها تحذف للجازم وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او معتله ولا يلحقه شيء من الحذف والتغيير كما في انت تدعين فلعلة تصريفية وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو اتحاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه في شرح الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال

واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي والا لفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره الف او واو او ياء وسميت احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه فيجزم بحذف آخره وحروف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات نحو زيد لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اواخرهن والحركات دالة عليهن واما نحو قوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه آخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله تعالى انه من يتقي ويصبر على قراءة قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل سندع الزبانية تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج من ان هذه الافعال

من رجز الرجز

نيابة من السكون لان احرف العلة ٣

واما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فعند ابن عصفور فيا يتنى وينبغي ان يحذف سيبقاء الجازم متعينا ٥

كذا في الاوضح

والمعنى اني ابيت ساريا وانت ايتها المراة تقعدين في دارك وتدلكين وجهك بالعنبر والمسك الذكي

من رجز اما الحصني

القياس تبيتين وتدلكين ١٢

فائدة في ذكر ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل غير ان الالف اخف الحركات وهي لا تتحرك ابدا سنشبه في النحو المعرب والمبني

ويجوز في النثر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تنبيها على المحذوف منه نحو كقوله ومن يتق الله فان الله معه سمع

راجع اثبات الياء للضرورة ١٢

ووجه ذلك ان الياء نزلت منزلة الحرف الصحيح فتقدر فيه الحركة فاذا دخل الجازم اسقط الحركة المقدرة كما يسقط الحركة الملفوظ بها كذا قاله ابن الشجري في اماليه من حظ الناظر

او يقال ان الحروف حذفت والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله فانظور ومن قوله ينباع ورتما جاء نحو لم ياتي في السعة رضي

[illegible]

واما المهموز من الافعال كيقرأ ويقرئ وتوضأ يجوز تسهيل همزه ونقل سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على انه لا يجوز ابداله لينا محضا الا في الضرورة قال الخضراوي وحكى الاخفش عن قريت وتوضيت ورفوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لان حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف لجازم الضمة من الهمزة واجاز ابن عصفور حذفه اعطاء له حكم المعتل الاصلي كذا في الهمع

وفي اوائل الفن الثالث كلام متعلق بهذا المحل

لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيهن فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف الآخر ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق نبه عليه المص وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الآخر لا يناسبه ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر فيه الاعراب فصل في الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في الكلمة اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان هنا المضاف لياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله وتقدر جميع الحركات الثلث في نحو غلامي من كل ما اضيف لياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر

كابن السراج

كسيبويه

المقدرة

بين المجزوم والمرفوع

واما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الآخر والرفع محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها رضي

[illegible]

قال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة للرفع بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الا ما هو المقتضى عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة همع

ويقدر السكون في ثلثة اشياء احدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين او وصل بضمير وفتحت الدال وكسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان

همع الهوامع للسيوطي

ثانيه اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه على لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن احق بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ويأمركم ويشعركم ويأمرهم بسكون اواخرها وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب الثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي

وقد ترجم هذه القاعدة في الاشباه باجراء المنفصل مجرى المتصل حيث قال ومن اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب كانه شبه ربع بعضد انتهى منه

ضابطه فيما يقدر فيه الاعراب بالحركة ١ المضاف الى ياء المتكلم ٢ المقصور ٣ المدغم ٤ المحكي ٥ المنقوص رفعا وجرا ٦ الموقوف عليه ٧ المتحرك بحركة الاتباع نحو الحمد لله ٨ وبحركة النقل نحو للملائكة اسجدوا وقد قرئ الاشارة اليهما في تعريف المعرب ٩ والمحذوفة الحركة نحو بارئكم ١٠ وتابع المبني على لفظه ١١ والجر الجواري

قال المحقق العصام في شرح قول ابن الحاجب وغلامي مطلقا في شرحه على الكافية والتحقيق انه لا يختص المضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف اعرابه غيره من الاعراب فيدخل فيه ما هو محكي وما هو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرا او مرفوع كقولك مررت بزيد وحسبك زيد وكفى بالله شهيدا لا تقول هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل الرفع او النصب او الجار في محل الرفع تلازم قبيل اشتغال المحل في محل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا او محلا انتهى كلامه بعبارته منه

ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر الجواري وقد صرح الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة شرح اللب للبركلي رحمه

ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ومذهب ابن مالك ان المقدر فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه ورد بانها مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها ويقدر جميعها ايضا في نحو الفتى من كل اسم معرب آخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع بقائها كونها الفا ويسمى هذا مقصورا لامتناع مده او لانه قصر عن ظهور الحركات فيه اي منع منها ومثله المدغم والمحكي بمن واعرابه بالحركات الثلث مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانها انما منعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته وهو الاسم المنقوص وهو الذي اشار اليه بقوله والضمة والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة لثقلهما عليها هذا اذا لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان كان فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور واما لم تظهر الفتحة في حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات او لانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل

الآخر ودل على النقص في حرف ... واما الاول فلانه ... نقص منه بعض الحركات ... واما الثاني فلانه ... لامه لاجل ... الازهري بكماله

نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والقاضي يا مبني ذكره ابو حيان في شرح التسهيل همع

ومنه ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كان او مفردا نحو تأبط شرا وقول اهل الحجاز من زيدا في استعلام من يقول رأيت زيدا

ونحو خمسة عشر علما يحتمل ان يجعل منه فيمن يبقيه على الفتح لباب

على رأي البصريين والاخفش منهم في حالة الرفع انها حركة حكاية لا اعراب همع

وكذا المحكي من التثنية فيمن يجوز ذلك نحو دعني من تمرتان كذا في اللباب

وكان عليه ان يقدر في المشتغل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد رضي محمد

وعلة التقدير الاستثقال ولذا ظهرت الفتحة على الياء وقد تقدر فتحة الياء ايضا ولكن في الضرورة واجازه السجستاني في الاختيار وقال انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء وفي الضرورة ايضا ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص ذكره السيوطي في الهمع وذكر شواهده مفصلا

لمحشيه رحمه الله

هذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم الاول
منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله والضمة والفتحة
في نحو زيد يخشى ولن يخشى من كل معتل بالالف لتعذر تحريكها
والى الثاني منها بقوله والضمة في نحو يدعو ويقضي من كل
فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما وتظهر الفتحة في المقصور
حالة النصب والمعتل بالواو والياء نحو ان القاضي لن يقضي
ولن يدعو عليه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل
يرى ان جزمه بحذف آخره والمص قد جمع بين دعوى تقدير الحركة
وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً
ثم اختصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس
كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم
المضاف الى الياء نحو مسلمي كما مر والنون في ليضربان وليضربن
ولتضربن مطلقا وصلا ووقفا ولتضربن ولتضربن
وصلا بناء عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب
في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج الى اخذها
في قسم التقدير

فصل

في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه
ونصبه وجزمه يرفع الفعل المضارع اذا سلم من نوني التاكيد
والاناث وكان مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه وجازم
يجزمه نحو يقوم باجماع من النحاة واما قول علي رضي الله عنه

ويقدر الواو في جمع ايضا وفي الاسماء الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكنة كجاءني مسلمو القوم
وابو الحسن فانها تحذف لملاقاة الساكن بعدها وهو لام التعريف وحركة المص كالبوغ لكونه
عارضا بسبب الكلمة المنفصلة بخلاف ياء المتكلم فانها ليست كذلك لشدة امتزاجها وكذا
الالف المثنى اذا لاقت ساكنا فانها تحذف ويكون اعرابه تقديريا في حال الرفع نحو جاءني
مسلما القوم
من شرح جامع الصغير للعلوي رحمه

كل حركة يقدر على المعتل في الاسماء يقدر في الافعال والفتحة يقدر على الالف في المقصور فكذلك
يقدر عليها فيما اعتل من الافعال بها وقيل الحركة على الالف منوية غير مقدرة لان المقدر
محذوف والشيء لا يحذف الا اذا امكن ثبوته ولا يمكن ثبوتها في الالف فلا يقدر بل ينوى
من شرح الكافية للشيخ في اعراب المضارع

وربما يظهر في الفروع الرفع في الواو والياء ويقدر قبل الفروع
كثيرا النصب الواو والياء وكذا يقدر في الفروع في رفع الصحيح
وجزمه كذا افاد الرضي

بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقدير ها فيه
يرى ان جزمه م

ذكره ليضربان بالام القسمية لان الفعل معها مجزوم فلا يقدر نون الاعراب
وهذا اشارة الى ان الفتحة لان نون التاكيد اذا دخل الفعل ثم تنصب
لحاجز لفظا او تقديرا كان معربا
على الاصح كما ان الا ان حرف
الاعراب حذف لتوالي الامثال

لان النون الخفيفة تحذف في الوقف ويعاد المحذوف
فيقال لتضربون

كما ان الخفيفة تثبت ساكنة

واما قول ابي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فهو مؤول بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا اصله وبالا فابدل الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه واما قول امرئ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس فيه اشرب مجزوما واما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة وعلى تنزيل ربُغ من قوله اشرب غير بمنزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربُغ بالضم ربْغ بالاسكان من شرح النذور في احوال موقعا

محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير مستحقب فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع امر وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانها علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك وانما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي وينصب المضارع بحرف واحد من اربعة بدار منها بلن لملازمتها النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأبيد النفي ولا تأكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتأكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التأبيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التأبيد اولا فيما اذا اطلق النفي او قيد بالتأبيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها مما قيد منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن مالك والحامل له على ان لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من ان الله تعالى

لا يرى

واعلم انه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي الا ويبطل عمل اللفظي ويقدر عمل المعنوي كنحو بحسبك عمرو وهل من احد قائم ولا لفظيان الا ويبطل عمل الاقرب لا محالة عندنا كنحو ليس زيد بقائم وما جاءني من رجل واكرمني واكرمت زيدا مفتاح

ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل مغني اللبيب

لا يرى في الآخرة جعلنا الله من اهل الرؤية واما استفادة التأبيد في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو لن يخلف الله وعده فمن خارج كما في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه كما قيل خلاف الظاهر وهل تأتي للدعاء ام لا فيه خلاف اختار في المغني الاول قال فيه وتأتي لن للدعاء وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلافه والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلي ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في ضرورة الشعر كقوله لما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء واتبعها بكي المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تأسوا اذ لا يجوز كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله والتقييد بالمصدرية تخرج كي التعليلية الجارة وعلامتها ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جئتك كي ان يكرمني او اللام نحو جئتك كي لتكرمني اذ لا يجوز جعلها مصدرية اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف المصدري لا يباشر مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي جاز الامران

واما في نحو قوله قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال مغني اللبيب

هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله لا زلت دعاء بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لان ما هم فيه منهم كذا قاله الزرقاني

البيت من بحر الخفيف وهو مرجع آخر صدره اللام الكتف من لن وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه دعاء بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر دماميني

وهو نثر يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع والجواب ان الاصل لما رأيت ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلها خطا للالغاز وانما حقها ان تكتب منفصلتين وعن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينهما للضرورة فيسأل كيف يجتمع قوله لن ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجاء فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل منصوب بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء كذا في مغني اللبيب

لعف كاللام المذكور او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت الاصل لكي وان لم تقدر اللام كانت حرف تعليل بمنزلة اللام كذا في شرح المصنف

اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو ان لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان ملخصا من المغني مع شرحه

وان عند البصريين في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان وقد يبدل الحرف من مثله الموافق في المعنى كذا في الرضي

وکونها تعلیلیة اولی من کونها مصدریة لان ای تجار باسمها من تأکید حرف مصدری
بمصدر کما قال فی الموضح فی الحواشی حاله

وانما ترجحت زیادة اللام لاوجه احدها ان ان ام الباب فهی الناصبة ولو جعلت
موکدة لکی لکانت کی هی الناصبة الثانی ان ما کانت اصلا فی بابه لا یجعل تأکیدا
لغیره الثالث ان ان ولی النصب فالعمل لها فترجح بهذا ان یکون کی مؤکدة للام
مرادی فی شرح التسهیل

ای کونها جارة ۱۲

ای کونها مصدریة وکونها جارة والثانی ارجح عند بعضهم بالنسبة
لظهورهما معا وقد تکون مختصرة من کیف کقوله کی تجنحون
الی سلم وما ثئرت ¤ قتلاکم ولظی الهیجاء تضطرم ¤ ای کیف
تجنحون و اتی باذن قبل ان لطول الکلام علیها وهی حرف
جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال ازورک غدا اذن
اکرمک فقد اجبته وجعلت اکرامک جزاء زیارته وتجییها لهما
هو نص سیبویه واختلف فیه نحاة الشلوبین علی ظاهره وقال
انها لهما فی کل موضع وتکلف تخریج ما خفی فیه ذلک وحمله الفارسی
علی الغالب وقد تتمحض حینئذ للجواب فاذا قلت لمن قال احبک
اذن اصدقک فقد اجبته ولا یتصور هنا الجزاء والاصح انها
حرف وعلیه فالاصح انها بسیطة وانها الناصبة بنفسها
وکان القیاس الغاؤها لعدم اختصاصها ولکن اعملوها حملا
علی ظن لانها مثلها فی جواز تقدمها علی الجملة وتأخرها عنها وتوسطها
بین جزئیها کما حملت ما علی لیس وان کانت غیر مختصة وشرط
اعمالها ثلثة امور الاول ان تکون مصدرة فی اول الکلام
فان وقعت حشوا فیه بان کان ما بعدها معتمدا علی ما قبلها
اهملت قال الرضی وذلک فی ثلثة مواضع الاول ان یکون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اکرمک وانی اذن اکرمک
الثانی ان یکون جزاء للشرط الذی قبلها نحو ان تأتنی اذن

اکرمک

ای تمیلون الی سلم بالکسر والفتح ای صلح توخیه وما ثئرت قتلاکم
جملة حالیة وثئرت مجهول من ثأرت القتیل وبالقتیل
ای قتلت قاتله قوله ولظی الهیجاء مبتداء وتضطرم خبره
والجملة حال ایضا ای وما رهب تشتعل کذا فی العینی

المراد بکونها للجواب ان تقع فی کلام یجاب به کلام آخر
ملفوظ او مقدر سواء وقعت فی صدره او حشوه او آخره
ولا یقع فی کلام مقتضب ابتداء لیس جوابا عن شیء والمراد
بکونها للجزاء ان یکون مضمون الجزاء الذی هی فیه جزاء لمضمون
کلام آخر دمامینی

الشلوبین بفتح الشین المعجمة وضم اللام وفتحها ایضا وبعد الواو
حرف تنطق به بین الفاء والباء وهو اعجمی دمامینی

وذهب الخلیل فی روایة غیر سیبویه الی انها مرکبة من اذ وان
وغلب علیها حکم الحرفیة مرادی فی شرح التسهیل

تحقیق فی نصب اذن قولان احدها ان ان مضمرة بعدها
رواه ابو عبیدة والیه ذهب الزجاج والفارسی والثانی
انها ناصبة بنفسها وهو سماع سیبویه منه والیه ذهب
الجمهور کذا ذکره المرادی

ما لم یختص بل یدخل الاسم والحرف التی تباشر الاسماء والافعال
لا یجوز ان یکون عاملة اذ العامل لا یکون الا مختصا بما یعمل فیه
ذکره السیوطی فی الاشباه فی بحث العامل نقلا عن ابن یعیش
لمصنفه سلمه الله

الا ان ظن اذا توسطت یجوز فیها الاعمال والالغاء واذن
اذا توسطت یجب فیها الالغاء لان المشبه ما ینبغی ان لا یقوی
قوة المشبه به فحط عنها بان الغیت لیس الا
کذا فی الاشباه فی الفن الثانی

ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتداء خبره محذوف
وجوبا نحو اذن اکرمک حاصل او واجب
رضی

تنبیه قال جماعة من النحویین اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فیها الوجهان نحو واذا لا یلبثون خلافک الا قلیلا فاذا لا یؤتون الناس
نقیرا وقرئ شاذا بالنصب فیهما والتحقیق انه اذا قیل ان تزرنی ازرک واذن احسن الیک فان قدرت العطف
علی الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او علی الجملتین جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقیل یتعین
النصب لان ما بعدها مستأنف او لان المعطوف علی الاول اول مغنی اللبیب

فی شرح المفصل ۱۲

قال ابن الحاجب وفی مثل قوله ان تأتنی آتک واذن اکرمک ثلثة اوجه فالجزم علی ان ما بعدها معتمد علی ما قبلها وهو جواب الشرط
فی الاشتراک ونحوه فکانه قال ان تأتنی آتک واکرمک کما تقول ان تأتنی اذن اکرمک والرفع علی ان یکون جملة خبر معطوف مثلها عطفا علی الجزاء
والرفع علی ان یکون وجاز الرفع لوقوع الواو فی الجملة والنصب علی ان یکون ایضا جملة مستقلة وجاز النصب علی تقدیر الفاء الواو لانها
لیست مفرد واذا لم یکن تشریک مفرد فجاز فیها الرفع والنصب فقد ثبت جواز الاوجه الثلثة فی مثل ذلک والله اعلم انتهی من خط الکافیجی

وقال ان لاذن احوالا ثلثة احدها العمل لزوما وهو ما اذا لم یعتمد ما بعدها علی ما قبلها وکان الفعل مستقبلا ولیس معها واو او فاء والثانی
العمل جوازا وهو اذا کانت کذلک ومعها واو او فاء لا لتشریک مفرد والثالث الالغاء وهو ما اذا فقد بعض شرائطها او کلها
او اذا کان فی تشریک مفرد فالالغاء لا غیر
لا شماده ۱۱
انتهی من خط الاستاد

قال النجم السعید فی شرح الکافیة وقد جاءوا اذا لا یلبثوا علی الاعمال فی غیر السبعة ووجهه ان الفعل مستقل مع فاعله غیر مفتقر الی حرف العطف
المعتمد ومعنی هذا ما قاله فی شرح المفصل من انه لما لم یکن الواو لتشریک مفرد کانت ملغاة انتهی من خطه

قال العلامة البیضاوی فی سورة النساء واذن اذا وقع بعد الواو والفاء لا لتشریک مفرد جاز فیه الالغاء والاعمال ولذلک قرئ
فاذا لا یؤتوا علی النصب انتهی وقیل لقوله لا لتشریک مفرد فائدة اولا یحتاج الی تأویل ولم نجده فی عبارات النحاة للمولی عزمی زاده

ومثل صاحب المفتاح لجواب القسم بقوله والله اذن لا ارمي وقال النجم السعيدي ومثال القسم والله اذن لا افعل وقال الازهري نحو والله اذن لا اخرج وانما مثلوا بالمنفي لئلا يدخل نون التأكيد فيفطر اهمال اذن سيد سلمه الله

وتضمنها هذه المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتني والمكنني منها لم اتركك مقالتي الاولى وتمنى عليه ان اكون كاتبا كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا ابو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قاله الازهري رحمه الله

اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله لئن عادلي عبد العزيز بمثلها واكمنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل تقع متوسطة في غيرها نحو لقيل اذن زيد عمروا وكبئس الرجل اذن زيد انتهى كلام الرضي ملخصا نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب بها على قلة الشرح الخ واليه اشار بقوله وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل فان كان حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الثالث واليه اشار بقوله متصل ذلك المضارع بها او منفصل عنها اما بقسم او بلاء النافية كما في المغني والشذور واشار الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم بحرب على طريق اللف والنشر المرتب ومثال الانفصال بلاء النافية نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلاء النافية لان النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء

اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
قاله حسان رضي الله عنه فيما زعم بعضهم ولم اجده في ديوانه من الوافر وتشيب الطفل جملة في محل الجر على انها صفة لحرب يحيى رحمه الله

اذن لا اكرمك بنصب الفعل لمن قال ساتي اليك دماميني

حكى ابو عبيدة ان الشاة تجتر ربها حين تسمع صوت قدم الله ربها من شرح العمدة لابن مالك في الاضافة

نحو اذن يا عبد الله اكرمك ونادر في المغني الوغا نحو اذن عافاك الله اكرمك بالنصب ١٢

قال الرضي ان المفسرة لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشئ او بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت انتهى من خط الاستاذ

قال الفاضل الهندي والفعل قبل ان اما حذف منه مفعول عام وهي تفسره او نزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمن قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم اي وناديناه بشئ او بلفظ هو قولنا يا ابرهيم او يقال معنى قولنا ناديناه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى به ففسره سائل فقال ان يا ابرهيم وقد يذكر المفعول العام نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم وامرته بما يفلح به ان آمن بالله ومن قوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت انتهى من خطه

ملحوظة هذه القاعدة

قال ابن الحاجب في شرح المفصل في بحث الحروف المشبهة بالفعل ان لفظ ان اما ان يذكر معه فعل قبلها مسلط عليها اولا فان كان معه فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها لجملة اولا فان صدر بها الجملة تعينت للناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم تصدر بها جازتا جميعا كقولك حسن ان تقوم وحسن انك تقوم وبهذا الضابط يعلم موضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها وموضع جواز الامرين منهما كنت اوسامحا انتهى من خطه

نقل هذه الضابطة النجم السعيدي في شرحه الكافية والدماميني في شرحه مغني اللبيب ١٢

وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه وإلى ذلك أشار بعضهم
حيث قال وفيه أيضا ذكر الشروط الستة، أعمل إذن إذا
أتتك أولا، وسقت فعلا بعدها مستقبلا، واحذر إذا أعملتها
أن تفصلا، إلا بحلف أو بنداء أو بلا، وافصل بظرف أو بمجرور
على، رأي ابن عصفور رئيس النبلا، وينصب المضارع أيضا
بأن المصدرية أي المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهي أم الباب
لعملها ظاهرة نحو والذي أطمع أن يغفر لي ومضمرة كما سيأتي
والتقييد بالمصدرية مخرج للتفسيرية والزائدة فالأولى هي المسبوقة
بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقترن
بجار نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك والثانية قال في أوضحه
هي التالية للما كقوله، كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
أو بين القسم ولو كقوله، فأقسم أن لو التقينا وأنتم
زاد في المغني والواقعة بعد إذا كقوله، فأمهله حتى إذا أن
كأنه، معاطي يد في لجة الماء غامر، ويحل النصب بأن المصدرية
ما لم تسبق بعلم أي بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ
العلم فإن سبقت به أهملت وتسمى ح مخففة من الثقيلة
نحو علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع فإن سبقت بظن
أي بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع
والنصب نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ بالرفع إجراء للظن

مجرى العلم وبالنصب إجراء له على أصله من غير تأويل وهذا أرجح
ولهذا أجمعوا عليه في ألم أحسب الناس أن يتركوا ومن العرب
من يجزم بأن كقوله، إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا، تعالوا
إلى أن يأتنا الصيد نحطب، ومنهم من أهملها حملا على ما أختها
أي المصدرية كقوله، أن تقرآن على أسماء ويحكما، مني السلام
وأن لا تشعرا أحدا، كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا
عليها نحو ما روي في الحديث كما تكونوا يولى عليكم ومضمرة
وإضمارها إما جوازا أو وجوبا أما جوازا ففي موضعين أحدهما
بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم وأو مسبوق
ذلك العاطف باسم خالص من تأويله بالفعل مثاله بعد الواو
نحو قول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه، ولبس عباءة
وتقر عيني، أحب إلي من لبس الشفوف، فتقر منصوب
بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وأن والفعل
في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل
بالفعل والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض
النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله،
لبيت تخفق الأرواح فيه، أحب إلي من قصر منيف
وهو تحريف نبه عليه المص في شرح بانت سعاد ومثاله
بعد الفاء قول الشاعر، لولا توقع معتر فأرضيه، وبعد ثم

و يقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن اي الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها اي في اللام تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على ان متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة لان المتروك يجب ان يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به

ويعبرون عن هذا اللام بلام كي كما في الكافية قال النيلي رحمه الله وسميت لام كي لانه يجوز دخولها على كي تارة وكونها بمعناها تارة انتهى لكن هذا التعبير لا يشمل لام التاكيد اشار اليه الرضي والهندي كذا

قال المص في المغني واكثر البصريين ومن اتبعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فرحه

قوله اعتقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم معتقلا اياه وهو من عقلت القتيل اعطيت ديته كذا في العيني والجار بردي
سليكا على صيغة التصغير اسم رجل مفعول المصدر المضاف الى فاعله
ويروى ضربي مكان قتلي ومعنى هذا اذا اريد بالقتل الضرب ومعنى البيت انه يضربه لان يخوف به غيره كذا في العيني

كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله وبعد او وقوله تعالى او يرسل رسولا بالنصب في قراءة غير نافع عطفا على وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير و الثاني بعد اللام الجارة سواء كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ام للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لرأفتهم عليه لما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصد وان يكون قرة عين لهم فال بهم الامر الى ان صار عدوا وحزنا ام للتاكيد وهي الاتية بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها بلا سواء كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ام نافية نحو لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا لا غير كراهة اجتماع لامين والا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفي بما او لم فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في المغني فتضمر وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام لام الجحود

ويلخص ان ان بعد اللام ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى وامرنا لنسلم لرب العالمين وقال سبحانه وامرت لان اكون من شرح المص رحمه
ونقل النيلي في شرح الكافية جواز الكون في الاية تامة كذا

من تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسموا فصرح بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي الشذور بانه لم يتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها اي ان بعد حتى الجارة نظما ونثرا وجوبا ان كان استقباليا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فانه يكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس

وكان هذا اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي حقيق بها ثم نقلت ان ما كنت مناسبا لفعله ولا حقيق في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد رضي

وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله وما كان هذا القران ان يفترى ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران وهو مصدر بمعنى اسم المفعول وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقرو لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما هو خبر فيه من زيد ونحوه جامع رحمه

و تارة بمعنى كى وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم
حتى تدخل الجنة ويحتملها نحو حتى تفئ الى امر الله هذا مذهب الجمهور
واثبت ابن مالك معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان
واستظهره المص فى قوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل مع ان احتمال الغاية متاتٍ
وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة
لا بها لانه قد ثبت جرها للاسماء فوجب نسبة العمل
هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل
فى الافعال لان ذلك ينفى الاختصاص واما لم تكن مثل
كى جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب
بكى اكثر من الجر واما لم يمكن تاويل الجر حكم به وحتى ثبت
جر الاسماء بها وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك
بما قدمنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها
بمعنى واحد فى الفعل والاسم بخلاف كى فانها سبكت
فى الفعل وخلصته للاستقبال ولا ينصب بان بعدها
الا ان كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا
ايضا بالنظر الى زمن التكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب فى قراءة غير نافع فان قول الرسول وان كان

هو من الكامل واراد بالفضول المال الزائد والسماحة الجود والواو
فى وما لديك للحال كذا فى العينى

والمعنى اعطاؤك من زيادات مالك لا يعد سماحة الا ان تعطى
فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع دماميني

وانما قلنا ان النصب بعدها بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقوله
الكوفيون لان حتى ثبت انها تخفض الاسماء وما تعمل
فى الاسماء لا يعمل فى الافعال وكذا العكس
مغنى اللبيب

غير الكوفى فان حتى عنده ليس بخافض فلا يرد عليه هذا الاعتراض
بل يرد عليه انها غير مختصة بقبيل كذا فى الرضى

ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله
بالنظر الى زمان التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان
نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر
الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك وكذلك لا يرتفع
الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة
الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا
قلت ذلك وانت فى حالة الدخول وان كانت حاليته ليست
حقيقة بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية
نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى
حالتهم حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا
مغنى اللبيب

معنى حكاية الحال ان يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا
فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وفائدة الحكاية تصوير
تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع
ليتعجب دماميني

انما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند الاستقبال بتقدير الناصب الذى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال
بخلاف موضع الرفع فانه للحال فتقدير ان معه مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما
ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقديران ممتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب
دماميني على اسم خرحطه

فشروط الرفع ثلثة ١ الحال ٢ وان يكون مسببا عما قبلها
٣ وان يكون فضلة ١٢

ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم مستقبل بالنظر الى زلزالهم
وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها كقوله حتى يكون
عزيزا من نفوسهم او ان تبين جميعا وهو مختار قال ابو حيان
وفى هذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة
بعد حتى وكذلك ظهرت فى المعطوف لان الثوانى تحتمل
ما لا تحتمل الاوائل والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهى التى
تعطف بعضا على كل كما سيأتى والابتدائية وهى الداخلة
على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله حتى ماء دجلة اشكل
وقولهم شربت الابل حتى يجئ البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل الذى بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة
فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم مما مر ان
الاستقبال شرط فى النصب فان انتفى وجب
الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا
عما قبلها فضلة نحو مرض زيد حتى لا يرجونه والموضع الثالث
مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة
الصالح فى موضعها الى او الا فالاول نحو قولك لالزمنك
او تقضينى حقى اى الى ان تقضينى حقى وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى والثانى نحو قوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما

هذه المسئلة فى التسهيل الا انه لم قال فى شرح الشذور ولا يجوز
اظهار ان بعدها فى شعر ولا نثر انتهى كوساد

حتى الابتدائية

ايضا للغاية كالعاطفة والجارة وان معنى الانتهاء والغاية لا يفارق
حتى صرح به السيد كوساد

حتى لا يرجونه فان المعنى حتى جاء البعير يجئ يجر بطنه وحتى حالة
هذا المرض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه انك تقول
سالت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال اى حتى
حالتى انى لا احتاج الى السؤال عنها شرح الشذور

بان كان فى حالا حقيقة او مؤولا به وهو الماضى المحكى ١٢

لان الاتصال اللفظى لما زال بسبب الاستيناف شرط السببية التى هى موجبة
للاتصال المعنوى لان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا
لما فات من الاتصال اللفظى رضى

اعلم ان او فى اصل الوضع لاحد الشيئين او الاشياء فاذا
نصبت مع هذا المعنى التنصيص على ان احدهما عقيب الآخر
وان الاول ممتد الى حصول الثانى نصبت ما بعدها نحو لالزمنك
او تعطينى حقى وعند سيبويه هنا مضاف محذوف منصوب
على الظرفية اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى وعند غيره
ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بالى والمعنى الى بلا حذف المضاف
اى الى وقت الاعطاء نقره كارى وهو مخصص من الرضى
مرحطه

ظ من الطويل
مجزوء
فما النفاذ فلان آمال الا لصابر

او الاستثناء مفرغ اي لا كرمت كمونها في كل وقت الا وقت استقامتها للاستاذ

اي الآن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول

ولا يصح بما بعد الا ان الاستقامة لا تكون غاية للكسر من شرح اليمن

بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم

اي ليكونن لزوم مني او قضاء منه وليكونن كسر مني

لكعوبها او استقامة منها واشار الى الرابع والخامس بقوله

بعد فاء السببية وهي التي يقصد بها الجزاء او واو المعية

ومعنى السببية ان يقصد بما بعدها ان ما قبلها سبب له

وهي المفيدة معنى مع حال كونهما مسبوقين بنفي محض

اي خالص من معنى الاثبات فخرج نحو لم تاتنا فتكرمك

لانتقاض النفي بالا حاله

وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا او طلب

لان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات خالد

بالفعل لا بغيره لاصالته في ذلك فخرج الطلب بلفظ الخبر

بمعنى اكفف كما سيجيء

نحو حسبك فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا لك فيرويك

الله وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب

بعد شيء منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان

على صريح الفعل والمستانفتان وشمل قوله بنفي محض

النفي بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وما تاتينا

فتحدثنا الا في الدار وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك

وبالاسم نحو انت غير آت فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك

نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين

وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض

فلذا رفع الفعل في قوله الم تسال الربع القواء فينطق وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت سببية انتصب ما بعدها فلما ارتفع ذلك دل على انها للاستيناف سعد الشذور

قال الرضي فيرتفع ما بعد فاء السببية على انه خبر مبتدأ محذوف

اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي او نحو

بل الهمزة فيه للتقرير وهو يقتضي ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام كذا في المصرح وفيه ان الاستفهام اذا كان للتقرير لايجاب نص عليه ابن مالك في شرح العمدة ثم اذا كان الاستفهام حقيقيا ودخل على نفي فهل الجواب للاستفهام او للنفي لم نجد فيه تصريحا للاستاد سلمه الله

الا في تاخير المصدر لانه من مخرجات الدعاء كما ان الاول والثالث من مخرجات الامر للاستاد

وشمله ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي لا يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا اي بل غير محدث ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تاتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجبا وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل امرنا كذا في الفرح في الباب الرابع وعليه وفي شرح الشذور تفصيل للاستاد

قال في اللباب ونحو انت غير قائم فتاتينا جائز عند قوم ومنعه الاكثرون انتهى من خطه

والامر او لام الامر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا في الامر عند النحاة فادراجه في الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف في ادراج الكل في الامر عصام على الكافية

ويقرر قرينه

وقد تضمر ان الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي شرط او بعدهما او بعد حصر باتما اختيارا او بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط اضطرارا تسهيل

مثال الواو بين المجزومين ان تاتني وتحسن الي اكرمك ومثال الفاء ان تاتني فتحدثني احسن اليك وقرا الكوفيون ثم واستشهدوا بقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وزاد بعضهم او نحو ان تزرني او تحسن الي احسن اليك ومثال ذلك بعدهما قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب ابن قاسم

قال السيوطي في الهمع والاحسن التشريك في الجزم لان العطف اذ ذاك يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق ويجوز رفعه ايضا استينافا ثم قال واذا نصبت الفعل بعد فعل الجزاء وعطف فعلا آخر فلك فيه ايضا الرفع والنصب والجزم نحو ان تاتني احسن اليك وازورك واكرم اخاك فيجوز رفع اكرم استينافا ونصبه عطفا على لفظ ازور وجزمه عطفا على موضعه لانه لا يجوز فيه ان يكون مجزوما انتهى

وقد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكلمني او تكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب رضي

الفاضل الحلبي في اماليه ابن الحاجب وذكره الرضي

وجعل الدوري قول ابي الطيب متى ما يشر نحو السماء بوجهه تخر له الشعرى وينكسف البدر حيث قال تخر مجزوم لانه جواب الشرط وفتحه لاجتماع الساكنين وينكسف نصب عطفا عليه هذا كلامه

او الاستفهام لا يقتضي وقوع الفعل تسهيل واحترز بقوله لا يقتضي وقوع الفعل من نحو لم ضربت زيدا فيجا زيك لان الضرب قد وقع فلم يكن سبك مصدر مستقبل منه وحكى ابن كيسان نصب المضارع في جواب الاستفهام حيث الفعل المستفهم عنه محقق الوقوع نحو اين ذهب زيد فنتبعه

او الاستفهام دون تقرير عمدة الحافظ واحترز بقوله دون تقرير من نحو الم تأت صاحبها

فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية اشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعرض لحضهم تمنّ وارجُ كذاك النفي قد كملا مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا وقوله فقلت ادعي وادعوَ انّ اندى لصوت ان ينادي داعيان وفي جواب النفي قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر لا تنه عن خلق وتأتي مثله وفي جواب الدعاء قولك اللهم تب علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واحج عليه وفي جواب الاستفهام نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله أتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع لكن يشترط فيه ان لا يكون بواو تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا ونحو الا تقوم واقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات

قوله نفي محض وقال في التسهيل في العمدة او مؤول يريد به ما صورته صورة النفي وهو مؤول بغيره وكلامه يقتضي ان النصب جائز بعده وقد صرح في غير هذا الكتاب بان شرط صحة النصب بعد النفي ان يكون محضا قال في شرح الكافية واشرت الى ان النفي الذي ليس خالصا لا جواب له منصوب نحو ما انت الا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه انتهى وانما كان الاولان صوابا والرفع فيهما واجب واما الثالث فقيل خطأ لانه يجوز فيه النصب قاله المرادي وقال الرضي والنفي اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقانا فتكلمنا وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي العرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما فيه معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكلمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او التقليل لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كأنك وال علينا فتشتمنا اي كنت بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحصر لا النفي فلا يجوز تجيئني فتكلمني زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما نحو الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح انتهى

قال العصام في شرح الكافية في تعداد النفي المؤول ونحو غير مضروب الزيدان فاجزيك بخلاف انت غير امير فتضربني ١٢

وذكر ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فنصب الجواب وحكي عن بعض العرب قد كنت في خير فتعرفه

قال ابو حيان رحمه الله تعالى والعرض والتحضيض متقاربان ويجمعهما التنبيه على الفعل الا ان التحضيض فيه زيادة تاكيد وحث على الفعل فكل تحضيض عرض لانك اذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هذا عرض اذ لا يخلو منه والا فحقيقته بلا العرض تمت

ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة النصب وفي جواب التحضيض نحو لولا اتقيت الله فيغفر او ويغفر وفي جواب الترجي عند القائل به نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ونحو لعلي اراجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والاستفهام والتمني وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح الشذور

تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل فلو قيل اتريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد ان وتحذف اخرج واجاز بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما لدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب

فان سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه جزم ذلك الفعل المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل لتقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو والمعنى

تعالوا فان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ومثله اين بيتك ازرك وحسبك حديث ينم الناس ونحو مكانك تحمدي او تستريحي وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفاء عند من اجاز نصبه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بعد عسر منك لليسر قال الرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين فان سقطت بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي او بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع وما ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بلا داة وهو مذهب الجمهور وهو الاصح كما في المغني وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله اي محل الامر كما في التسهيل والجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك وبعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية مع لا النافية

محله اى النهى مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا
هذه ناهية بالهاء لا بالفاء وشرحها على ذلك ابن طبى
والمكودى وذلك نحو لا تدن من الاسد تسلم اذ يصح
ان يقال ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة
عن عدم الدنو بخلاف لا تدن من الاسد يأكلك اذ
لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل
لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا
الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى ولا تمنن تستكثر
واما قوله افضل الصلاة والسلام من اكل من هذه الشجرة لا
فلا يقرب مسجدنا يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب
بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة ان لا يقرب
يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه
واما الكسائى فلم يشترط ذلك وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد
يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى محتجا بالسماع والقياس
وبعض شراح التسهيل توهم اجراء خلاف الكسائى فى مسئلة الامر
وتجزم المضارع ايضا بلم وهى حرف جزم لنفى المضارع
وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد وقد تهمل حملا على ما اولا
فيرفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة فيه خلاف
والنصب بها لغة حكاه اللحيانى وقرئ الم نشرح ولما

اختها وهى مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفى المضارع
وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته نحو لما يقض ما امره
وتشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب
للمضى وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وتنفرد لم بمصاحبة
اداة الشرط نحو ان لم ولو لم وبجواز انقطاع نفى منفيها نحو
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
ومن ثمة جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني
لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم
يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى
نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار
النفى فى الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا
تقول قاربت البلد ولما اى دخلها واما قوله احفظ
وديعتك التى استودعتها يوم الاعارب ان
وصلت وان لم فضرورة وتوقع منفيها نحو ولما يدخل
الايمان فى قلوبكم ومن ثمة امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان
لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وتجزم المضارع
ايضا باللام ولا الطلبيتين اى الدالتين على الطلب فدخل
فى ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء
نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله

وكلا الدعائية نحو لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا

وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير قال الرضي على السواء

ولا يختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه

واما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بني للفاعل ام للمفعول

واما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام

الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها

فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة

المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم

فعلا واحدا كما مثلنا وبقية الادوات الآتية تجزم

فعلين متفقين او مختلفين فان كانا متفقين كمضارعين

فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا نعد او ماضيين فالجزم

لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مختلفين ماضيا ومضارعا

وعكسه فلكل منهما حكمه نحو من كان يريد حرث الآخرة

نزد له في حرثه ونحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا

غفر له ما تقدم من ذنبه وهي ان واذما وهما موضوعان

للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط واي بالتشديد

وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو في نحو ايهم يقم اقم

معه لمن يعقل وفي نحو اي الدواب تركب اركب لما لا يعقل

وفي نحو اي يوم تصم اصم للزمان وفي نحو اي مكان تجلس اجلس

ظرف نفهم

للمكان واين وانى وهما موضوعان للدلالة على المكان

ثم ضمنا معنى الشرط وايان ومتى وهما موضوعان للدلالة

على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما وما وهما موضوعان

للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ومن وهو موضوع

لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهو كاين واتى مثال

الجزم بان نحو ان يشأ يذهبكم وباذما نحو وانك اذ ما

تأت ما انت آمر به تلف من اياه تأمر آتيا وباي

نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا

يدرككم الموت وبانى نحو خليلي انى تأتياني تأتيا

اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وبايان نحو ايان نؤمنك

تأمن غيرنا ومتى نحو متى تأته تعشوا الى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد ومهما نحو مهما تأتنا به

من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ومن نحو من يعمل

سوءا يجز به وما نحو ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير

منها او مثلها وحيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله

نجاحا في غابر الازمان فعلم ان هذه الادوات بالنظر

لموضوعها ستة اقسام وكلها صدر الكلام وهي بالنظر

الى الخلاف في حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف

باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي

ماعدا اذما ومنها الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف
وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما
ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان فظرف او حدث
فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدا خبره
جملة الشرط على ما صححه في المغني او متعد وقع عليه فمفعول به
او على ضميره او متعلقه فاشتغال وكذا القول في اسماء الاستفهام
ويسمى الفعل الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات
شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى الثاني منهما جوابا لانه
مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء ايضا
لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط وتسميته جوابا مجاز وكذا
جزاء لان الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا
وهذا مفقود هنا واسقط من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا
وكيفما ولو لان المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة
كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة
فستنجلي وفي كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك
واجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا اجاز الجزم بها
دون ما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه
بالشعر كقوله لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال
نهد ذو خصل وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص

[Margin notes, right page:]
نحو اي سير تسر اسر
نحو متى تقم اقم
نحو اينما تكونوا يدرككم الموت
اي وان لم يصح تقديره من التغيير
نحو من تضرب اضرب
نحو من تضرب به اضرب
نحو من تضرب اخاه اضرب
لان الجواب ما يترتب على السؤال لكنه لما شبه به في الترتب اطلق عليه الجواب جوهري

والعامل في اسم الشرط في فعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده كما سيأتي في بحث الاشتغال جوهري

وفي التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لجزء الفعل اذا كان جملة فعلية
عصام على الكافية

يقال اصابته نكبة اي مصيبة وغيابة الجب قعره والمراد هنا الغم جوهري

الميعة النشاط واول جري الفرس والاحق الضامر والآطال جمع الاطل وهي الخاصرة والنهد الجسيم والخصل جمع خصلة وهي لفيفة من شعر كذا ذكره الدماميني

[Inserted slip, left page:]
قال السكاكي في المفتاح واما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة كان وان واذا واذما ومن وما ومهما واي واين وانى وحيثما ومتى واذ ما واينما وحيثما
وكلما قال العلامة التفتازاني اعاد الكاف في لو لتقررها بعدم عمل الجزم اصلا وبعدم افادة معنى الاستقبال وذكر
اذ وحيث مع ما اذ هما بدونها لا يستعملان في الشرط بخلاف اذا ومتى واين الا ان اذا انما يجزم في الشعر نحو واذا تصبك خصاصة فتجمل
انتهى كلام التفتازاني
ثم قال السكاكي وعند النحويين ان اذ في اذما مسلوب الدلالة على معناه الاصلي وهو المضي منقول الى حال ما الى الدلالة على الاستقبال يعني ان اذ
وان كان دالا على المضي المنافي للشرطية الا انه بعد اتصاله بما الابهامية يرتفع عنه الدلالة على المضي ويحمل دالا على الاستقبال فيصلح
للمجازاة مثل اذا واذا ما سعد ولكنا نفرق بين اذا واذا ما في باب الشرط من حيث المعنى الا في الابهام في الاستقبال يعني ان في اذا ما ابهاما
في الاستقبال ليس في اذا معنى انك اذا قلت آتيك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون بطلوع الغد حتى يجيء الغد بترك الاتيان في الغد
بخلاف اذا ما طلعت فانه لا يختص ذلك ولم يجيء العتب واما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما جازما في السعة مثل اذا ما تخرج
اخرج قال اذا ما خبث بنار انم تعد بخلاف اذا فانه لا يجزم الا في الضرورة كما قاله التفتازاني قال صاحب اللباب ولا يجوز الجزم
باذا الا في ضرورة الشعر ثم قال ونحو اذا ما جئت بنار انم تعد قليل وقال اللباب شاذ لانه جعل اذا ما جازمة ولا يجيء الا في الضرورة
الشعر انتهى فيفهم منه انه لا فرق بين اذا واذا ما في كونهما جازما في الضرورة قال الرضي في بحث اذما ويجزم معها دون اذا وفي بحث
الزيادة نحو اذا ما بكى من خلفها انصرفت له بغير الجزم ولهذا قال السيد السند الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة فتدبر ومتى لتعميم
الاوقات في الاستقبال يعني ان الحكم المعلق به يعم كل وقت من اوقات وقوع مدخول الجملة ومتى ما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري
في معنى ما لا يجري في متى واين لتعميم الامكنة والاحياز واينما اتم قال الله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وحيثما نظير اينما يعني انه لتعميم
الامكنة قال الله تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره اي في مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم نحو شطر المسجد الحرام ومن لتعميم
اولي العلم وما لتعميم الاشياء اي من اولي العلم وغيرهم ومهما اعم منها يعني اي شيء من الاشياء صغيرا او كبيرا قليلا او كثيرا يجب لا يخرج
عنه البعض ولا يستثني سعد بخلاف ما فانه قد يخص ووجه اي كونه اعم اذا قدر الاصل ما ما ظاهر واذا جعلت كلمة برأسها فوجه
كونها اعم وضعها كذلك بمناسبة زيادة البناء زيادة المعنى سيد واي لتعميم ما يضاف اليه من ذوي العلم وغيرهم واني لتعميم الاحوال
اذا جعلت للشرط اي لا للجزاء علامة كما تقول اني تقرا اقرا اي على اي حال توجد القراءة من جهرها او همسها او غير ذلك
او جد ما اجد ثم الاسماء الشرطية ما كان منها ظرفا مثل اذا واذا ما ومتى ومتى ما واين واينما وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها
وما كانت غير ظرف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو الجزاء او الشرط مع الجزاء
على خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأت فاني آتيك ربما يرجح الاول وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر واما اي
فتقع مبتدا مثل ايهم ياتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب
وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر واما محل اني فالنصب على الحال سعد الدين رحمه الله

[Margin notes, left page:]
في اكثر النسخ وان ما وهو اصح لكن الرواية هي الاول علامه
اعلم ان اذا واذ ما وحيثما بسبب تركيبه بكلمة ما عن الاضافة ومعنى كونها جازمين ان ما في ما عدا ما تركيب غيرها لازمة
ثم قال ومما يتحقق بعد الشرط وفيه نظر لان جزم اذا ما ايضا انما يكون في الضرورة اكمل
حرم اهل بعينه اذا صار ... على الغد ...
اعراب اسماء الشرط

وحكمه ما المقترنة بها كانه بخلاف ما اقترن بغيرها فانه زائد متخ به الرضي

وقد يدخل بعد ايان ابضا قليلا ومتى كما في شرح اللباب

با قران ما بها كما لفظ به وهو الاصح وأما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه وهو من وما ومهما وانى وقسم يجوز فيه الالحاق وهو اين واي ومتى وايان وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر وقيل الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا واذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة اي اداة الشرط كان جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بحرف نافٍ غير لا ولم او مقرون بقد او حرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فان صلح لذلك

[Marginal notes:] وهو مذهب البصريين وهو اختيار ... ابن عصفور والابدي ... / ولهذا ... الجازم ... كذلك ... / او لا ... / وهو مذهب الاخفش ... / وهو مذهب الخليل ... / ... الجواب ... قال الكوفيون ... / عن الجواب وجوبا ... / ... لمباشرة الاداة

وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان كما فيه — كما هو اولى لا يستلزم حذف المبتدا كذا في شرح المغني

جريه بقوله الوجهان دخول الفاء وعدم دخولها اما دخولها في المضارع فوجهه ان يجعل الفعل خبر المبتدا محذوف كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه اي فهو ينتقم منه واذا قدرته خبرا كان المبتدا محذوفا فيكون الجزاء جملة اسمية لا تأثير لحرف الشرط فيها فوجب معنى فلا ارتباط لها به فوجب الفاء ثم ربطها بالشرط وان لم يجعله خبر المبتدا جزمته بحرف الشرط فلم يحتج الى الربط لانها لتأثير حرف الشرط فيه فيصير مرتبطا بحرف الشرط لعمله فيه ارتباط كل معمول بعامله واما دخولها في المنفي بلا فلان لا النافية يدخل على فعل الشرط فصح دخولها على الجزاء ولان لا يتخطى عمل العامل الى ما بعدها فيعمل فيه فتقول ان لا تقم لا تقم فتجزم الفعلين فان جعلت ما بعد لا خبر المبتدا المحذوف وجب دخول الفاء لاجل الجملة الاسمية كذا في شرح الكافية للشيخ رضا الدين

قال ابن هشام في شرح الشذور واما قوله تعالى فلا يخاف بخسا بالرفع فلا نافية ولا النافية تقرن بفعل الشرط كما بينا وكان مقتضى الظاهر ان لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبني على مبتدا محذوف والتقدير فهو لا يخاف والجملة اسمية وسياتي ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء واذا انتهى كلامه

واما اذا كان الفعل مستقبلا سواء كان منفيا بلا او مثبتا فانه يجوز دخول الفاء والاكثر عدم الدخول وهذا معنى قوله فالوجهان وجه عدم دخول الفاء انه قابل للربط بتأثير حرف الشرط فيه فلم يحتج الى الفاء كالماضي ووجه دخول الفاء انه يقدر بعد الفاء مبتدا ويكون خبر مبتدا فيكون الجملة اسمية فتحتاج الى الفاء ولهذا المعنى ضعف مذهب المبرد في كونه لا يقدر بعد الفاء مبتدا فلا وجه لدخول الفاء لامكان جعله نفس الجواب لتأثير حرف الشرط فيه بخلاف ما اذا قدر بعد الفاء جملة اسمية فانها تحتاج الى الفاء

من شرح الكافية لنجم الدين منصور بن فلاح اليمني صاحب المغني

واما جواز الامرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلانه اذا كان يسوغ ان يكون نفسه جزاء فلم يحتج الى الفاء ويسوغ ان يقدر في المثبت خبر مبتدا محذوف فيسوغ دخول الفاء وفي المنفي يسوغ ان يقدر لا باقية على معناها في الاستقبال فيدخل منها في نحو فكلك ان يكرمني لكني اكرمك فان قلت فهذا يقتضي في جوابها فان وضعها للاستقبال قلت وضعها للاستقبال ما لم يكن حرف استقبال الا ترى الى صحة قولك اريد ان لا يقوم فلو كانت هنا للاستقبال لم يستقم فدل ذلك على صحة تجريدها عن معنى الاستقبال فجاز الامران لذلك ايضاح المفصل لابن الحاجب

وحمل المص نفسه مع جواز الوجهين في شرحه على الكافية بمثل ما ذكره في شرح المفصل وتبع عليه السيد ركن الدين في المتوسط والنجم السعيدي والخبيصي واما الرضي فقال يجوز في المضارع المجرد والمقصور بلا الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر فيهما تأثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تأثيرها لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان كانه لها على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تأثير ثم قال مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جني مذهب سيبويه اليس المضارع صالحا للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لما بقي مرفوعا بل كان لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه للاتيه انتهى

وتبعه صاحب اللباب والفاضل الهندي والعصام وسائر الناظرين اذا وعيت ما تلونا عليك عرفت ان التعليل بتقدير المبتدا انما هو على مذهب سيبويه واما مذهب المبرد كما اوضحه الرضي فكلام المص ومن تبعه تركيب من المذهبين واختار صاحب الكشف مذهب سيبويه كما هو دابه فقدر المبتدا انما وجد الفاء واعترض عليه اصحاب الحواشي وتشبثوا بعبارة الكافية وهي كما عرفت تنطبق على المذهبين كذا في سلم الاسلام

امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قانون كلي حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبقه ابن مالك قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ونحو وان توليتم فما سألتكم من اجر والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد يحذف الفاء ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء صاحبها والا استمتع بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجزاء جملة اسمية بدليل هذا الحديث وقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على طول السلامة نادما والربط بها في سيلفى متعين في غير الجملة الاسمية واما فيها فيكون بها كما تقدم او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها

قال في المغني في حرف الفاء والفاء قد يحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقد تقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها انتهى

من خط الاستاد

وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار قاله المرادي والشاطبي فعلى هذا للمبرد في حذف الفاء قولان

للاستاد

وعن الاخفش اجازة حذف الفاء في الاختيار واختلف النقل عن المبرد فنقل عنه كمذهب الاخفش ونقل عنه منع حذفها مطلقا

جني الداني للمرادي ١٢

ولا يعلم ذلك في الرواية الاولى كما اوجبنا ويحذف النكاح بالتحريم في صحة الرواية

حذف فاء الجواب

قال ابن مالك في توضيحه تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها اخذها والا يجيء فاستمتع بها قال ابن طولون في شرح المغني الاحسن ان يكون التقدير فان جاء صاحبها فادفعها اليه انتهى حواشي الرضي

من البسيط ١٢

وعجزه والشر بالشر عند الله مثلان نسبه سيبويه وخدمته الى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنه ورواه جماعة لكعب بن مالك الانصاري وقبله بيتان بهذا ان يسلم المرء من قتل ومن هرم للذة العيش افناه الجديدان فانما هي الدينار وزينتها كما زاد لا يذيبوا انه فاني واما رواية فالرحمن يشكرها فليس من نحو والتي قبل انه غيره النحويون كذا ذكره ١٢

وبعد ماض رفعك الجزا حسن لقوله وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ويكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب والمضارع المنفي في ذلك مثل الماضي نحو ان قام القوم لم اقم ورفعه اي رفع الجزاء بعد مضارع وهن اي ضعيف ومن ذلك قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع وقراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت وقد اشعر كلامه بانه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بانه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت ان قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله في غير المنفي بلم كما سبق واختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه نحو انك في البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتأخير وبين ان لا يكون فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء وان لا فعلى التقديم والتأخير وظاهر كلامه موافقة المبرد وتسميته المرفوع جزاء ويحتمل ان يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع اي على تقدير التقديم ١٢

من شرح الالفية للاشموني

واجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة

في سورة النساء

رضي

وزعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كرفعه اذا كان الشرط مضارعا على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء على ما هو اصله في مذهبه كما يقوله هو وغيره من مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها

من الصحاح المفصل لابن الحاجب

وقد توهم بعض الناس ان قراءة ابن عامر والكوفيين لا يغركم كيدهم شيئا مثل قول الراجز تصرع وان ضمة الراء ضمة رفع وليس بصحيح بل لفظ مجزوم وضمته ضمة اتباع وذلك ان اصله لا يغرركم سكن للادغام وثانيهما ساكن للجزم فالتقى ساكنان فحرك ثانيهما وخص بالضمة اتباعا لضمة الضاد

من شرح العمدة لابن مالك

ابن الحاجب ابن مالك والرضي مختار

ينبغي ان يراد بالماضي والضعيف والمضارع ثقيلا ورفعه وهو كما ذكر المحقق ان الوجهين بالنسبة حال السعة رضي

وذكر صاحب المغني في الجملة المبتدأة في البنية الثالث على ما قاله المبرد وسيبويه مسلمان في الضرورة ١٢

يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان مقرونة بلا كقوله * فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعل مفرقك الحسام * اي والا تطلقها يعل وما علم من جواب شرط ماض نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا الآية ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو انت ظالم ان فعلت او ما تأخر من جواب قسم سابق عليه نحو لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله كما يجب اغناء جواب الشرط من جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله اقم واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك نحو زيد والله ان يقم اقم ويجوز لاقومن ولا يجوز ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم في التسهيل والكافية

ولا تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكن لابد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو قائم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فان كانت احدى هذه الثلثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان وجرى عليه المص في اوضحه والمعتمد الاطلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى السماع وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفاء فلا يجتمعان فعلى الاول كلمة او في عبارته لمنع الخلو او بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجمع

فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة

ويجب حذف الجواب جوازا او وجوبا بالشرط فيما ... معنى الشرط فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولاواتيك ان تقم لا قومن كذا في اوضح المسالك لابن هشام

وقد علم انه متى اجتمع شرط وقسم يستغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم فالله

واذا حذف جواب الشرط لمجازمة فالواجب في الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل ليلا يعمل الاداة في الشرط كما لم يعمل في الجواب رضي

... الجملة الاسمية لا بها ... انتهى كلامه

وفيه وقد يوب بعد ان اذا المفاجاة عن الفاء ... درس

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية اذا الفجائية تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى جوبرتي رحمه

لجامي في الاول مصدر عرفت الشئ معرفة ونكرت الشئ نكرة اذا جهلته ثم نقلا وجعلا اسمين للشئ الموصوف والمنكور منه لابن فلاح

... كلمة في الاصطلاح الآية بين ... النكرة ... هذا ...

واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لكن لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدم والبصرية لا يقدر مع هذا جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لان عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الآخر كذا في الرضي

... وجملة جواب ...

واذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بالثلث ايضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين الجملتين فالوجه الجزم بالعطف ويجوز النصب

وقد ترى هذه القاعدة في اخبار ان

اي كما قال الرفع والنصب والجزم

والرفع رحمه الله

وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستيناف قبل الجواب فالله

... الجزم ...

وذكر ابن فلاح لاصالة النكرة اربعة اوجه ثالثها ان لفظ نكرة ومعلوم يقع على النكرة والمعرفة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة للخاص انتهى من خطه

الاسم بحسب التنكير والتعريف ضربان فقط نكرة وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان الشئ اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي الاسم النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم وتعدده في الخارج موجود مشاهد او مقدر وجود تعدده في الخارج كشمس فانها تصدق على متعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد واما جمعها في قوله وكأنه لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم وخاصيتها انها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف او تقع موقع ما يقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها انكر من بعض فانكرها شئ ثم موجود ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما تدخل تحته

المراد بالاسم هنا ما يقابل الكنية واللقب والعلم شامل للثلاثة ١٢

وذكر ابن فلاح في المغني من علامات النكرة دخول لام التعريف ورب والتنوين وامثالها ثم قال واما كل فلا يتعين دلالتها على النكرة لانها تضاف الى المعرفة والنكرة ومن التعريف وكلهم اتوه فظاهر انه يشكل قول البعض ان رب وكل من خواص النكرات فاجيب عنهما بان المراد ما كان لاحاطة الافراد وما يضاف الى المعرفة فهو لاحاطة الاجزاء كما هو المشهور فالقسم الاول كونه من خواص النكرات ثم ظهرت بنقص من قبل النيلي قال في شرحه على الكافية او يدخل عليه كل لا للتجزية فنكرات بدا الاصابة كذا في شرح [illegible]

قال المصنف في النخي وهي الحديد عليهم فكانه لمعان برق او شعاع شموس شرح الشذور

وما قيل معرفة ذلك الاجماز بالاعم عن الاخص نحو كل محدث موجود وكل انسان حيوان ولا يجوز العكس قاله ابن فلاح في المغني

والجنة المنزع عن الوجود عند من جعل المعدوم شيئا واما على مذهب من لم يجعل المعدوم شيئا فهو عنده مساو للموجود كذا قاله ابن فلاح

قال ابو حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس ما مع

والضرب الثاني معرفة وهي الفرع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين وهي ستة اقسام الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادي المقصود وتبعه المص في الاوضح ولعله انما تركه لذكره في باب المنادي كما سيجئ الاول الضمير ويقال له المضمر ايضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد اسم الله تعالى ويليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم والضمير هو ما دل وضعا على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره حضور من هو له او لغائب فمفسره اما معلوم اي متعقل في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه منازل او لفظا لا رتبة نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات او رتبة لا لفظا نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى او متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة ذكرها في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جائز التنكير فنكرة نحو جاني رجل فاكرمته او واجبه

والمراد به النكرة القبل عليها نحو يا رجل معرفة فتعين بالقصد صح ابن مالك واما النكرة الغير المقصودة نحو يا رجلا خذ بيدي فهو باق على تنكيره واما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى انه تعريف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية واما ازداد بالنداء وضوحا كذا في الهمع

والمراد من قولهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه الى الآخر كذا في الهمع

وفائدة ترتيب العلم بناء مسائل النعت عليه كما صرحوا في موضعه

والمضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت الحبل فهو عقيد اي معقود خالد

والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات رضي رحمه

وصحح ان يكون المحلى بال والموصول في مرتبة واحدة وعليه التسهيل وفي بعض نسخ التسهيل جعل المحلى مؤخرا عن الموصول كما جعله المص للاستاد

واما رتبة فلانه معمول بفعل نحو ذوف يفسره المذكور استغنا له عنه بالعمل في ضميره والمفعول فاعل متأخر عن المفعول مفعول ورتبته التأخر عن الفاعل دري كار رحمه

واعلم اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئان وجعل على الاقرب لا غير نحو جاني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاني عالم وجاهل فاكرمته رضي رحمه

حد الضمير المستتر هو ما ليس له صورة ووجود في اللفظ الملفوظ به وهذا المستتر لم تضع له الوضع لفظا وانما عبروا عنه باستعارة

بل ينوى فيه ويقدر ولا يكون الا مرفوعا كالمنوي في قم وزيد ضرب لفظ المنفصل له من نحو انت وهو واجروا عليه احكام اللفظ
من شرح الحدود للشارح

وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لضيق المقام عليهم فانهم لم يضعوا لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف وانه يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفعول المصرح به غير المتصل انه تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اخف من الالف لفظه او تكلمه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اخف من ضمير المثنى واما التاء في ضربت فهي حرف للتانيث بدليل ضربت هند
رضي رحمه

فنكرة نحو ربه رجلا ورب رجل واخيه وعليه جرى في شرح الشذور
وهو اي الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة
في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر
ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع احدها وثانيها المضارع
المبدوء بالهمزة او النون نحو اقوم ونقوم ثالثها المبدوء بتاء الخطاب
الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى الواحد نحو استقم
خامسها افعال الاستثناء نحو خلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا
زيدا وما عدا عمروا سادسها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
سابعها اسم الفعل غير ماض كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع
بدلا في اللفظ من فعله نحو ضربا شديدا وعد في الاوضح مما يجب
فيه الاستتار افعل في التفضيل نحو هم احسن اثاثا وريا فعلى هذا
تكون تسعة وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر كما في مسئلة
الكحل كما سياتي او جوازا وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل
الغائب او الغائبة في نحو زيد يقوم وهند تقوم او بالصفات
المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي
نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل جواز
زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو وكذا الباقي او بارز عطف
على مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو اما متصل
بعامله وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع

وذلك اللفظ مع اسم الفاعل...
حيث قد قلنا بابه ... اسم

سواء كان بمعنى حاضر كاوه فانه بمعنى اتوجع او بمعنى مستقبل نحو نزال فانه بمعنى انزل ١٢

نحو ضربا شديدا اي اضرب زيدا ففي ضربا ضمير مستتر تقديره انت لقيامه مقام اضرب
جوهري

فحذف الضمير المستتر في يقوم واتي بدله الاسم الظاهر وهو ابوه ١٢

حد الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به في اول الكلام فلا يقع صدرا بل عجزا فهو غير مستقل بنفسه سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا ولا يقع في الكلام بعد الا اختيارا عند الجمهور فلا يقال ما اكرمت الاك الا في الضرورة
من شرح الحدود

كتاء قمت والى منصوب نحو كاف اكرمك والى مجرور نحو هاء غلامه
وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب الى ثلثة اقسام ما يختص
بمحل الرفع وهو اربعة التاء كقمت والالف كقاما والواو كقاموا
والنون كقمن وما هو مشترك بين محلي النصب والجر وهو ثلثة
ياء المتكلم نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك
وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك
بين الثلثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكا عرفت بنا
فاتنا نلنا المنح او منفصل عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدأ
ويقع بعد الا اختيارا وينقسم الى مرفوع كانا للمتكلم وحده ونحن
له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعاء وانت
للمخاطب وفرعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم
للمخاطبين وانتن للمخاطبات وهو للغائب وفرعه هي
للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات
والى منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره
او للمعظم نفسه واياك للمخاطب وفرعه اياها للغائبة
واياهما للغائبين مطلقا واياهم للغائبين واياهن للغائبات
ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا للزوم تقديم المجرور على الجار والضمير
على المختار في ذلك هو اي واي وما عداها حروف تبيين لاحوال
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة

لان كاف الخطاب حرف والاسم كاف المخاطب وكانه عبر بالخطاب عن المخاطب

من الكافية ١٢

سواء كانا مذكرين او مؤنثين

اياك للمخاطبة واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب وفرعه

لان الضمير المنفصل كما مر هو ما يبتدأ به فلو اريد به الانجرار بالضمير المجرور يلزم المحذور المذكور ولو وقع بعد الا يلزم الفصل بين الجار والمجرور كما تشاهد

وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب
بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحرف
وضعا كما في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية
الضمائر كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها
الى المفسر اما في الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واخصها اعرفها
فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير الغائب
واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم او تأخر
ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل
قال ولا فصل للضمير في الاختيار مع امكان الاتيان بالضمير
المتصل فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت
اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم
حبا الى هم فضرورة الا في صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي
الاتصال احديهما ان يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر اعرف منه
متقدم عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء من قولك سلنيه فعبده
سلنيه يجوز فيها الانفصال بمرجوحية ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملككم اياهم
لكنه قد شذ النقل الحاصل باجتماع الواو مع ثلاث ضمات

وظاهر كلام سيبويه ان الاتصال واجب وان الانفصال مخصوص بالشعر
قال ابن عقيل في شرح الالفية ظاهر كلام المص انه يجوز في هاء سلنيه
الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام اكثر النحويين
وفي الهمع والوصل ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه
ومرجوح عند الشلوبين
انتهى

فيقال انا وانت او انت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وانا وانت
وهو او هو وانت فعلتما ولا يقال فعلا بجمع

قال الرضي في المضارع المجزوم بلام الامر ان كان المأمورون جماعة
بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر
نحو افعلا لحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر انتهى
والمشهور الجاري لما لم يطلق نحو فعلنا قال لا قال نجاه الله عنه
وعنا كما ستاذ سلمه الله

قوله واذا اجتمع اي بعد اذا تقدم اسمان فاكثر واحدهما اخص
من الآخر وتأخر عنهما ضمير حكم بعوده الى الاخص سواء تقدم ام تأخر
نحو جاءني زيد وجل فاكرمته هذا ما ظهر لي بعد التأمل التام
وبالله الاعتصام
للحرري الشاكر

غير مرفوع احترز به عن نحو الكاف في اكرمتك فانه وان كان
عاملا في ضميرين اولهما اعرف لكنه مرفوع يجب فيه الاتصال
لان الفاعل مع الفعل بمنزلة الجزء فكان الضمير الثاني
متصل بالفعل
حرري رحمه

يشترط ان في هذه الصورة ثلثة شروط احدها ما علمت وهو ان لا يكون
الضمير الآخر مرفوعا فان انتفى الرفع المرفوع تعين المنصوب
والمجرور والشرطين الاخرين وجوب الاول منهما ان يكون اعرف
لانه اذا لم يكن الثاني اعرف من الاول وجب الانفصال نحو
اعطاك اياك وضربني اياي وثانيهما ان يكون الاعرف
متقدما لانه اذا لم يتقدم الاعرف وجب الانفصال ايضا
نحو اعطاه اياك
كذا ستاذ

والاتصال بعد جائز لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا
لم يات التنزيل الا به قال تعالى انلزمكموها
اللهم الا ان يكون ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت
من حبي اياه وكذا ان كان فعلا ناسخا من باب ظن
نحو خلتنيه وظننتكه فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه
خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله
اخي حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل
وقد امكن وبه جاء التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به
الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه وابن مالك
اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد
ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الاتصال
في الاول وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع والصورة
الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها
سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى وذلك
نحو الصديق كنته وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال
بترجيح كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله لئن كان اياه
لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وعند جماعة
الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه
وحجة الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا

وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن
الارجاء النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن وهو الحقد
والاحن جمع احنة وهو الحقد ايضا قاله

اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
اي للتحصيل ومبتدرا بالنصب
خبر لم تزل الاعلام في لاكتساب
الحمد تتعلق به وهو من الابتدار
وهو الاسراع

ومعنى البيت انك اذا اجتزأت بخصائص الناس
افعاله المحمودة فتعلم انه ذلك الشخص
ومستند ظنه المصراع الثاني
كذا في الحد

قال عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي الشاعر المشهور توفي
سنة ثلث وتسعين لهجرة بالغرق في سفينة

يقال حال عن العهد اي تغير والسلام في لئن كان الموطئ للقسم وفي لقد حال
جوابه والمعنى ان كان هذا الرجل الذي رايته قبل ذلك الوقت لقد تغير عن عهده اي عن حالة الشباب
الى الشيب او من حفظ العهد الى ترك المحبة ثم قال
ان الانسان قد يتغير بطول العهد

او اتما او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة جرت
على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا
او حرف نفي او فصله متبوع او ولي واو مع او اما او لا
فارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع الى اتحدا
رتبتين وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة
ثم الثاني من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول
غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف
فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس
موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره
لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه احد فيما اسند اليه
واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل في واحد
لم يشركه فيما اسند اليه احد وال صالحة لان يعرف بها
كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شئ
بعينه وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيات
استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك الى قسمين
لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره
من حيث الوضع له كزيد وشبهه فدخل العلم العارض
الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان مرتجل
وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس

قال الرضي في تعريف العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكره المص رحمه الله
وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعقلة كما عبر بالاعلام
نحو اشتهر النجم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوعة لحقيقة في الذهن
متحدة فهي اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية
نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحصة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة
كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع
حقيقة لكل فرد من افراد الجنس على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحصة الذهنية حقيقة
فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا
على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له بل ما ضاهاه وقال ان الحصة الذهنية والفرد
الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين
انتهى بعبارته

وهذا الفرق منقول من كلام ابن الحاجب في الايضاح شرح المفصل قال السيد الشريف
في حاشية المطول هذا انما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة
لا بعينها ويسمى فردا منتشرا واما من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم
الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واما افترقا من حيث ان العلم الجنسي يدل
بجوهره على كون تلك الحصة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل
بجواهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره
بل بالالة ان كانت
انتهى

وعند سيبويه الاعلام كلها منقولة وعند الزجاج كلها مرتجلة اوضح المسالك للعلامة
والحاصل على كلا المذهبين ان علم الجنس موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن

والاسم المرتجل ما لا مادة له مستعملة في الكلام كسعاد فان مادة سعد مستعملة في كلامهم اولا كفقعس فانهم لم يستعملوا مادة فقعس في غير هذا الوضع
ثم المرتجل على قسمين اما قياسي وهو ما له نظير في ابنية الاسماء كسعاد وفقعس فان نظيرهما تمام وجعفر وشذ وهو ما لا نظير له كموهب
بفتح الهاء والقياس كسرها لانه ليس في كلامهم مفعل فاؤه واو كذا في الشرح

وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها
كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب
قرناها وزيد منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي
ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي لماهية الحاضرة
في الذهن وهو في التعيين كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة كقولك
اسامة اجرا من ثعالة بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب وللاحكام اللفظية
لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب آخر
كالتانيث في اسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا اسامة
مقبلا وعدم نعته بالنكرة واما اسم جنس النكرة المعبر عنه في الاصول
بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية
السبع يقال اسد اجرا من ثعلب كما يقال اسامة اجرا من ثعالة
ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ
دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او مع قيد الوحدة
الشائعة سمي نكرة ومنها في الابهام المعرف بلام الجنس بمعنى
بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد اي فردا منه فقوله
ثم استعمال علم الجنس او اسمه معرفا او منكرا في الفرد المعين
او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا
فمجاز ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا البعض
الاعداد المطلقة والاصح ان اسماء الايام اعلام ولا جرها

تم بحث ذكره في الرضي

وأما منقول عن فعل نحو يشكر واصمت الخ ... واعلم انه كثر نعت فلان وفلانة على اعلام الاناسي ... الاعلام ... ومنع صرف فلانة ... بدلالة ... كاسم ... منهما

وأما منقول عن فعل مجرد نحو شمر في العنبر ... او مضارع نحو يشكر علم لرجل او امر نحو اصمت ببرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الاصل الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى

وتأبط شرا ... وهو منقول من جملة فعلية ... وذو الرمة ...

كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب فان كلا من هذه الالفاظ يصدق على كل واحد من هذه الاجناس تقول لكل اسد رأيته هذا اسامة مقبلا وكذلك البواقي ويجوز ان يطلق باعتبار صاحب الحصة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب هذه الحصة اشجع من صاحب هذه الحصة ولا يجوز ان تطلقها على شخص لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة من شرح المص

فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يطلق على شخص حاضر ايضا كما في قولك هذا اسامة مقبلا قلت الاشارة اليه ليس من حيث انه شخص مخصوص بل من حيث انه معروف الاشباه ومعلوم الامثال قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى كذا في الخالدي

لانه ان كان معينا فهو مشتمل على الماهية والتعيين وان كان مبهما فهو مشتمل على الماهية وزيادة وهي الوحدة فهو حقيقة وانما اطلق على البعض فيهما بالوجود الحصة فيه والا اي وان لم يكن استعماله في الفرد من حيث اشتماله على الماهية بل باعتبار خصوصه فهو مجاز اذ لم يوضع لذلك البعض بخصوصه فهو مستعمل في غير ما وضع له والعلاقة بينهما الكلية والجزئية
جرجاني

فائدة
قال ابو حيان انقسام العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والا فقد لا يكون منقولا ولا مرتجلا وهو الذي يكون علميته بالغلبة وحكاه ابن قاسم بصيغة قيل
ونبه عليه ابو حيان فظاهره ان ذلك من تفرداته
وذلك عادته في اكثر مستنبطاته وحق انه منقول بعرف قاعدة عليه حواشي
همع الهوامع

واما الاعلام الغالبة فعلى ضربين مضاف كابن عمر وذو اداة كالنابغة وبعض القوم
عده من اقسام العلم وقالوا انه شبه العلم لا علم وصححه ابن عصفور قال لان تعريفها
ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة او ال ثم ال فيما غلب بها لازمة
ويجب حذفها في النداء او الاضافة كحديث يا رحمن ورحمن اليمامة والا فرقة
واما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل عنها بحال ولو قارنت اللام فعل علم كالنضر
والنعمان او ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها في اللزوم
الا في النداء او الاضافة كذا في الهمع

وان يكن المنقول صالحا للاداة كالفضل كيزيد وشكس لم يدخل ال الا في الضرورة
همع

مذهب الجمهور ان اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال التي للمح الصفة كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت
مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والاثنين
والثالث والرابع ... فقال انها غير اعلام
ولا ما زالت للتعريف فاذا زالت صارت نكرات

والكنية بالاباء والامهات والبنين والبنات منه لابن فلاح

نحو وان التصغير مطلقا لا يبطل العلم والعلم باعتبار ذاته شخصيا كان
او جنسيا اما اسم وهو احد الكنية واللقب كما مثلنا من زيد
واسامة او لقب وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين
او بضعته كبطة وقفة او كنية وهي ما صدر باب وام
كابي عمرو وام عمرو قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها
التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف من ان تخاطب باسمه فانه ليس
في كلامهم تصريح بتلقب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن
ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعا ويجعل
تابعا له في اعرابه بدلا او عطف بيان مطلقا اي سواء كانا
مفردين كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين
ام مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله
كرز وكما يجوز الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه
خبرا لمبتدا محذوف جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف
او مخفوضا باضافته اي الاسم الى اللقب جوازا مرادا
بالاول المسمى وبالثاني الاسم ان افردا وذلك كسعيد كرز
فيجوز فيه الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه

نعم وذهب اليه الكوفيون والزجاج وجمهور البصريين

فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما
ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب
ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني
ولو ظهر الجائز قال رحمه الله تعالى

ثم اذا تأخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشيء الى نفسه
وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل وعطف البيان واختاره ابن مالك لان الاضافة في مثل ذلك خلاف الاصل فان كان في الاول ال تعين الاتباع
وفاقا نحو الحارث كرز ذكره ابو حيان وغيره فان لم يكونا مفردين بان كان الاول مفردا والثاني مضافا او عكسه امتنعت الاضافة وتعين الاتباع ٤٣
او القطع كذا في الهمع

كما لو كان مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور
البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ووافقهم
ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه
عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان
الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الآخر
اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم
حتى يتخلص من اضافة الشيء الى نفسه والاتباع والقطع لا
يحوجان الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه
استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف
القطع والاتباع فانهما على الاصل واستغنى بالتنبيه عليها
عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية واللقب
كنت في تقديم احدهما بالخيار وتليه الآخر معربا باعرابه
مع جواز قطعه ثم اذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على
الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية
كما يؤخذ من كلامهم وان لم ار في ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه
عليها حينئذ تقديمه على الاسم لنفسه وهو ممتنع ثم الثالث
من المعارف الاشارة على حذف مضاف اي اسماء الاشارة
حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة اليه
والاشارة اما لمفرد مذكر او مؤنث او لمثنى او لجمع كذلك

فهذه ستة اقسام الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمؤنث
بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية لاسماء الاشارة
بحسب ما هي له خمسة وان تعددت الفاظ بعضها كما يجي
وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته باسكان الهاء
وذهي وتهي وتا وذه وته بالاختلاس وذات بالضم
للمؤنث المفرد وذان وتان وبتر بالاول منهما للمثنى
المذكر وبالثاني للمثنى المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء
جرا ونصبا عند القائل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه ابن
الحاجب مبنيان جي بهما على صورة المثنى وليس مثنيين
حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى للرفع
وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب
وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا بعربيتهما
باعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه العلامة خالد
واولاء ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر والمؤنث والمد
لغة اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو هؤلاء بناتي
والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك
الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح
والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجي لغيرهم كقوله والعيش

فمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة
بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة وذاؤه بهاء
مضمومة بعد همزة مضمومة فاورحه

الاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها
لا ترك الاشباع فاورحه

وذات وهي اغربها واما المشهور فذات بمعنى صاحبة
او بمعنى التي في لغة بعض طي كذا في شرح الكا

فهذه عشرة الفاظ للمؤنث المفرد وانما اكثروا الفاظ الاشارة
ليستغنوا بذلك على التصريح باسمها فانه مستهجن مستقبح
حوس

واما اعرب هذان وهاتان مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف
الشبه بما عارضه من مجيئهما على صيغة المثنى والتثنية من خصائص
الاسماء اوضح المسالك في بحث المعرب والمبني

واعلم ان في قوله مقصورا وممدودا مسامحة لانهما من القاب
المعربات لا المبنيات حصورحه

واذا قصر كتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلتبس بالى حرف جر
فكتب واو بعد الهمزة للفرق وحلوا اولا عليه
كذا في شرح الكافية للعصام

بعد

ذم ام من ذم يذم وتجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول وبعد متعلق بمحذوف
حال من المنازل بعد تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى والكوى ممدود وقصره للضرورة وحينئذ منصوب
بالعطف على المنازل والايام عطف بيان لها وتلك اونعت له والمخاطب بالاشارة ذكر فاورحه

بعدا وتلك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه القريب
واما البعيد فيشار اليه بها لكن ملحقة وجوبا بالكاف الحرفية
في الاخر لتدل على البعد ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة
من اللام في جميع اسماء الاشارة مطلقة اي سواء كان المشار
اليه مفردا ام مثنى ام مجموعا وهذه الكاف تتصرف في الكلام
تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبيين بها احوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما تبين بها لو كانت
اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية
والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها ستة وقد تقدم
ان للمشار اليه خمسة احوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب
التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم
تحمل لها من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والجار
والجار وانتفاء المضاف لان اسماء الاشارة لا تضاف
لانها لا تقبل التنكير والمضاف اليه لا بد ان يكون نكرة حتى
لو كان معرفة نوى تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة
ثلث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب
وهذه هي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها
فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث

قصدت ذم المنازل بعد منزلة اللوى هو قاله جرير في خطبة
وهو من قصيدة من الكامل يمني

اذ لولا الكاف للاوجب التثنية في ذم
ولو لم تكسر الكاف لم يخرج في ذم غير
الكسر كذا قاله الخجندي رحمه

وحكى ابن الحاجب ان تفتح وتكسر في التانيث ولا يلحقها ما يلحق
تثنية وجمع وروى ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة
تثنية ولا جمع فاورحه

التثنية مشتركة بين المخاطبين اي المخاطبين

تبين للمفرد المذكر ذا وذاك وذلك وللمفرد المؤنث بعشرة الفاظ
وهي ذي وما بعدها وتيك وتلك وتيك بفتح التاء وكسرها
وذيك واخرها تلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاها هشام
وتيك بكسر التاء واللام وتالك بكسر اللام حكاها الفراء وللمثنى المذكر
ذان وذانك في الرفع وذين وذينك في النصب والجر
وللمثنى المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال في المذكر
ذانك وذينك وفي المؤنث تانك وتينك على لغة
من شدد النون بدلا من احدى النونين وللجمع المذكر والمؤنث معا
اولاء واولاك والاك بالتشديد واولئك واولالك
بالقصر واولا بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم كذا في الجمع

قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بالهاء
او بالكاف وهو تي ومنها ما لا يستعمل الا منها وهو ثم
ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي قال احمد بن يحيى لا يقال
ذيك ولا اعلم ومنها ما يستعمل بالكاف وتمتنع من الهاء نحو هذا
ساقط والباقي يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا انتهى ما يريد
من المغني الاشباه في الفن الثاني

وزعم ابن يسعون ان في تي المؤنث الا بالهاء في اولها وبالكاف
في اخرها جمع الشرح

فلها على هذه اللغة حالتان او مقرونة بتلك الكاف بها مبالغة
في البعد الا في ثلث مسائل في المثنى مطلقا من غير تقييد بلغة
دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث وفي الجمع
في لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس
وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم القصر فلا يأتون
باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنو تميم
لا يأتون باللام مطلقا وفيما تقدمته من اسماء الاشارة ها التنبيه
بالف غير مهموزة كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز
هذالك وسميت الهاء ها التنبيه لانها تنبه المخاطب
على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا
مرتبتان قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين
لكن الجمهور على انه ثلث مراتب قربى وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون
المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف
وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وتكملة المص
في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف
الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر ولم يحتج
الى عائد وهو أنّ وأنْ وكي ولو واسمي وهو المراد هنا
بقرينة ذكره في المعارف التي هي احدى قسمي الاسماء وهو

ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف
صريح والى عائد او خلفه وهو قسمان نص ومشترك فالنص
ما وضع لمعنى واحد وهو الذي للمفرد العالم وغيره والتي للمفرد
المؤنث العاقل وغيره واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويعربان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا نظرا للقائل
بتثنيتهما حقيقة والاصح انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى
وليسا مثنيين حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح عند انواع
الشبه يقتضي ما قلناه في ذين وتين فكن بصيرة في ذلك
ولك في نونهما وجهان مخففة ومشددة وكذا فيها
والاصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور وظاهر
كلامه في الاوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع والجمع المذكر شيئان
الذين وتستعمل بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذا قال مطلقا
وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله نحن اللذون
صبحوا الصباحا وانما لم يعرب كاعراب اللذان واللتان
لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه اخص من مفرده
اذ هو خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل
وحذف نونه لغة وكذا حذف ال منه والثاني الالى
بالقصر اشهر من المد وجمع المؤنث شيئان ايضا اللاتي
واللائي باثبات الياء فيهما وقد يحذف وقد تتعارض

ومتت بحجة لم يكن حل من قبل

قاله مجنون ليلى قيس بن الملوح وهو من قصيدة من الطويل

الألى والألاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر * محا حبها حب الألى كن قبلها * اي اللاء وقال * فما آباؤنا بامنّ منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا * اي الألى والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث وتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله

ومعنى الجميع من الذي وفروعه مَن وما وهو موضوع للعالم نحو عرفت مَنْ قام ومَنْ قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد يأتي لغيره في ثلث مسائل احديها ان ينزّل منزلة العالم نحو يدعوا من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعائهم الاصنام نزّلوهم منزلة العقلاء الثانية ان يجتمع مع العالم فيما وقعت مَنْ نحو كمن لا يخلق لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا الثالثة ان يجتمع معه في عموم سابق فُصّل بمَنْ نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين لشموله كل دابة من قوله خلق كل دابة من ماء وما وهو موضوع لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وقد تأتي له مع العالم نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض ولمبهم امره كقولك من رأى شبحا من بعيد لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر

ولانواع

ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء واي نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم خلافا للبصريين وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تتّجه له العلة فقال اي كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت على العموم والابهام والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخرا واعلم ان لاي اربع حالات تعرب في ثلث منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قائم وتبنى في الرابعة على الضم تشبيها بالغايات وهي ما اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله * فسلم على ايهم افضل * وبهما ردّ على ثعلب المنكر لموصولية اي وال في وصف صريح اي خالص الوصفية بان تغلب عليه الاسمية بغير تفضيل وذلك كاسمي الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه الاسمية كالابطح والاجرع

بو حاشيه تمامًا مقابلنده اولان صحيفه ده در

يا ارغم الله انفانت حامله • يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل • ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل
من البسيط يخاطب بها الفرزدق رجلا من بني عذره وهجاه بحضرة عبد الملك بن مروان وكان الفرزدق وجرير والاخطل هناك
وال الترضى مجهول وارتفاع الحكومة به وفيه ان هذا ضرورة عند النحويين وقال ابن مالك ليس بضرورة لتمكنه من ان يقول ما انت بالحكم
المرضي حكومته قلت هذا منقول عن سيبويه ثم عن ابن السراج وليس هو التأويل من ذاته ولكن لابد من اسكان الياء كذا في العيني

او ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم فان ال في ذلك كله
حرف تعريف وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن
فجنح ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه المص في الشرح
والاوضح في باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشيء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث
وكذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة
باتفاق وحقيقته انها حرف تعريف وبه صرح في الاوضح
في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب بان الصفة
المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف
اسم التفضيل وما ذهب اليه من ان ال الداخلة على الوصف
الصريح موصول اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير اليها في نحو
قد افلح المتقي ربه ليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول
مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم دخولها
ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو كانت حرف
تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال
والاستقبال لوجود المبعد له من شبهه والملازم منتف
قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم يكن اللام للعهد اما اذا كانت له
كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله

من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشة ذات سعه
وبالجملة الاسمية كما في قوله
من القوم الرسول الله منهم • ضرورة وكذا وصلها بالمضارع
كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته • على المختار
في تفسير الضرورة وذو في لغة طيء خاصة دون غيرهم
من العرب كقوله وبئري ذو حفرت وذو طويت •
والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم
كما توهم بعض المتأخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين
الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الآخر ومنهم من يعربها
بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الصائغ
بحالة الجر لانه المسموع لقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا • واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود
مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذو تطلق عند
طيء على المؤنث ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع ببعضهم فقال وذو لكل مذكر وذات
لكل مؤنث ويختصان بطيء ومنهم من يصرفهما ويجمعهما
ومن يستعمل ذو للجميع وحكى المص العموم عن بعض طيء بعد
تصديره بالاول ويؤيده قول ابن الصائغ الافصح امتناع
اطلاقها على المؤنث وذا حالة كونه بعد ما باتفاق
من البصريين او بعد من الاستفهاميتين على الاصح

لا تمكان جعله اسم اشارة على اصله لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبر وجملة تحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه اى وهذا طليق محمولا لك جرابي

عندهم والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال الله تعالى
ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ وقال الشاعر وقصيدةٍ تأتى الملوكَ غريبةٍ
قد قلتُها ليُقالَ مَنْ ذا قالها والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط
احتجاجا بقوله أَمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ اى والذى
تحملينه طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة
بذلك عندهم بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يكون عندهم
موصولات وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل
الموصولات كقوله لعمرك انت البيتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ
واقعُدُ فى أفْيائه بالأصائلِ اى لانت الذى اكرم اهله
فاكرم صفة البيت ومحل كون ذا موصولة اذا لم تلغ ولم تكن
للاشارة فان اُلْغِيَتْ بان كانت مركبة مع ما او من
لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام
لا يعمل فيه فعل متقدم ويظهر اثر ذلك فى البدل اذا قلت
مثلا من ذا ضربتَ أزيدًا ام عمرًا فان رفعت البدل فذا
غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة ويدل على الغائها ايضا
اثبات الف ما مع دخول الجار عليها فى نحو قولهم عمّا ذا
تسال وكذا ان كانت للاشارة لانها لا تدخل على المفرد
نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى والمفرد لا يكون صلة لغير
أل ولما انهى الكلام على الموصولات شرع فى بيان الصلة

عدس ما لِعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ
عدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت
لزجر البغل وعباد وهو زياد بن ابى سفيان وكان يزيد
يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه
باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية
فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت
فقال البيت حورى تخصه من العينى
وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى رضى
ثم قال فى موضع آخر ويجوز ان يكون من حذف الموصول
اى الذى اكرم للشاهد
هذا كما قال اى الالغاء الحكمى واما الالغاء الحقيقى فهو تقدير ذا
زائدة بين ما ومدخولها وهو على ما صحح المص فى الاوضح
مذهب الكوفيين وتبعه ابن مالك والرضى والبصريون
لا يجيزون زيادة شىء من الاسماء للشاهد
وكذا فى الجواب فان رفعت الجواب فذا غير ملغاة وان
نصبته كانت ملغاة على ما هو المختار فى الجواب للشاهد

٢
تعقد ابن هشام فى المغنى فى بحث ما فصلا لماذا فقال ما حاصله ان ماذا يأتى فى العربية على اوجه احدها ان يكون ما استفهاما
وذا اشارة نحو ماذا التوانى الثانى ان يكون ما استفهاما وذا موصولة وهو ارجح الوجهين فى قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون
قل العفو فيمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو اذ الاصل ان يجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية الثالث
ان يكون كلمة ماذا كلها استفهاما على التركيب كقولك لماذا جئت وانما لم يحذف الف الاستفهامية لانها قد صارت
حشوا بالتركيب وهذا الوجه هو ارجح الوجهين فى الآية فى قراءة غير ابى عمرو قل العفو بالنصب اى ينفقون العفو الرابع ان يكون
ماذا كلها اسم جنس بمعنى شىء او موصولا بمعنى الذى الخامس ان يكون ما زائدة وذا للاشارة السادس ان يكون ما
استفهاما وذا زائدة اجازه جماعة منهم ابن مالك فى نحو ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف
الالف فى نحو لماذا جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد انتهى ملخصا للشاهد
عام بتبعه لا تركه كما لا يخفى وسائر الشراح ذهبوا وتبعه الرضى واما ابن الحاجب للشاهد
وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى فما استفهامية وذا بمعنى الذى صلته صنعت والعائد ضمير محذوف لانه منصوب
والتقدير ما الذى صنعته فما خبر متقدم لكونه نكرة وذا مبتدا وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره وعلى كلا التقديرين
موضع ما رفع وفى جوابه رفع اى من توقع ليطابق السؤال قال النيلى فاذا قيل ما ذا صنعت فجوابه خير بالرفع اذا جعلت ذا موصولة
والرفع فى الجواب على انه خبر مبتدا المحذوف اى هو خير والضمير عائد الى ذا الموصولة ويجوز النصب بتقدير فعل اى صنعت خيرا
لكن الرفع اولى لكونه مطابقا للسؤال والآخر اى شىء وجوابه نصب قال النيلى الوجه الآخر ان يجعل ما وذا بمنزلة اسم واحد
كانك قد ركبت احدى الكلمتين مع الاخرى فيكون الفعل المذكور بعد ماذا وهو صنعت مسلطا على ما فيكون فى موضع نصب
بصنعت فيكون جوابه منصوبا كما تقول ما اكلت فيقول فى الجواب خبزا اى اكلت خبزا فالنصب هو الاولى لمطابقة الجواب
السؤال ويجوز الرفع على اضمار مبتدا ومنهم من جعل ذا زائدة فى هذا الوجه وهو ضعيف لان الاصل عدم الزيادة قال سيبويه
لو كانت زائدة لوجب حذف الف ما فى قولك فيما ذا جئت كما تقول فيم جئت فثبوت الالف بعد حرف الجر يدل على ان
ذا غير زائدة انتهى من حط
قال ابن الحاجب رحمه الله فى الايضاح وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل فى اعتقاده فيجيبه فيحذف ويستغنى بدلالة كلام السائل
مثل قوله كتبت وهو قد كتبت فيقول مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له فى العقل تعذر تقديره لا خلاله بالمعنى اذ يلغى معه
الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضرب منه فيقول له القائل هو صوت مناد فالنصب هنا لا يستقيم
لان قاصد نفيه فى المعنى مثبت لغيره فهو يفيد المعنى ومنه قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين منهم

قال ابن مالك ان الصلة موضحة للموصول فلا بد من تقديم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها
بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة كقوله تع واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد يراد به الجنس
فيوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله فغشيهم من اليم ما غشيهم
قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تع وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم وانا لا ارى
منعا انتهى وقال السيد في حاشيته لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية
خبرية تم

انتهى من خط سلطانه

فقال وصلة ال الموصولة الوصف الصريح وتقدم الكلام
عليه وصلة غيرها من الموصولات اما جملة وشرطها اسمية
كانت او فعلية ان يكون خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب
في نفسها من غير نظر الى قائلها وان يكون معهودة للمخاطب
ليتميز بها الموصول الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها
نحو فاوحى الى عبده ما اوحى وان لا يكون مستدعية كلاما
قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم لان فيه استعمال لكن من غير
استدراك ولا بد ان يكون الصلة ذات ضمير غائب
طبق الموصول اي مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما
ليربطها به وهذا الضمير يسمى عائدا لعوده الى الموصول
وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التي اضناك
حب سعادا اي حبها واجاز ابن الضائع خلو الصلة
اي من الضمير
منه اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم
اخوك فيغضب زيد لحصول الارتباط بالعائد وصيرورتهما
جملة واحدة ولا بد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه
لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر عنه ولهذا يسمى
ناقصا ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها حيث يجوز حذف الموصول الاسمي غير الالف واللام عند الكوفيين واختاره
ابن مالك والرضي خلافا للبصريين من خطه
كالموصول ان دل عليها دليل كقوله نحن الالى فاجمع
جموع ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة

[حواشي:]

انتهى بجميع من خطه وبعينه نقص ... قال شارح ... اراد بالمعهود ... المعهود الخارجي او بالجملة ... المعهود الذهني

ويشترط في الصلة ان يكون معهودة او منزلة منزلة المعهود
لانه لم يصح التعريف بالمعهود ظاهر واما المنزل منزلته
هي الواقعة في موضع التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم فاوحى الى عبده ما اوحى كذا في شرح الالفية للمكودي
من خط الاستاد سلمه الله

وهو خلاف وضعها ولا ... الذي ابوه قائم لان فيه استعمال حتى لغاية بدون مغياها خوري من خطه

وتمامه
وا ... عنك مستمر وزادوا
ابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة كما نبه عليه السيوطي في النكت
خوري وبعده الغزنة

وقد يفصل بين الموصول الاسمي والصلة بمعمول الصلة
نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما زكي

ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام
اذا علمت وقد اقترن مع اللتيا والتي اذا قصد بهما الدواهي
ليفيد حذفها انها لا يمكن شرحها من عظمتها كذا زكي

علة للاول ٢ علة للثاني ٢

قائله عبيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة بن الابرص شاعر فحل
من شعراء الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل عيني

من تعجب هشام يستعجم لانهم ليسوا مقرين بانزال من الله متعلق باساطير الاولين بل منكرين للانزال
من الله مطلقا قوله اساطير الاولين هو خبر العقل في الانزال اي هذا الذي تقول انه انزل هو اساطير الاولين
فيعرف تقدير العقل على هذا والله اعلم انتهى وقد فصله العصام

وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك من هي من اجبها فهو احسن من قولك
احبه لتقدم من هي وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة
وجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مراعاته مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول
على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن
نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة وقيل من محسن سهل التذكير كذا في الرضي
وفيه تفصيل من خط الاستاذ

تنبيه اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب
مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه
بان كان مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز
في العايد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم
من يستمع اليك والثاني مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون
اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من
سألتك ولا يقال من سألك لانه لا يعلم ان السائل مؤنث من خط
او قبح نحو من هي حمراء
امتك فيجب ح مراعاة المعنى لانه لا يعلم ان المعطى له متكلم دميري
وما لم يعضد المعنى سابق
فيختار مراعاته كقوله ٭ وان من النسوان من هي روضة ٭
تهيج الرياض قبلها وتصوح ٭ والغالب في العائد المشتملة
عليه الصلة ذكره في اللفظ وقد يحذف اي العائد ١٢ مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا
او ناسخ او اسما له لم يجز حذفه وان كان مبتداء اي العائد ١٢ جاز
حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا اداة حصر
ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد ولا فرق
في جواز حذف المرفوع بين صلة اي وغيرها لكن لا يكثر الحذف
في صلة غيرها الا ان طالت الصلة نحو وهو الذي في السماء
اله والا فالحذف قليل ذلك الا في قولهم لا سيما زيد اي وان لم تطل الصلة ١٢
واذا حصل الشروط للمبتداء فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي
جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد الآية لحصول الاستطالة
في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وان لم تكن
في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف كذا في الرضي من خط

وذلك في الموصولات التي هي نصوص في معانيها كالذي والتي دميري

مع التكلم او الخطاب في ضمير الموصول ... واحق ما في الانجي كما لا يخفى من خط

الذي بالى الذي ... اي الذي هو ... ايما هو الذي ... صحيح

مراعاة ح ووارد ح
ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير من وما وال واي وذو
وذات وكم وكاين صحيح

ومن وما في اللفظ مفردان مذكران صالحان للمثنى والمجموع
والمؤنث فان عبر بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ
فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب
وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة
المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير
من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا
قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه الصلاة
والسلام رضي

قاله جران العود واسمه عامر بن الحارث وهو من قصيدة
طويلة من الطويل يصف فيها النساء والواو للعطف
على ما قبله قوله قبلها اي قبل الروضة نصب على الظرف
وتصوح عطف على تهيج واصله تتصوح حذفت احدى
التائين قال ابو عمرو وتصوح البقل اذا يبس اعلاه
وفيه نداوة كذا في العيني من خط

اذ لو جيء به ... ١٢ ابن

نحو جاء اللذان قاما او ضربا او جاء الفاضل هو او ان القائل
او جاء اللذان كلاهما يكرمان عمرا من خط

احترز به عن الجملة والظرف والجار والمجرور نحو جاء الذي هو
يقوم او هو عندك او هو في الدار قال الرضي اذ لو كان احدها
لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان
مع العائد فلا تكونها صلة انتهى من خط سلمه الله

نحو جاء الذي زيد وهو منطلقان او جاء الذي هو وزيد
فاضلان فتحقق بهذه الشروط ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
وقيل انه يرجع بشرط آخر وهو ان لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي
لولا هو لاكرمتك وقد ذكره ابو حيان والمرادي وغيرهما ايضا

خبري رحمه
فاله خبر مبتداء محذوف تقديره هو اله وذلك المبتداء هو العائد
وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود
خالد رحمه الله

الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعها ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به عن الموصول
موصوفه من حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر واي ضمير يشمل التكلم والخطاب نحو انت الذي او انت الرجل الذي
فعل وانا الذي او انا الرجل الذي فعل وفعلت وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد وقيل
في ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وغيرهما فيما عدا ذلك الغيبة فان تأخر المخبر عنه وتقدم المخبر
الغيبة عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قام انت ~~...~~ لان الحمل على المعنى قبل تمام
الكلام ممنوع واجوز الكسائي عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم واوفقه البعض وان قصد تشبيهه
المخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح به تعينت
الغيبة وان وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال نحن الذين اي تقدم المخبر عنه ولم يقصد تشبيهه
بايعوا محمدا ٭ على الجهاد ما بقينا ابدا ٭ هذا ملخص ما في الهمع من خط الاستاذ

الذي يقوم اخوك فيغضب زيد يعني اذا اخبرت عن زيد في قولك يقوم اخوك فيغضب زيد صدرت الذي
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا له وهو هو فاستتر في يغضب واخرت زيدا خبرا عن الموصول كما هو قاعدة
الاخبار بالذي والنسخ هنا مختلفة ففي بعضها الذي يقوم زيد فيغضب هو واختاره الجربي وقال
فالموصول مبتداء وجملة يقوم صلته وهي خالية من الضمير والصحيح وقوعها صلة وعطف فيغضب عليها بالفاء
مع اشتماله على الضمير والضمير المنفصل خبر المبتداء انتهى وهذا مبني على الاخبار عن فاعل يغضب المستتر في قولك
يقوم زيد فيغضب وتقويره كما صورناه ثم قال ومثله الذي يطير الذباب فيغضب زيد وهو
مثال الهمع الا ان الناسخ سها وكتب هكذا الذي يطير فيغضب زيد الذباب وهو غير مطابق
للمقام بل هي مسألة اخرى ذكرها ابن الحاجب في كافيته في بحث العطف وللرضي في شرح
هذه المسألة كلام مناسب للمقام فليراجع كذا من خط الاستاذ سلمه الله

لا بالموصوف فافهم ... لا بالمضاف ... الموصول مثلا ... انما هو بالموصوف

وقيد الرضي المنفصل بكونه بعد الا وجوز الذي انا ضارب اياه ثم قال ويجوز ان يكون المحذوف منها مجرورا في محل النصب اي
نحو جاء الذي ضربته واحترز بهذا القيد عما لم يتعين فلا يجوز حذفه
نحو جاء الذي ضربته في داره وهذا الشرط ذكره ابن عصفور جوهري
المستقر اي يستقر انه استخفاف والهوى فاعله والمفعول محذوف تقديره المستفزه عيني

49 منه حفظه الله
الذي انا ضاربه
فلا يجوز الحذف من جاء الذي ليس زيد قاله ابو حيان وقال ابن الصائغ لا يحتاج الى اخراجه لانه في الاستثناء لا يجوز الوصل الا ضرورة فالوجه الانفصال ومعه لا حذف
جوهري

بالرفع
فاتر مقيس غيرث وتنزيلا للا سيما منزلة الا الاستثنائية
والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه او متصلا متعينا
للربط وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال العائد اليها
المنصوب جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم اي عملت
اي الضمير المنصوب بالوصف
ايديهم كما قرئ به وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه
ايضا ما نقص بالمنصوب ... وقوله تعالى ما تسيرون وما تعلنون
به اي الذي موليكه فضل واما قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير
والوصف قليل جدا وان اشتركا في الجواز وليسا متساويين
في الحذف كما توهمه عبارة الالفية والمجرور نوعان مجرور
بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان
اي ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم الفاعل بمعنى الحال
المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو فاقض ما انت
لان ضميره ليس منصوبا تقديرا
قاض اي ما انت قاضيه وقوله لعمرك ما تدري الطوارق
بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع والثاني يجوز حذفه
فلا يجوز حذفه في نحو مررت بالذي مررت به في داره
ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول
او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا
ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه
في لبس نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقوله لا تركنن
الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
اي ركنت اليه
وقوله مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين

انما قيد به لان المنصوب بالوصف لو كان عائدا الى غير ال يجوز حذفه نحو الذي انا الضاربه فالضمير المنصوب عائد الى الذي والعائد الى ال هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف واما العائد الى ال نحو جاء الضاربه زيد فلا يحذف المنصوب به نبه عليه الخالد رحمه الله منه حفظه

من البسيط وتمامه فالذي غيره نفع ولا ضرر وكلمة ما موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره فضل وجملة انه موليك صلة للموصول والعائد محذوف تقديره موليكه من اولاه النعمة اذا اعطاه اياها كذا في العيني رحمه الله

من البسيط ايضا وتمامه ولو اتيح له صفو بلا كدر والحاصل معناه ليس الذي يستفزه الهوى محمود العاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر كذا قاله الخالد رحمه الله منه حفظه

فان المضاف اليه مرفوع به تقديرا وقد تقدم ان العائد المرفوع بالنيابة عن الفاعل لا يحذف جوهري

هو لبيد الطوارق الضرب بالحصى وهو ضرب من التكهن والطوارق المتكهنات والزجر العيافة وهو ايضا ضرب من التكهن يقال زجرت انه كذا وكذا والزاجرات المتكهنات وقوله ما الله صانع مفعول تدري اي ان المتكهنات ما تدري ما الله صانع لانه لا يعلم الغيب الا الله تعالى
من شرح ابيات الحصى

الاولى تأخير المضاف للموصول لانه زيادة على الاوضح والتسهيل ليس له شاهد من كلام القدماء وكلمة قياس كتبه وسطره

واعلم ان ما ذكره من الشروط انما للحذف القياسي والا فيحذف العائد اذا تعين ايضا وان لم يكن مماثلا كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي تأمرنا به اي باكرامه وربما يحذف اذا لم يتعين ايضا نص عليه الرضي منه حفظه الله

التقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى خالد

ويجب مراعاة المعنى ان حصل من مراعاة اللفظ لبس او قبح فالاول نحو اعط من سألك او لو قيل من سألك لالتبس والثاني نحو من هي حمراء امتك ومن هي محسنة امتك اذ لو قيل من هو احمر امتك ومن هو محسن امتك لكان في غاية القبح سواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره تاء التأنيث كمحسنة ام لا كحمراء واتفق ابن السراج على منع التذكير في الثاني واجاز الاول لشبهه بما يجيء من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامته بخلاف احمر فانه اجرا مثله لم يقع في ضمير هي وقيل من محسن امتك سهل التذكير همع الهوامع للسيوطي

قال العيني شبه بعض النساء بالروضة التي تأخر في هيجان نباتها وتشقق ازهارها عن غيرها من الرياض واراد بها النساء التي تأخر عن الولادة عن وقتها وهذا تشبيه بليغ لا استعارة انتهى منه حفظه

فائدة الالف واللام لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد او يستغنى عن ذلك المحذوف بالاخر فلا يقوم عليه دليل رضي رحمه

ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر سواء تقدم المعمول على الخبر وهو الذي في السماء اله او تأخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل
اي الذي هو اله اي سوءا اي بالذي هو قائل خالد

وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمؤنث كما ذكر الا انك اذا حملت على اللفظ جاز ان تحمل على المعنى واذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ وسره ان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي ان ترجع الى الاضعف الايضاح لابن الحاجب رحمه

واعترض عليه صاحب البسيط ذكره السيوطي في الاشباه في الحمل على المعنى

والثاني ان يتقدم قوله او لم يجر الموصول على قوله او جرا معا ليوافق الترتيب ثم لابد ان يقول اوجر بغير حرف باعادة الضمير
الى الموصول وتبديل التمثيل الى قولك جاء غلام الذي انت غلام له لان خروج انجرار العائد بغير الحرف فهم من تخصيص الجر بالمجرور
بالحرف فافهم للمولى الاستاد درويش زاده
وذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
فيصير منصوبا فيصح حذفه وذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف
الجر قياسيا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما
مع المجرور بها رضي

قال ابن هشام في المغني وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف
وحده فانتصب الضمير بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول
عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري
قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان
الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال نحوي آخر لا يكون
المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش
يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهو مخالف
لما نقل عن غيره انتهى كلام المغني منه حفظه

العايد للربط كمررت بالذي مررت به في داره او جرا معا
بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول
اصلا كجاء الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد
لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به لان احد الحرفين
للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي سرت به
اوكان محصورا كمررت بالذي ما مررت الا به او نائبا
عن الفاعل كمررت بالذي مر به او حذفه يلبس كرغبت
فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان
هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من
حيث هو لم يصرح بها وكلمة اما تركها احالة على الامثلة
فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر او ظرف
او جار ومجرور تامان اي تتم بهما الفائدة كجاء الذي
عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما
اذا وقعا صلتين متعلقان باستقر وشبهه مما
هو فعل حال كونه محذوفا وجوبا لا بمستقر وشبهه مما هو
اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين
في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما شمل الآخر واذا
ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام
والمشرك والكافر ثم الخامس من المعارف ذو الاداة

آو حذف لم يعلم انه فيه او عنه فيشتبه المراد حريري

قال لا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي امس لنقصانهما
وحكى الكسائي نزلت المنزل الذي البارحة اي الذي نزلته
البارحة وهو شاذ من شرح المصنف رحمه الله

قال ابن السكيت المسكين الذي لا شيء له والفقير الذي له
بلغة من العيش وكذلك قال يونس مصباح المنير في مادة
المسكين وفيه تفصيل

فانهما اذا ذكرا يراد بالايمان التصديق القلبي وبالاسلام
الاتيان بالشهادتين واذا ذكرا احدهما فقط دخل
فيه الآخر حريري

فانهما اذا ذكرا يراد بالمشرك الكتابي وبالكافر من عداه
هذا كلام ذكر على وجه التقريب حريري

محل هذه الحاشية في ظهر الورق فلا تغفل وكذا قوله لام العهد الخ

وما ذكر من تقسيم ال الى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور وخالفهم ابو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر ان ال لا تكون الا عهدية قال
فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدت بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا فاللام للعهد ابدا لا تفارقه
وقال ابن عصفور لا يبعد عندي ان يسمى الالف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين لان الاجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها
والعهد تقدم المعرفة همع للسيوطي

اي اداة التعريف وهي ال بجملتها للتعريف عند الخليل
وسيبويه لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة
قطع كهمزة ام وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال
وسيبويه يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده همزة وصل
زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك
في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب
اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في
ذلك ونازعه ابو حيان في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره
ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل
ما يدل على ان الهمزة مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان
او اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة
الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها
مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور
عنه ورجحه ابن مالك في سبكه المنظوم واختاره المص
في حواشيه وقال انه من الحسن بمكان رفيع وجميع ما اعترض
عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه رجع في الجامع قول صوابه
الخليل وهو ظاهر عبارته هنا في الشذور وانما لم تترك
الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها ان حركت
بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر

لام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره
اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده
اما بجري ذكره كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب قبل الذكر بلا جري
ذكره نحو خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مشهور او امير واحد رضي

محله ظهر الورق
والكلام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى نحو
هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحضور بالاشارة
وهي في غير الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب
الرجل رضي

وتلخص في المسألة ثلثة مذاهب احدها ان المعرف
ال والالف اصل والثاني انه ال كذا والالف زائدة
والثالث انه اللام وحدها كذا في شرح المص قال الشيخ
رحمه الله واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة
وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين الاستفهام
وهو مذهب المبرد للاستاد درويش زاده
سلمه الله

محله ظهر الورق
العهد هو وقد تقدم ذكره صريحا ويسمى العهد الذكري
وقد تقدم كناية ويسمى العهد الذي يسمى التقديري
كما في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى على ما بين
في موضعه كذا في الشيخ المرحوم علي باشا

اي استغراق الصفات ١٢

ويعبر عنه ارباب البيان عن هذا المعنى بقصر الجنس مبالغة كما قال صاحب التلخيص وتعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة وقال في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل الحكم ان قصر الجنس مبالغة وادعاء له طريقان متقاربان احدهما ان ما عدا المقصور عليه من ذلك الجنس بلغ من النقصان مبلغ انحط معه عن مرتبة ذلك واستحق ان يسمى به فيخص عداه ملتحق بالعدم وثانيهما ان المقصور عليه ترقى في الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كله والى هذا اشار من قال اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الكمال من خط الاستاد وقد كتبته من خط السيد الشريف قدس سره

او بالضم فلا نظير لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف ٢

او بالفتح التبست بلام الابتداء والهمزة زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ويكون ال للعهد وهي عهد مصحوبها اما ذكرا نحو في زجاجة الزجاجة وفائدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ جيء به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذ هما في الغار وجاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي التي لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلثة كالتي للعهد لانها اما ان يكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي اي بلا اعتبار شيء كالتي في الناس الدينار والدرهم اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي وهذه لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او لاستغراق افراده وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان اي كل فرد من افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا او لاستغراق صفاته وهي التي يخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد

اي اليوم اي حضر وهو يوم عرفة ٢

كل من المعاني الثلثة المتقدمة ٢

اي الجنس دون افراده ٢

او ذكر بالبناء عند الافصاح ويوالده مكسورة ويقال بالبناء عند النسيان ويوالده مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة خالد رحمه الله

والمراد بالمعهود الحضوري ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند المتكلم قاله في المزوج والظاهر ان المعهود الذهني والحضوري من قبيل العهد الخارجي التقديري لعدم سبق ذكرهما صريحا من خط سلمه الله

والمراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره اصلا ولم يكن حاضرا عند المتكلم قاله الدماميني في المزوج وليس المراد ما هو قسم من تعريف الجنس كما ظنه الحو وحيي زاده في شرح المغني للاستاد سلمه الله

تحمله في مقابله ونحو قوله والمختار جوازه آه

قال الرضي في بحث الاضافة لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه والكلام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاكثر انه يقوم مقام ضمير فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما شرط فيه ضمير فلا ثم قال في بحث الالف واللام ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقوله البرد برده انتهى من خطه

اختلف في نيابته عن الضمير المضاف اليه فمنعه اكثر البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين تمت

ثم ان المحققين من النحاة جعلوا ال على قسمين عهدية وجنسية كما ذهب اليه الزمخشري والسكاكي وابن ... وغيرهم ثم ان ابن مالك ومن تبعه كالمص وغيره قسموا كلا واحدا من العهدية والجنسية الى ثلثة ... فجعل العهدية ذكريا وذهنيا وحضوريا كما ذكره ان ... الفاكهي والمراد بالعهد العهد الخارجي ... ثم بعضهم العهد الخارجي الى التحقيقي والتقديري واراد بالعهد التحقيقي ما تقدم ذكره صريحا وبالتقديري ... يتقدم صريحا سواء تقدم غير صريح كما في قوله تعالى وليس الذكر فانه تقدم كناية في قوله تعالى نذرت لك ... بطني محررا وبهذا علم ان الذكرى على قسمين او لم يتقدم اصلا لكن علم المخاطب بدلول ... من مدلوله عنده وبهذا ان القسمان ايضا عهد تقديرية وبهذا الاعتبار يكون العهد على اربعة ... ثم لكن المص ابن هشام لم يتعرض لهذا الاعتبار وكون العهد على ثلثة اقسام يعرف ايضا ... من كلام الرضي الا انه خصص الحضوري بوصف اسم الاشارة ووصف المنادى فيرد عليه ... ما اورده المص على ابن عصفور في المغني فليراجع اليه وبهذا ظهر ان المراد بالذهني ما هو احد ... من العهد الخارجي لا العهد الذهني الذي هو من اقسام لام الجنس قال المص في بيان حكم ... الجمل الواقعة بعد النكرات والمعارف فان الموصوف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ثم مثل ... ثلثة منها قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكرر هذا في مواضع من المغني الا انه لم يعبر عنه بالعهد ... الذهني بل قال الموصوف الجنسي وهذا مع وضوحه قد خفي على شارح المغني فقال ما قال تجاوز الله عنه وعنا لكاتبه سلمه الله ٩

... اما قلنا غير صريح ولم نقل او كناية كما وقع في المطول وغيره لانه يوهم الكناية الاصطلاحية ... بخصوص التقدم بالتقدم الكنائي وهو ليس مراد بل المراد التقدم غير صريح سواء كان كناية ... او لم يكن نعم التقدم المذكور في قوله تعالى نذرت لك ما في بطني تقدم كنائي كما حققه ... الفاضل مولانا خسرو في حاشية المطول الا ان التقدم الضمني غير مخصوص وعندي ... ان مراد التفتازاني بالكناية المعنى اللغوي فتدبر حق التدبر للمولى الاستاد زيرك زاده

قال الزمخشري في وعلّم آدم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات مغني

واعلم ان ما نسب المص الى الزمخشري من نيابة ال عن الاسم المضاف اليه هو ظاهر كلامه اذ قد نفى ذلك في قوله تعالى فان الجحيم هي المأوى فعلى التفتازاني

التوفيق بين كلاميه ان التعريف اللامي قائم مقام التعريف الاضافي وقبله العصام والدماميني لكن رده السيد بان كون التعريف 51

اللامي بدلا عن التعريف الاضافي معنى كون اللام بدلا من الاضافة فيؤول كلامه بانه اراد الاستغنا عن الاضافة لحصولها بالقرينة

لا بادخال اللام ثم ادخل اللام لان المراد معين لكنه تجوز باطلاق التعويض بغيره ٣٥ من خط الاستاد سلمه الله

لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب وقد تلخص من كلام من كلام المص ان ال المعرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما ثلثة انواع كما مر وقد تكون الْ زائدة كاللات ونحو او خلوا الاول فالاول وقد مر انها موصولة وابدال اللام في ال المعرفة ميما لغة حميرية كقولهم في الرجل والفرس امْرجُلُ وامْفرَسُ وقد نطق بها النبي عليه الصلاة والسلام فقال ليس من امبر امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من طي قال شاعرهم ٭ ذاك خليلي وذو يواصلني ٭ يرمي ورائي بامسهم وامسلمه ٭٭

ثم السادس من المعارف المضاف اضافة محضة الى واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة وكذا البواقي الا المضاف الى الضمير

قال الرضي اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام انتهى مصطفى

كأنه جز قوله تعالى واما من خاف مقام ربه مع انه خال عن الضمير العائد الى المبتدا فجعل ال نائبة عنه اي فان الجنة هي مأواه وجيهي زاده رحمه

السابق منها حال واللاحق حال وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول فاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مرتبتين الاسبق فالاسبق خالد رحمه

قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وانما وقع في اشعارهم تلك اللام المدغمة كقوله واسلمه انتهى ذكره الخالد في اول بحث ال مصطفى

ذاك مبتدا وخليلي خبره وذو موصول بمعنى الذي ويواصلني صلته عطف على خليلي والمواصلة رعاية حقوق الرحم والقرابة والجوار وجيهي زاده

اي بالسهم والسلمة وهي الحجر والمعنى هذا الرجل خليلي والذي يواصلني ويسلك طريق بقاء الود يرمي ورائي ويدافع عني مرة بالسهام واخرى بالسلام كذا في شرح ابيات الخبيصي رحمه

قال المص رحمه في شرح الشذور وهذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة وانما ذهب آخر الى انها في رتبتها مطلقا ولا يستثني المضمر والذي يدل على بطلان القول الثاني قوله ٭ كحذروف الوليد المثقب ٭ فوصف المضاف الى الموصوف بالاداة بالاسم الموصوف بالاداة والصفة لا تكون اعرف من الموصوف ويدل على بطلان الثالث قولهم مررت بزيد صاحبك انتهى مصطفى

واختلف في الموصوف بالاضافة على مذاهب احدها انه في مرتبة ما اضيف اليه مطلقا حتى المضمر لانه اكتسب التعريف فيه فصار مثله وعليه ابن طاهر وابن خروف وبه جزم في التسهيل الثاني انه في رتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه الاكثر لئلا ينتقض القول بان المضمر اعرف المعارف ويكون اعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه وعزي لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتى المضاف لذي ال وعليه المبرد كما ان المضاف الى الضمير دونه الرابع انه دونه الا المضاف لذي ال حكاه في الافصاح همع رح

كغلامي فليس في رتبة الضمير وانما هو كالعلم اي في رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المص رحمه الله ويدل على بطلانه قوله كحذروف الوليد المثقب ٥ فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا يكون اعرف من الموصوف ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف بالاضافة والحكم اذا علم في بابه بشئ كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر

كضارب عمرو ومضروب بكر والحسن الوجه فان المقصود من الاضافة فيها التخفيف في اللفظ درح

باب في ذكر المبتداء والخبر وما يتعلق بهما من الاحكام والمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او حكما مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتداء غير الوصف المذكور وبداء هنا في الجامع بالمبتداء قبل الفاعل بتعا لمن يرى انه اصل المرفوعات وخالف في الشذور فبداء بالفاعل نظرا الى انه اصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلا منها اصل واختاره الرضى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة المبتداء والخبر

[illegible]

او منزلته نحو وان تصوموا خير لكم وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه كذا في الاوضح

واحترز بقوله واغنى عن الخبر من نحو اقائم ابواه زيد فان العامل فيه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فزيد في المثال مبتداء وقائم خبر مقدم وابواه مرتفع به ابن قاسم رحمه

والمراد بالمجرد الحكمي هنا هو مجرور بحرف زائد نحو بحسبك درهم وما هو في حكم الزائد نحو رب رجل عالم قال المرادي فرجل مبتداء وكلا من رب لانها في حكم الزائدة فانها لا تتعلق بشئ كالزائد انتهى من خط [illegible]

قال شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتداء درهم نظرا للمعنى فانه محط الفائدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كاف وما قال شيخنا هو الصواب همع

واذا لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك وان طابقه في غير الافراد تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك وان طابقه في الافراد احتملهما نحو اقائم اخوك. اوضح

ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي او استفهام نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع ٭ ونحو اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا ٭ خلافا للاخفش والكوفيين كذا في الاوضح

كلاهما

كلاهما مرفوعان بالاتفاق كالله ربنا ومحمد عليه الصلوة والسلام نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا في رافعها على اقوال اصحها ان المبتداء مرفوع بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتداء وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل الطلب والمبتداء طالب للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة واعلم ان الاصل في المبتداء ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتداء مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية قل ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول مجئ الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال الرضى وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتداء بنكرة الا اذا افادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وانهاها بعضهم الى نيف وثلثين موضعا

ملحق طب ١٢

نحو قول من يعتقد ان مع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد والتعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء خالد رحمه

وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ولا بهما وعند الكوفيين ترافعا اوضح

والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة او اذا اريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب قياس الاستعمال بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وصاحب واسم عندهم من قبيل الجامد واما مشتق وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام
كذا ذكره الازهري

وذكر بعضهم انها ترجع الى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماده على ذلك حيث قال ويقع المبتدأ نكرة ان عمّ كل فرد من جنسه او خص فردا من ذلك الجنس فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المعرف بأل الجنسية ومنه نحو أإله مع الله وكل له قانتون ومن يقم اقم معه والخاص نحو لعبد مؤمن خير من مشرك لان الوصف يخصص الموصوف النكرة فيحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا ومن الخاص قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد لتخصصه بالاضافة وقوله أمر بمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة وقولك رجيل جائني لانه بمعنى رجل صغير جائني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ ومشتقا فيتحمله ما لم يرفع ظاهرا او ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على غير من هوله ويقع جملة لها اي فيها رابط وجوبا يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له اسمية كانت او فعلية ويجوز حذفه ان علم ولنصب بفعل او وصف او جر باسم فاعل او حرف تبعيض او ظرفية او مسبوق مماثل لفظا ومعمولا

ومعمولا نحو وكلا وعد الله الحسنى الآية وقوله اصبح فالذي توصي به انت مفلح والروابط الجملة بما هي خبر عنه اوصلها في المغني الى عشرة على خلاف في بعضها واقتصر منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم يربط به مذكورا كزيد ابوه قائم وعمرو قام اخوه ومحذوفا كما مر والثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير ان قدر ذلك مبتدأ ثانيا والا بان قدر تابعا للباس على انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدأ مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر للاول والتقدير القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد اذا اردت التعظيم والتفخيم له والرابع العموم بان يكون جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل فأل في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي اوضحه جماعة من النحاة وذكر في المغني كالمتبرى منه ثم قال وبعضهم

وتمامه فلا تحسبن الا في الفلاح منافيا اما انت مفلح
فحذف به لسبقه في توصي به
ابن قاسم رحمه الله

وهو لرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم حالد

وتمثل في المغني بهذا وبقولك رجل في الدار واشار بها الرد على ابن الحاجب
من خط الشهاب

وسوغ الابتداء بها وقوعها في حيز الاستفهام لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخالص
خالد رحمه

في شرح المنظومة لابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار ام امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال
معنى اللبيب

قال ان اول المشتق نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع ففيه ضمير
كذا في الاوضح من خطه

وكذا اذا كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فانه متضمن للضمير نحو زيد سيرا سيرا ذكره النوه كاري في شرح اللب من خطه

مثال اللبس نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وفي اللفظ جرى على الغلام لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير توهم انه مع خلاف المراد واما نحو غلام هند ضاربته هي فلا لبس الا انه التزم البصري الابراز مطلقا طردا للباب من خطه

احترز به عن نحو زيد ضربت في داره فلا يحذف الهاء من ضربته اذ لا يدري احذف ام لا كذا قاله القاضي رحمه

نحو زيد قائم انت

نحو البر الكر بستين [illegible]

نحو الذي هم اناس يحقق ان يعطيكه معطيكه

ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه
فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط
نبه على ذلك بقوله الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة
المخبر بها نفس المبتداء في المعنى اي فلا يحتاج الى رابط
اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتداء والمفسر عين
المفسر هذا ان قدر ضمير الشان والا بان قدر ضمير المسئول
(اي الخبر المفرد ١٢)
عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال
الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار
بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا ظرفا
زمانيا ومكانيا حال كونه منصوبا لفظا بما تعلق به نحو
والركب اسفل منكم والرحيل غدا ويقع ايضا جارا ومجرورا
منصوبا ايضا محلا بذلك كالحمد لله رب العالمين وشرطهما
ان يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد امس ولا زيد
بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا راجعا في التقدير
الى المفرد او الجملة قال وتعلقهما اما بمستقر ونحوه مما هو
اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بان المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح

عبد الحميد ... ١٢١٢ [illegible]

وهو اختيار طائفة من الكوفيين ووقع في كثير من الكتب
انه الجمهور البصريين ولعل تعبير الشارح بطائفة لهذا
(وهي تجاوز الله عنه)

عبارة الاوضح والصحيح ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف
وان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر (انتهى منه)

دزق

قال الشيخ تقي الدين منصور بن فلاح اليمني في المغني اذا قلت زيد خلفك او عندك او في الدار
ففيه مذهبان مذهب الكوفيين انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء واختاره بعض
المتاخرين وزعموا ان الظرف منتصب على الخلاف لمخالفته للمبتدا ولم ترفع المبتدا لعائد
من الظرف اليه بخلاف زيد اخوك فانهما يترافعان لان الاخ هو زيد ثم قال
واما البصريون فانه لا بد عندهم من متعلق لانه معمول فلا بد له من عامل واختلفوا فيه
فذهب اكثرهم الا انه فعل وذهب قوم منهم ابن السراج وابو الفتح الا انه اسم (انتهى)
وقال الرضي وانتصاب الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان
في المعنى هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه
ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا
عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها
ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف
يتعلق به الخبر لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا يوجب نصبه وقال بعض النحاة
العامل فيه هو المبتداء
(انتهى كلام الرضي)

وقال ابن هشام في مغني اللبيب وزعم الكوفيون وابا طاهر وخروف انه
لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابا طاهر وخروف
الناصب المبتداء وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه
اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر
معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا وهو مقول على مذهب المذهبين (انتهى ذكره)
اي الظرف والجار والمجرور ١٢
(في عنوان الباب السابع)

فاذا ثبت عندك نصوص هولاء الثقات تبين ان الكوفيين لا يقدرون
شيئا في الخبر الظرف وان تقدير الاسم او الفعل انما هو مذهب البصريين
فظهر ان ما في شرح الكافية للجامي من نسبة تقدير الاسم الى الكوفيين وهم فاحش
نشا من التقليد لبعض الشارحين
(لكاتب الحقير رحمه الله ... سلمه الله)

ورجح ابن مالك بامور احدها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف
قد ورد لقوله ﻫ فانت لدى بحبوحة الهون كائن ه ولم يرد
اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به ومنها ان الفعل
المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن
فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما واذا الفجائية
لامتناع ايلائهما الفعل او باستقر ونحوه مما هو فعل وهو اختيار
اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل فى الظرف والمجرور
والاصل فى العامل ان يكون فعلا ورجح ابن مالك بوجوب
تقديره فى الصلة قال فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره
اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى
فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان كان حقيقة
فى الحال محذوفين وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث
هو فى الحصه هو الخبر على ما صحح فى الاوضح لا الظرف وانما اطلق
عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا
وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح
فى التسهيل قال فى المغنى وهو شرط لوجوب الحذف وصرح
فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه ح وعليه
خرج قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى بكذا وقوله تعالى
الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى مقتول او يقتل

صدره لك العز ان مولاك عز وان يهن ١٢

ومنه قول الشاعر يقولون ان الشام يقتل اهله فمن لى
ان لم آته بخلود كذا انشده ابن جنى فى باب الهجاء
من شرح الحماسة لاثبات ان الشام مذكر ١٢

و الاصل فيه ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها
و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا و ما يقتضي ايجابه و فيه
ايضا و يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل
لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ و في حاشية الكشاف
للتفتازاني ان مما يجب التنبه عليه اذا قدر في الظرف كان تمام ما يجب
او كائن فهو من التامة بمعنى حصل و ثبت و الظرف بالنسبة
اليه لغو لا الناقصة و الا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير
كان و يتسلسل التقديرات فائده اعلم ان الظرف عندهم
بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف و لغو فالمستقر
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو و عنده علم الساعة
و اللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام و القعود سواء وجب
حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه ام جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال
متى صمت و وجه تسمية الاول مستقرا و الثاني لغوا
ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي
كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت
الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه
مشترك و لما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا
و ملغى لكونه الغي و لم يعتبر اعتبار الاول قاله الدماميني

قاعده

قاعده كل ظرف او جار و مجرور ليس بزائد و لا مما يستثنى به
لا بد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه او ما يشير الى معناه و المتعلق او ما اول بما يشبهه ٣
اما ان يكون ملفوظا به او مقدرا و المقدر اما واجب الحذف
او لا و واجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني ٧١
و لا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم الذات
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كأن
يكون المبتدأ عاما و الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا
او في زمان طيب و فهم من كلامه ان المكان يخبر به عن الجوهر
نحو زيد امامك و عن اسم المعنى نحو الخير عندك و ان اسم
المعنى يخبر عنه بالزمان و هو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر
نحو الصوم غدا و الا فلا لعدم الفائدة و اما نحو قولهم الليلة
الهلال مما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو
متأول بحذف اسم معنى مضاف هو المبتدأ في الحقيقة كرؤية
الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر
و قيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى
من حيث انه يحدث في وقت دون وقت آخر و لما كان
من المبتدأ ما لا خبر له لانه في المعنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه
نبه عليه بقوله و يغني عن الخبر في حصول الفائدة مرفوع وصف
يكتفى به فاعلا كان او نائبه و المراد بالوصف اسم الفاعل

آخره
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب
معتمد ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع على اداة
استفهام حرفا كانت او اسما او اداة نفي كذلك او فعلا
فالاستفهام بالحرف نحو اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا
وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي بحرف نحو ما مضروب
العمران وبالفعل نحو ليس قائم الزيدان وبالاسم نحو غير قائم
الزيدان ومنه قوله غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم
والحزن والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان
ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا
بارزا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي
على من اقاطع وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز
لخروج الوصف عن كونه مبتداء حقيقة واعتماده على ما ذكر
شرطا لازم عند جمهور البصريين وما اوهم خلاف مؤول
عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا اولا
فان تطابقا افرادا نحو اقائم زيد جاز في الوصف وجهان
الابتدائية والخبرية الا في نحو اقائم اليوم امرأة فيتعين الاول
وبهذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقدم الخبر في الباس المبتداء
بالفاعل وجب تأخيره وان تطابقا تثنية وجمعا نحو اقائمان
الزيدان واقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة

الفصحى

الفصحى لتحمله الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف
وما بعده فاعلا او نائبا عنه مغنيا عن الخبر والاصل ان يخبر عن المبتداء
الواحد بخبر واحد كما مر وقد يتعدد الخبر جوازا على الاصح لان الخبر
كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا هي حية
تسعى والمتعدد على ثلثة انواع احدها ان يتعدد لفظا ومعنى
لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين
او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فان استعملته بالعطف
جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه
مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف
لان مجموعهما بمنزلة الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز خلافا لابي علي الفارسي
ولهذا امتنع توسط المبتداء بينهما وتقدمهما عليه على الاصح
ثالثها ان يتعدد لتعدد صاحبه نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب اما حقيقة
وقوله يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة
او حكما نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم
وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصحح ابن مالك في التسهيل
بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما
بغير لفظ الوحدة لا يقال الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع
على التعدد فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم
فائدة اذا تعددت مبتدآت متواليات فلك في الاخبار

عنها طريقان احدهما ان يجعل الروابط في المبتدآت فتخبر
عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الى ان تخبر
عن الاول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير الاول الى ضمير
متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخو خال
عم زيد قائم والآخر ان تجعل الروابط في الاخبار فتأتي
بعد خبر الاخير بها آخرا للاول وتال لمتلوه نحو زيد هند الاخوان
الزيدون ضاربوهما عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا
الاخوين عند هند باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله
في كلام العرب وانما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابو حيان
واعلم ان الاصل في الخبر ان يتأخر عن المبتداء ~~لانه وصف~~
~~في المعنى فحقه ان يتأخر عن المبتداء~~ لانه وصف له في المعنى
فحقه ان يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا ولكنه
قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما جوازا نحو في الدار زيد او وجوبا
بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام وذلك
نحو اين زيد اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته
او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تأخره في لبس
ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة
للنكرة فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتداء
محصورا فيه بالا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله تعالى عليه وسلم
لفظا

او معنى

او معنى نحو انما قائم زيد اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر او يعود
ضمير متصل بالمبتداء على بعض متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها
زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملئ عين حبيبها
اذ لو اخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يحذف
كل من المبتداء والخبر جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل
منهما وبقاء الآخر نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتداء والمسوغ له
الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتداء محذوف
اي انتم قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف
مبتداء وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي كون المحذوف
المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى الخبر
لان التجوز في آخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو
قائم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب
حذف المبتداء ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع
لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت بزيد الكريم او بمخصوص
نعم وبئس مؤخرا عنهما كنعم الرجل زيد اذا قدر خبرا او بصريح
القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جئ به بدلا
من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا
فقد نبه عليه بقوله ويجب اي الحذف في اربع مسائل
الاولى والثانية قبل جواب لولا الامتناعية اي الدالة على امتناع

الاولى

والتقدير هو الكريم

زيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد اي الممدوح
ابن عقيل

في ذمتي خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي يمين الله
ابن عقيل

التقدير صبري صبر جميل فصبري مبتدا وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدا
الذي هو صبري وجوبا
ابن عقيل

الثاني لوجود الاول والقسم الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه
كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله
بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة
كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل
وجوب الحذف في الاولى ان يعلق الامتناع على نفس
المبتداء كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب
الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي
لولا زيد موجود لاكرمتك فان تعلق على نسبة الخبر الى المبتداء
جاز الحذف ان دل على الخبر دليل والا وجب ذكره نحو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بالاسلام
لهدمت الكعبة والثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا
عن المبتداء المذكور قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا
في مفسر صاحب الحال نحو ضربي العبد مسيئا او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر كما سيأتي م
شربي السويق ملتوتا او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير
قائما ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر عند البصريين وتو سط
معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر
ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها
خبر المبتداء فالرفع فيه واجب كضربي زيدا شديدا واما قولهم
حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ والرابعة بعد

واو المصاحبة الصريحة في معنى المصاحبة بان يكون نصا
في المعية كما سيأتي فان لم يكن نصا فيها كما اذا قلت
زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم
التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع يفهم
من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب
واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربع على طريق اللف
والنشر المرتب بقوله نحو لولا انتم لكنا مؤمنين فانتم مبتداء
والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهذا المثال
مما تعلق فيه الامتناع على النسبة وقد تقدم ان حذف
الخبر فيه لدليل جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه
الخبر كونا مطلقا وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي
دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب
والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاتيتك
لم يشك في ان وجوده منع من الاتيان فتعين الحذف لتعين
المحذوف ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن
فعمرك مبتداء والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد
الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا
عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة ونحو
ضربي زيدا قائما فضربي مبتداء وهو مصدر عامل في زيد المنصوب

وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل ضربي زيدا حاصل اذا كان او اذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها جزاء عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدًا القائم فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ونحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة التحتانية وهي الحرفة سميت بذلك لانه اذا تركها صاحبها ضاعت فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها وكل مبتداء ورجل مضاف اليه
وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الوا وما بعدها على المصاحبة والاقتران ووجب لقيام الوا ومقام مع **باب** في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر النواسخ لحكم المبتداء والخبر ثلثة انواع من حيث العمل احدها ما يرفع المبتداء وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل على ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما وهو ظن واخواتها

وكان واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتداء والخبر اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبداء بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثاني ما يعمله بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو اربعة ما زال ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منها متعد الى واحد ومصدره الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال وما فتئ وما انفك وما برح وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعاء قوله ولا زال منهلًا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف بلا حاصة القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو ما دام لا غير كاعط ما دمت مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال

وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدًا اذا الأول
لا تفتؤا

اوقيه
الا يا اسلمي يا دارمي على البلى

كعجبت ما دام زيد صحيحا اي مدة دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود
المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت
السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان
كان واخواتها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه
ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال الضمائر
الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها كما تقدم فيرفع
هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل
ويسمى اسما لهن حقيقة وفاعلا مجازا وينصبن خبره
تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا لهن حقيقة ومفعولا مجازا
لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة
بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير ولا الحذف
ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه
ام لمصحوب لفظي ام معنوي نحو وكان ربك قديرا واما
قوله كوني بالمكارم ذكريني فنادر ولعله استغنى عن ذكر
هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما اقتضاه
كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الخبر لان الاسم
لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها

اذا كان

اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء
لا يتصل الا بعامله ويلزم على مقابله ان تكون هذه الافعال
ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر
عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم
والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون
التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقوله
فليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كان يعجبني
ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ
لاجل الحرف المصدري ولا تاخيره عن الاسم لاجل الضمير قاله
الدماميني واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها
فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر
على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو
وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء
اعرابها نحو كان موسى صديقي وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد
حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا
كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو
كجزئه بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها
ولو كان جملة على الاصح بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون
فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو

غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل
فاما اليتيم فلا تقهر وبجوازهم نحو زيدا لم اضرب وعمروا
لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى
ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله اعلموا اني لكم
حافظ ٥ شاهدا ما كنت او غائبا ٥ وقد يجب التقديم
كان يكون له صدر الكلام نحو اين ٢ وقد يجب التاخير كما يعلم   كان زيد ٢
مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه لا يجوز
تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود
وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون يوم منصوبا بفعل مقدر
اي يعرفون لا بالخبر او انه ظرف والظرف يتوسع فيه
ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا
ولم يجز ما طعامك زيدا آكلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه والا خبر
دام فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما بالاتفاق لان معمول صلة
الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم
تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر
كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال المرادي
وفيه نظر لان المنع علل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا

بالاتفاق

بالاتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني
ان يكون عالما واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع
على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل
فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان
خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه مفردا
وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين
فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب
احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار ما لم يكن الآخر
اسم اشارة اتصل به هاء التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف
فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان
لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ
فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا ينعكس الا في الضرورة
وجوز ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة
غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل
وماء وتخص الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما بمرادفة صار
الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة
اخرى اما باعتبار العوارض او الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو
فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة وقوله
امست خلاء وامسى اهلها احتملوا ٥ وقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا

اي قول حسان بن ثابت رضي الله عنه اوله كأن سبيئة من بيت راس
شرح شواهد الرضي لعبد القادر البغدادي وفيه تفصيل

وقول ابن عمر اضحى يمزق اثوابي ويضربني وقوله تعالى فظلت
اعناقهم لها خاضعين ولا تختص هذه الخمسة بمرادفة صار
تختص صار وليس وما بعدها بعدم الدخول على مبتدأ خبره
ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد قعد وكذا البواقي زيد م
لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن
الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وتختص غير
ليس وفتئ وزال من هذه الافعال بجواز الاتمام اي الاستغنا
بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح عند
ابن مالك وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان فعلى الاول معنى نقصانها عدم الاكتفاء
بالمرفوع وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني
والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس وابطل ابن
مالك مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل
وفي الارتشاف وهذا الخلاف ينبني عليه خلاف من انها
هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ام لا فمن قال بدلالتها
على الحدث اجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك واذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان
ذو عسرة اي وان حصل وامسى واصبح بمعنى دخل في المساء
وفي الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون اي تدخلون

في المساء وحين تصبحون اي تدخلون في الصباح ودام
بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي بقيت واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا
في الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى اي عرس بها وقد يكون
بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وصار بمعنى
انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعنى رجع
نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعنى دام
واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعنى ذهب
نحو واذ قال لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى
انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل واما ليس
وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما اوهم بخلاف
ذلك يؤول وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا فتفيد استمرار
خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شيء قديرا وبجواز
زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا
ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه
نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذي
كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم
واطرد زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا

وبمعنى زيادتها انهالم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله
كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها لاتزاد
وهو كذلك وماورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة
انها لاتزاد في صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ماذكر
اولا يكون معتنىً بشانه وماذكر آخرا يكون محط الفائدة
وكلاهما ينافي الزائدة وجوز الفرآء زيادتها آخرا قياسا
على الغاء ظن آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل
فلا يستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه وتختص بجواز حذف
نون من مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل
والمتبادر عند الاطلاق فلاتحذف من غير المجزوم والمجزوم
بالحذف وصلا فلاتحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف
نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى
بقي على حرف او على حرفين يجب الوقف عليها بهاء
السكت كعِهْ ولم يَعِهْ فلم يك كلم يع في الوقف عليه
باعادة الحرف الذي كان فيه اولى في اجتلاب حرف
لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يع لان اعادة اليآء يؤدي
الى التقاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف
الضمة لاحذف النون ان لم يلقها ساكن فلا يحذف من المتصل
بالساكن لتعاصيها على الحذف لقوتها بالحركة العارضة

لالتقاء

[illegible]

لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تك
الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتمد
في المنع على مطلق الحركة على الضرورة كقوله ولك اسقني
ان كان ماؤك ذا فضل ولا ضمير نصب متصل فلا تحذف
من المتصل به نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط
عليه اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها
بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف
نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف
بكان الناقصة بل التامة كذلك قرئ وان تك حسنةٌ
برفع حسنةٌ وتختص ايضا بوجوب حذفها دون اسمها
وخبرها معوضا عنها بعد الحذف ما الزائدة وذلك
مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اريد فيه تعليل
فعل بفعل كما في مثل قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم ياكلهم الضبع اصله افتخرت لان كنت
ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة الاختصاص
ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار
ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة
وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج

فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل
سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر
لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين
ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد
وجرى عليه في الشرح وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها
ضميرا كان او ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد
ان ولو الشرطيتين كما في مثل قول الحريري فان وصل
اللذ به فوصل وان صرما فصرم كالطلاق وقولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله صلى الله عليه
وسلم التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلتمسه
خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي
ولو ملكا اي ولو كان الباغي ملكا واما حذف كان — تمامه جنوده ضاق عنها السهل والجبل اوضح
مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع
اي ان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة اوجه مشهورة
ذكرت في الشرح وان شرا فشر كان في المجموع بالقسمة
العقلية ستة عشر وجها وقد يحذف مع اسمها وخبرها
بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر

ما النافية

ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم على ما حمل على ليس
وهو ما ولا ولات وبدأ بما فقال ما النافية عند الحجازيين
كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي الحال
والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في الخبر
وبنو تميم لا يعملونها بل عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف
لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها ان
لا تعمل قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت انتسب
فاجاب ما قتل المحب حرام اي ما هو تميمي لا حجازي ولما كان
عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون اربعة شروط
اشار الى الاول ان لا يتقدم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر نحو
ما مسيء من اعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا — وقوله وما خذل قوم فاصبر للتعدي ولكن اذا ادعوهم فهم هم
او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله ولم يسبق
الاسم بان الزائدة فلو سبق بها كقوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف
بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس في العمل
وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن الشبه وروي
ذهبا بالنصب واول على ان ان نافية مؤكدة لا زائدة
والى الثالث بقوله ولا بمعمول الخبر فان سبق به نحو
وما كل من وافى منى انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر — فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدأ ولكنه بني لابهامه مع اضافته للمبني ونظيره انه لحق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم فيمن فتحهما وقيل نعت حال وخبر محذوف اي في الوجود بشر مثلهم اوضح

واما رواية يعقوب ذهبا بالنصب فتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة اوضح

وقالوا لقرنهم المنازل من منى — اوقب

في العمل فلا تتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول
ظرفا او جارا ومجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما
وما بي انت معنيا لتوسعهم فيهما ما لم يتوسع في غيرهما ولم ينبه
على هذا الشرط في الشرح والرابع بقوله ولا الخبر بالرفع
عطفا على الضمير المستكن في يسبق اي ولم يسبق الخبر بالا
فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل
بطل عملها لبطلان عمل ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر
وان لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء يعبؤ به
فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشرا
ما هن امهاتهم واذا عطف على خبرها بلكن او بل تعين
في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما
لكن قاعدا وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما
موجب وما لا تعمل الا في المنفي واما المعطوف بغيرهما فيجوز
فيه الامران الرفع والنصب وكذا لا النافية للوحدة او الجنس
ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن عملها قليل جدا
لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط له ما تقدم في عمل ما من الشروط
الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما قد تنكير معموليها فلا تعمل
في معرفة خلافا لابن جني مستندا بقول النابغة الجعدي
وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

واما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
فمن باب ما زيد الا سيرا اي يسير سيرا والتقدير الا يدور دوران
منجنون والا يعذب معذبا اي تعذيبا ولا جل هذه الشرط وجب
الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر
لمبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب اوضح

قوله
بدت فعل ذي ود فلما تبعتها
تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

واجاز

واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل
بالشذوذ وتأوله المانعون على جعل انا مرفوعا بفعل مقدر
مضمر وباغيا نصبا على الحال تقديره لا اري باغيا فلما اضمر
الفعل برز الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون
محذوفا حتى قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله
تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا
وكذا يعمل عمل ليس لات خلافا للاخفش وهي لا زيد
عليها التاء لتأنيث اللفظ ~~جامدا او مختصا~~ وحركت
للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا قال في الاوضح
وعملها باجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل الا في الحين
فنص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ
الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر عبارة
الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال وتختص
بالحين او مرادفه وصرح في الشذور وشرحه بانها تعمل
في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالمتوسط
في المسئلة ولا تجمع في الكلام بين جزئيها اي اسمها وخبرها
لضعفها بل لا بد من حذف احدهما لصحة عملها والغالب
في كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب نحو ولات
حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب

كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اوضح

واما قوله لتعفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير
فارتفاع مجير على الابتداء او الفاعلية والتقدير حين لات يحصل
مجير او له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومثله قوله
لات هنا ذكري جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال
اذ المبتدا ذكري وليس بزمان اوضح

عكسه وعليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع وكان
القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف
المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع
ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله
واقتضى كلامه انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم يتعرض لان
النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك
بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واعمالها لغة اهل
العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول
الشاعر ان هو مستوليا على احد ۝ الا على اضعف المجانين ۝
والنوع الثاني من انواع النواسخ انّ بالكسر والتشديد
وانّ بالفتح والتشديد وهما موضوعان للتأكيد اي لتأكيد
الحكم المقترن باحدهما ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثمه
لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد
فيه ويفترقان من حيث ان انّ المكسورة لا تغير الجملة
بدخولها عليها وانّ المفتوحة تصيرها في حكم المفرد ولهذا
تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور
فتأول بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان انّ لتوكيد الايجاب
والنفي ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا
وهو الملايم لقول اللبيب نبين ان زيدا ليس بقائم فيه

توكيد ان

مبحث إن وأن

توكيد ان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الاطلاق ولكنّ
بالتشديد موضوعة للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام
السابق رفعا شبيها بالاستثناء كقول زيد شجاع فيوهم
من اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لانه من شيمة الشجاعة
الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه
بخيل وقس على هذا النفي ولا بد ان يتقدمها كلام اما مناقض
لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا اسود
لكنه ابيض او خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب
ويمتنع ان يكون مماثلا باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان
وقد تأتي للتوكيد نحو جاءني احسنت اليه لكنه لم يجئ وكأنّ بفتح
الهمزة والتشديد للتشبيه المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف
المفيدة للتشبيه وانّ المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا
او مشتقا نحو كأن زيدا اسد اذ اصله ان زيدا كاسد فقدمت
الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة
وفتحت همزة ان للجار وصار حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه
والتأكيد وقيل انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب ويلزم
عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليها المشبه دائما بخلاف
الكاف ومثل فان الذي يليهما المشبه به او للظن على رأي
نحو كأن زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تأتي
بل ولا للتقريب ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو مؤول

وليت وهي موضوعة للتمنّي وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت
الشباب يعود يوما فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر
نحو ليت لي مالا فاحج فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلّق
التمنّي بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب ويجب
في التمنّي اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقّع وطماعية
في وقوعه والّا صار ترجّيا ولعلّ وهي موضوعة للترجّي وهو
توقّع المحبوب المترقَّبُ حصوله نحو لعلّ الله يرحمنا او للاشفاق
وهو توقّع المكروه نحو لعلّك باخع نفسك ولا يكون الترجّي الّا في الشيء
الممكن بخلاف التمنّي فانّه يكون في الممتنع فافترقا واما قول
فرعون لعلّي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه
او افك قاله في المغني ولو عبّر بالتوقّع لكان اخصر لشموله لما ذكرنا
او للتعليل على رأي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لعلّه يتذكّر
اي لكي يتذكّر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجّي ويرد للاستفهام
عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعلّه يزّكّى وقوله
صلّى الله عليه وسلّم لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلّنا
اعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجّي والحديث على الاشفاق
وعقيل يجيز حذف لامها الاولى وجرّ اسمها وجرّ لامها الآخر
وهي ح غير عاملة عمل انّ كما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر
بخلافه فينصبن هذه الاحرف المتقدمة المبتدأ اتفاقا بدخولها
عليه ويسمّى اسمالهن ويرفعن الخبر اي خبر المبتدأ ويسمّى

خبر لهن لكن يشترط في اسمهن ما تقدّم في اسم كان واخواتها
ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الى انّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخولها لانه لم يتغيّر
عما كان عليه ولهذا لا يجوز انّ قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز
والاصحّ الاوّل لانّ لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة
في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن
عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدّم وفاعل
اخّر تنبيها على الفرعية ولانّ معانيها في الاخبار كالعمدة
والاسماء كالفضلات فاعطيا اعراب العمد والفضلات
كذا قيل في تقرير العلة وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتقدّم منصوبها
ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم انّ
قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد
عاملان على معمول واحد ومن منع اجاز العطف لانتفاء
ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله ان لم تقترن
بهن ما الحرفية الزائدة فان اقترنت بهن نحو انّما الله اله واحد
وقل انّما يوحى اليّ انّما الهكم اله واحد وكانّما يساقون الى الموت
ولكنّما اسعى لمجد مؤثّل ولعلّما اضاءت لك النار الحمار المقيّدا
بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء ولهذا سمّيت
ما هذه كافة لكفّها ما اقترن بها عن العمل ولا يستثنى من ذلك

الا ليت فيجوز في هما الامران اي الاعمال وهو الارجح لبقائها
على اختصاصها بالاسماء مع ما على الاصح والاهمال حملا على اخواتها
وقد روي بهما قول الشاعر النابغة • قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا • قال ابن مالك في شرح الكافية ورفعه اقيس وما اقتضاه
كلامه من وجوب الالغاء فيما عدا ليت وجوازه فيها هو
الراجح وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب
الاعمال في ليت وخرج بالحرفية الاسمية فلا تكف من العمل
كقوله • ولكنما يقضي فسوف يكون • ومثلها ما المصدرية نحو
انما فعلت حسن اي فعلك حسن ويحتملها قوله انما صنعوا كيد
ساحر وليس لك ان تقدرها كافة لان ذلك يوجب نصب
كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح والاستشهاد بقوله
ولكنما يقضي لما كافة وهو غير ظاهر بان المكسورة اي كما يجوز
في المكسورة ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان اسكن
نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء واما اعملت
قليلا استصحابا للاصل وقرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ووقوع
غير الناسخ بعدها نادر والمضارع اندر كقولهم ان يزينك
لنفسك • وان يشينك لهيه • واذا اهمل لزم الجر اللام في الفارق

أوله
والله ما فارقتكم قاليا لكم •

في الفارق كما سيأتي لئلا يتوهم كونها نافية واما لكن اذا كانت
مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء
بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش
جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب واما ان
المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف
المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قال ابن مالك في شرح
الكافية ولكن يجب في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شان
تبع في هذا ابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك
بل يجوز عنده ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المص في الشذور
والاوضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية لانها
على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم
واما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم كقوله • بانك ربيع
وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا • وكون الجملة مفصولة
من ان ان بدئت بفعل غير منصرف غير دعاء اما بقد
نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون
وقوله • فاعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف ياتي كل ما قدرا • او
بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون عسلم ان لن تحصوه ايحسب
ان لم يره احد او لو الامتناعية نحو ان لو نشاء اصبناهم
وقل من ذكرها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله

قوله
لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا •

جعلوا ان يؤملون فجئ دواها وأطلق الثاني هنا وقيده في الاوضح
بلا ولن ولم كما اقتضى ذلك انه مقصور على احدها وافهم كلامه
ان الجملة ان بدئت باسم او فعل جامد او دعاء لم يحتج الى فاصل
بينها وبين ان نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها
في قراءة بعضهم واما كان اذا خففت فتهمل وجوبا عند الجمهور
استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة لكن تخالفها في ان
خبرها لا يلزم ان يكون جملة وفي اسمها لا يجب كونه ضمير شان
ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها في اللفظ كقوله
كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية نصب ظبية
وتفصل للفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبريا منها
باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن بالامس او بقد
نحو لمحذورها كان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية
لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان
ويروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا تخففان
والحاصل ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلثة اقسام
قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه
وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة وكان الملحقة
بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن

لضعفهن

لضعفهن في العمل بعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال ولذا لا تقدم
عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى الا اذا كان الخبر ظرفا
او جارا او مجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل
نحو ان في ذلك لعبرة مثال للمجرور ان لدينا انكالا مثال للظرف
وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عندئذ عبدها وان في الدار صاحبها
وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاؤه
لهن الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر
مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه ويجب
اذا سد مسده واو المصاحبة او حال او مصدر مكرر وبعد
ليت اذا اردف باستفهام قاله في الكافية الكبرى واما حذف
الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به في سبك
المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم
ان لهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر ان لم يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز
الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المص وذكر
من صورها اربعة وتكسر ان اذا وقعت في الابتداء اي
في ابتداء الكلام حقيقة او حكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء
الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو
لا يستقل به الكلام وبعد القسم اي بان يقع جوابا له سواء

وجد معه اللام نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ام لا
كما في والكتاب المبين انا انزلناه لان جواب القسم يجب
ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم
حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره نحو وتحلفي بربك العلي
اني ابو ذيالك الصبي لان من فتحها لم يجعلها جواب القسم
و بعد القول بان يقع مع معموليها محكية به نحو قال عبد الله
لان محكي القول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت
بعد القول غير محكية وجب كسرها في ولا يحزنك قولهم ان العزة
لله جميعا وفتحها في نحو اخصك بالقول انك صالح وتقول
ان زيدا عاقل وقبل اللام الابتدائية المعلقة للعامل عن العمل
نحو والله يعلم انك لرسوله او وجد من اللام اذ لو فتحت
ان لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام
وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان
تأخرت لفظا لمانع فرتبتها التقديم على ان وتكسر ايضا
اذا وقعت في اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي اول الصلة
والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل قال
بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث الكسر
باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى
المصدر ولزوم اضافتها الى الجملة الاسمية لا يقتضي وجوب

حكاه وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل صح

الكسر

الكسر لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها
الى المفرد انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي جوز اضافتها
اليه ومن ثمه قال المرادي ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي
وعلى ذلك ينبغي جوازهما ايضا بعد اذ ويؤيده جوازهما في اذا
الفجائية مع اختصاصها بالجمل تتمة تفتح ان وجوبا اذا
وقعت فاعلا او نائبا عنه او مفعولة غير محكية او مبتدأ
او خبرا عن اسم معنى غير قول او مجرورة بالحرف او بما لا تختص
بالجمل او تابعة لشيء من ذلك وتكسر ان اذا وقعت بعد اذا
الفجائية او فاء الجزاء او لا جرم او واو مسبوقة بمفرد صالح
للعطف عليه او وقعت في موضع التعليل او خبر عن قول
وخبرها قول وقائل القولين واحد وقد بسط في الاوضح الكلام
على هذه الامور ويجوز دخول اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة
في التأكيد على ما اي الذي او شيء تأخر من خبر ان المكسورة وان
تقدم معموله نحو انّي لوزرد وان زيدا لابوه قائم فلو تقدم الخبر
امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تأخره منفيا او ماضيا
متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ وانما اخرت
مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد وتسمى اللام المزحلقة ودخلت
دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها او من اسمها لكن خبرها نحو
ان في ذلك لعبرة ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا

او عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم
تقتضى ان تأخر الاسم عن الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك
بل الشرط اى لابل ان لا يجتمع بين حرفى تأكيد كما مثلنا او ما
توسط بين الخبر والاسم او بين الاسم وغيره من معمول الخبر
نحو ان زيدا لطعامك آكل وان فى الدار لعبدك زيدا جالس
فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا
او الخبر غير صالح للام وظاهر عبارة كلامه دخولها عليه
وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان
وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتأكيد لم يعد الا مع
دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا فى ضرورة وقضيته
كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول
اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يفصل المعمول عن ان
كما مثلنا او من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق
سمى به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه
عمادا لانه يعتمد عليه فى تأدية المعنى او لانه حافظ لما بعده
حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف
عن السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب
ومن فى قوله من ضمير ان للبيان تنبيه لا تدخل اللام
فى غير ما ذكر وسمع فى مواضع وخرجت على زيادتها نحو

ام الحليس لعجوز شهربه ٭ ترضى من اللحم بعظم الرقبه ٭ ولكننى من حبها لعميد ٭ قال البدر ابن مالك
واحسن ما زيدت فيه قوله ٭ ان الخلافة بعدهم لذميمة ٭ وخلائف
ظرف ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة الهمزة
ان اهملت ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت بصورة
ان النافية فيخيف اللبس فجى بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام
الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال
لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيدا لن يقوم او معنوية
كان يكون الكلام سيق للمدح كقوله ٭ انا ابن اباة الضيم
من آل مالك ٭ وان مالك كانت كرام المعادن ٭ لم يجب
دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه فى الشرح
ان هذه اللام هى لام الابتداء وبه صرح فى الاوضح وهو مذهب
سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم انها لام
اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا تقدم
عليها فعل قلبى كقوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت
لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما
اخرى فتحها ومثل ان المشددة فى نصب الاسم ورفع الخبر
لا التي لنفي الجنس
لا النافية للجنس لشبهها لها فى التوكيد ولزوم الصدر والدخول
على الجملة الاسمية وتسمى لا التبرئة لانها تدل على نفى الجنس
فكانها تدل على البراءة منه وخرج بالنافية لا الناهية

فانها تختص بالمضارع ٣ الزائدة فلا تعمل شيئا وهي التي دخولها
في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل
عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة بليس قد يكون نافية للجنس
فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته
على مقدمة ابن الحاجب قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره
بالقرائن ٣ الاصل ان لا تعمل لما تقدم في ما النافية لكن ورد
السماع بعملها على خلاف القياس ٣ انما تعمل بشروط اربعة
الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني
ان لا يدخل عليها جار الثالث ٣ الرابع ان لا يفصل بينها
وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين ٣ واليهما اشار
بقوله لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها فلا تعمل في معرفة
وما اوهم خلاف ذلك مؤول بما يناسبه ولا نكرة منفصلة
فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت
وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب
علم ممقوت او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا خيرا من
درهما عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه
ما تعلق به شيء من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا
ام منصوبا ام مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله
فيما بعده كالمضاف فان كان اسمها غير مضاف الى نكرة

ولا شبيهه
بان كان مفردا او مثنى او مجموعا فان كان مفردا لفظا ومعنى
او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث بني على الفتح كما في نحو
لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت وبني عليه او على الكسر مع عدم التنوين
عند الجمهور ان كان مما جمع بالف وتاء كما في نحو مسلمات وقد روي
بهما قوله ٥ فيه نلذ ولا لذات للشيب ٥ فالكسر استصحابا
والفتح نظرا للاصل في بناء المركبات قال المص وهو ارجح والزمه
ابن عصفور وبني على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده
نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم ان لا اذا كررت
كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال وذلك في نحو لا حول
ولا قوة الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد
فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني ثلثة اوجه
الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح
فيهما والكلام ح جملتان والنصب على جعلها زائدة وعطف
الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب
اليوم ولا خلة ٥ بنصب الثاني والكلام ح جملة واحدة والرفع
على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف ما بعدها على محل لا
الاولى مع اسمها فان موضعها رفع بالابتداء والكلام
على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلثة جائزة

٥ ان الشباب الذي مجد عواقبه ٥

اتسع الخرق على الراقع ٥ اوهم

في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل
ولا امرأة وكالصفة اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبني
كما في نحو لا رجل ظريف ولا ماء ماء بارد عندنا فالفتح على ان الصفة
والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما بعد
ان صار كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا والرفع
على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي
المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتي
نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثله عطف البيان ان
اجريناه في النكرات وان كان معرفة وجب الرفع كالنسق
المعرفة نحو لا احد زيد فيها وكذلك فيه ايضا رفعه اي الاول
على الابتداء او على اعمال لا عمل ليس واذا رفعت فيمتنع
في الثاني النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا
ويجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها
والرفع على اعمال لا عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها
على ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة
اوجه وجهان في الاول وثلثة في الثاني ولو قلت لا رجل
ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد
وان لم تتكرر لا مع المعطوف نحو لا حول ولا قوة او فصلت
الصفة من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما او كانت غير مفردة

آخره
وما هو به ابدا مقيم اه

آخره
وما جزيتك حتى قلت معلنة اه

بان كانت مضافة او شبيها به سواء كان الموصوف مفردا
ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل صاحب بر
عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريفا
عندنا امتنع في المثال الاربع في المعطوف والصفة الفتح
لعدم لا في الاولى وامتنع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا
ثلثة اشياء فيجعلوها كشيء واحد وجاز فيها الرفع والنصب
كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروى برفع ابن
ونصبه تنبيه اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب
عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير علينا وكلا اله الا الله
اي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله
صلى الله عليه وسلم لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف
اسم لا للعلم به كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك الثالث
من انواع النواسخ ظن من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم
وقد ترد بمعنى علم ورأى بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد
بمعنى ظن وحسب وهي كظن ودرى في لغية بمعنى علم
والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة
تعدت لآخر بنفسها وخال ماضي يخال وهي كظن لا ماضي
يخول بمعنى يتكبر وزعم وهي كظن والاكثر وقوعها قبل أنّ
وان وصلتها فتسد مسد معموليها والزعم قول يطلق على الحق

آخره
١٧ فهو بالمجد ارتدى وتأزر اه

والباطل واكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص للسبكي
ولم يستعمل الزعم في القران الا للباطل واستعمل في غير الصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تاملته تجده
يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقم الدليل على صحته
وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح
قول ابي طالب ٥ ودعوتني وزعمت انك ناصح ٥ ولقد
صدقت وكنت ثم امينا ٥ ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن او حقد
وعلم بمعنى تيقن لا بمعنى عرف وخرج بقوله القلبيات
اي القائم معانيها في القلب ما اذا كانت معانيها غير
قلبية فانها تكون لازمة غالبا كراى بمعنى ابصر كرايت
الهلال اي ابصرته وحجبت بمعنى احمر لونه وابيض يقال
حجب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل
نحو درى الذئب اذا ختله واستخفى له ليفترسه وحال
بمعنى ضلع يقال الفرس اذا ضلع وزعم بمعنى سمن او هزل
يقال زعمت الشاة اي هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال
وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق
الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال
المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء
فاعلها فتنصبهما معا مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا

اخره
ربما تاوا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
اخره
فان اعتباطي بالوفاء حميد
اخره
انما الشيخ من يدب دبيبا

يمن الله الا اليه وقوله رايت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم
جنودا وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة ٥ وقوله
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ٥ وقوله ما خلتني زلت
بعدكم ضمنا ٥ وقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ ٥ وقوله تعالى
انا وجدناه صابرا وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
والاصل في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن
عن العمل فتهمل معه بمرجوحية ويلغين برجحان والالغاء
ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه او تاخره
ان تاخرن عن المفعولين نحو قوله القوم في اثري ظننت
فاخر واهمل لضعفه بالتاخر وما قبله مبتدا وخبر ويلغين
بمساواة لا رجحان ان توسطن بينهما نحو قوله ابالاراجيز
يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والخور
فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط
ايضا وانما كان الالغاء والاهمال مع التوسط على حد واحد
سواء لان ضعف بالتوسط سوغ مقابلة الابتداء فلكل
منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي
اقوى من المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء
جائز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين
وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور وهذه

الافعال ان يعملن

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بغالب
وكفى ... ١٢٧٥

ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي ما مطلقا ولا
وان في جواب قسم ملفوظ به او مقدر اذ ليس لها صدر
الكلام الا مع النافيات كما وليهن نحو علمت ما زيد قائم وعلمت
والله لا زيد قائم ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم او لام
الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية ومنه قوله انى
وجدت ملاك الشيمة الادب او لام القسم نحو علمت والله
ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتأتينى منيتى او استفهام
سواء تقدمت اداته على المفعول الاول نحو ادرى اقريب
ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام كما سيأتى
ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت ابو من زيد
فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من هو
فالارجح نصب الاول لانه مستفهم به ولا مضاف اليه
قاله ابن مالك في شرح الكافية بطل عملهن اي هذه الافعال
في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل وهو اقتران
ما له صدر الكلام ويسمى ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ
مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة
ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التي
علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون
عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى ونحو علمت متى السفر

الخبز

افضله تم

نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى مفعول
منصوب بما بعده لا مفعول به بما قبله لان الاستفهام له صدر
الكلام تتمة ذكر ابو على في التذكرة ان من جملة المعلقات
لعل كقوله تعالى وان ادرى لعله فتنة لكم وجزم به في الشذور
وشرحه وذكر بعضهم ان من جملتها لو وجزم به في التسهيل
والمص في الشذور وشرحه ايضا كقوله وقد علم الاقوام لو ان
حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين
او احدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن
فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل
جاز ذلك تنبيه قد يضمن القول معنى الظن فينصب
المبتدأ والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وعند غيرهم بمضارع مبدو
بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف
او مفعول نحو اتقول زيدا منطلقا او في الدار زيدا مقيما واجهالا
تقول بنى لؤى فان لم تستوف الشروط تعينت الحكاية باب

باب الفاعل

في ذكر الفاعل واحكامه الفاعل هو اسم او ما في تأويله قدم عليه
فعل تام او ما في تأويله واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه
منه وله احكام منها انه مرفوع بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة
كقام زيد وعمرو قائم ابوه ومات عمرو وخالد ميت اخوه
او حكما كالمجرور بمن الزائدة نحو ما يأتيهم من ذكر او باضافة

المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان
الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول
ونوع يكون المسند قائما به كالثاني ومنها انه لا يتأخر عامله عنه
بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع
تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل
ابو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر
وجها اخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ
ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا
ويكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
كما في نحو وان احد من المشركين استجارك فاجره واما نحو قول الزباء
ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة او مؤول ومنها ان عامله
لا يلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا ولا علامة جمع
اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما الرجلان
وقاموا رجال وقمن نساء بل يقال قام رجلان وقام رجال
وقام نساء بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبها جاء
التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة كما يقال
مع المفرد قام رجل بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا توهم
ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر
مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف

ان مشيها مبتدأ حذف خبره لسد حال مسده اي يظهر وئيدا
كقولك حكمك مسمطا قاله ابن مالك وقال ابو حيان مشيها
بدل من الضمير المستكن في قوله للجمال

في ذلك حكم الفعل وشذ الحاقها بالعامل المسند لما بعده من مثنى
ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله يلومونني
في اشتراء النخيل اهلي فكلهم يلوم وقوله نتج الربيع محاسنا
القحنها غر السحائب وهذه لغة تسميها النحويون لغة اكلوني
البراغيث وعليها جاء قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله ايضا لورقة بن نوفل
او مخرجي هم بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتني اكون
معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوي هم اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها فصار مخرجي هم وفهم من كلامه
ان هذه الاحرف اللاحقة ليست بضمائر وهو كذلك على هذه
اللغة بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند والصحيح
ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة
خلافا للخضراوي وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل
وجمعه بعكس علامة تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه
دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون
مقدر التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه
ومنها ان عامله تلحقه علامة التانيث في آخره ان كان ماضيا
او وصفا وفي اوله ان كان مضارعا ان كان الفاعل مؤنثا

حقيقيا كان وهو ماله فرج كقامت هند وتقوم دعد وزيد
قائمة امه او مجازيا وهو بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب
الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له
واجب اذا اسند الى ضمير متصل حقيقي التانيث ولو مثنى او مجموعا
بالالف والتاء كقامت الهندات او الى ضمير متصل عائد الى مؤنث
كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة واما قوله
ولا ارض ابقل ابقالها فضرورة ويجوز الوجهان اى الحاق
العامل للعلامة وعدمه فى اربع مسائل والالحاق ارجح احدها
فى العامل اذا اسند الى مجازى التانيث الظاهر المتصل نحو
طلعت الشمس او طلع الشمس والمنفصل نحو قد جاءتكم موعظة
ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التانيث
فى هذا ارجح وكلامهم صريح فى خلافه كما ستراه الثانية
فى العامل اذا اسند الى الحقيقى التانيث المنفصل من العامل
بغير الا وقامت اليوم هند وحضرت القاضى امراة ونحو
اذا جاءك المؤمنات وقوله ان امرأ غره منكن واحدة
وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة
احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره قاله الدمامينى فى شرح
التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك
فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد

الى ظاهر

الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينوف
على ماتى موضع ووقع فيه ما تركت فيه العلامة فى الصورة
المذكورة نحو خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل
على ارجحيته فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة
فى ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح
والثالثة المشار اليها بقوله او المتصل بعامله كما فى باب نعم
وبئس وذلك نحو نعمت او نعم المراة هند فالتانيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة
بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من ارادوا
مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين والرابع فى العامل
اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تكسير لمذكر نحو قالت الاعراب
او المؤنث كقامت الهنود ام اسم جمع كقامت النساء
ام اسم جنس كاورقت الشجر فالتانيث فى ذلك كله على التاويل
بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى من الجمع الا
جمعى التصحيح المذكر والمؤنث فكمفرديهما اى فى التذكير والتانيث
فيجب التذكير على الاصح فى نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر
سالم كما يجب فى نحو قام زيد لان سلامة نظمه تدل على التذكير
وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو جاء البنون لتغير
نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل ابن طبى الاتفاق

على ذلك ويجب التأنيث في نحو قامت الهندات مما هو
جمع لمؤنث سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب
جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون
مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل
الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما كان
هنا مظنة سؤال هو ان يقال قد تقرر ان الفاعل الحقيقي المنفصل
يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التأنيث في نحو ما قامت الا هند
مع انه حقيقي التأنيث اشار الى دفعه بقوله وانما امتنع في النثر
ان يقال ما قامت الا هند بتأنيث الفعل لان الفاعل
في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف والفعل مسند
اليه وما بعد الا بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضية
هذه العلة امتناع نحو ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز
التأنيث في النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر

ما برئت من ريبة وذم ❊ في حربنا الا بنات العم ❊

وقضية كلام الالفية والتسهيل جوازه في النثر وصححه المرادي لقلته
وصحح المصنف في الشذور مرجوحيته ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت
الا صيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد
كحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير

او اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه في باب النيابة
عن الفاعل نحو قضي الامر اصله والله اعلم قضى الله الامر
وكحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو اسمع
بهم والبصر اي بهم وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر
واصله افعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في بابه
لكن لما تغيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر
فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت في فاعل
كفى لا لمعنى وفي غير هذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل
فيها ويضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن
يا زيدون واضربن يا هند كما تقرر في محله ويمتنع حذفه
في غيرهن لانه عمدة وكالجزء من الكلمة وكذلك لا يجوز حذفه
بل ان ظهر في اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر
راجع اما لمذكور كهند قامت او لما دل عليه الفعل كقوله
صلى الله عليه وسلم ولا يشرب الخمر حين يشربها اي ولا يشرب
الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في ذلك ولا يزني الزاني
او لما دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي
بلغت الروح والاصل في الفاعل ان يلي عامله لانه كالجزء
منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي
اربع متحركات وانما يكون ذلك في كلمة واحدة فدل

والا فحذف الفاعل

ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه
ان ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة وقد يجاء
بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل ويتأخر الفاعل عنه اما جوازا
كما في نحو ولقد جاء آل فرعون النذر وقوله جاء الخلافة
او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ولا يضر في هذا المثال
بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلث
مسائل احديها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلى
ابرهيم ربه اذ لو اخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة واجازه ابن
جني في النثر لقلته وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل
للمفعول يقوم مقام تقديمه الثانية ان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة هذه
لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثني
الثالث ان ينحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء
او بالا على الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد وقد يجب ذلك
الاصل الذي هو ايلاء الفاعل لعامله وتأخير المفعول عنه وذلك
في ثلثة مواضع ايضا احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل
كضربت زيدا اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان
اتصاله ولا يخفى عليك ان تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا

متصلا

متصلا والا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به في الاوضح وتعرض
فيه على ابن مالك بان كلامه في الالفية يوهم امتناع التقديم
الثانية ان يخاف التباس احدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب
وعدم قرينة تميز احدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين
ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى ياء المتكلم
وذلك نحو ضرب موسى عيسى او غلامي او هذا ذاك او من
في الدار من على الباب فيتعين في مثل كون الاول فاعلا والثاني
مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر
وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه
يجوز ضرب احدهما الآخر وبان تأخير البيان لوقت الحاجة
جائز عقلا بالاتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل
الاتفاق على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك
اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس بخلاف ما اذا وجدت
قرينة لفظية او معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم
كما في نحو ارضعت الصغرى الكبرى وضرب موسى سعدى
الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمروا او بالا
على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا وقد يتقدم المفعول
على العامل والفاعل اما جوازا نحو وفريقا هدى وفريقا حق
عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين احديها

ان يكون له صدر الكلام نحو ايّا ما تدعوا فايّ اسم شرط مفعول
مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايّا فكلّ منهما عامل في عامله
من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء
في جواب امّا وليس للعامل المنصوب غيره مقدم نحو فامّا اليتيم
فلا تقهر ونحو وربّك فكبّر والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات
تأخّره جوازا ووجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات
تأخّره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدّمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل
جوازا وكذا يوجد في بعض النسخ وان كان الفعل العامل في الفاعل
نعم وبئس فالفاعل امّا ظاهر او مضمر فالظاهر يجب ان يكون
امّا معرّفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول
الآخر والقول بانّها للجنس حقيقة او مجازا او للعهد الذهني
او الشخصي مذكور في المطوّلات نحو نعم العبد انّه اوّاب
وبئس الشراب او مضافا لما هي اي ال الجنسية فيه نحو ولنعم
دار المتّقين وبئس مثوى المتكبّرين او مضافا الى مضاف
لما هي فيه كنعم ابن اخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشترط
كون الظاهر ما له او مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال
المرادي فقد حكى الاخفش انّ ناسا من العرب يرفعون بنعم
النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما كقوله
صلّى الله عليه وسلّم نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه ممّا يوهم

ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذّ او مؤوّل وكون المرفوع
بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما وامّا من يرى اسميتهما
فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم امّا بدلا
او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح او الذمّ وامّا الفاعل
المضمر فقد اشار اليه بقوله او مضمرا مفردا مستترا وجوبا
مفسّرا لكونه مبهما بتمييز بعده قابل لال مذكور غالبا مطابق
ذلك التمييز للمخصوص بالمدح او الذمّ افرادا وتذكيرا وفروعهما
نحو بئس للظالمين بدلا ونحو نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان
ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذمّ مبتدأ والجملة
خبره تقدّم عليها او تأخّر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان
الفاعل ظاهرا كما مرّ وكذا اذا كان مضمرا فتأمّل ولا يجوز توسطه
بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد
الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انّا وجدناه صابرا
نعم العبد اي ايّوب باب في ذكر النائب عن الفاعل وهو
ما حذف فاعله واقيم هو مقامه يحذف الفاعل للجهل به
كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم
فينوب عنه في احكامه كلّها من وجوب الرفع والتأخير عن العامل
واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه
وغير ذلك للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته

النائب عن الفاعل

في الاوضح مفعول به اذا وجد وهو النائب بالاضافة
ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يفهم
من قوله فان لم يوجد في اللفظ فينوب عنه ما اي الذي
او شيء اختص وتصرف من ظرف زماني او مكاني نحو صيم رمضان
واجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها
والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرها او مجرور بحرف
لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم
الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم
او استثناء وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو
ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال
ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف انه
لم يقل به احد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ
الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا او مصدر نحو
فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب
على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد
او كونه اسم نوع وافهم عطفه هذه الاشياء باو انه لا اولوية
لبعض منها على بعض واختار في الجامع تبعا لابن عصفور
اولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر انه لا يجوز
نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا المفعول له والمفعول معه

ومن في قوله من ظرف للبيان وقد اشار الى ما لا تتأتى النيابة
بدونه بقوله ويضم اول الفعل المتصرف عند ارادة اسناده
الى النائب لفظا او تقديرا مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا
ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا ويشاركه في الضم ثاني الماضي
المبدو بتاء زائدة معتادة وان لم تكن للمطاوعة نحو تعلم
وتضارب وثالث الماضي المبدو بهمزة الوصل نحو انطلق
واستخرج ويفتح ما قبل آخره لفظا او تقديرا ان كان مضارعا
مجردا او مزيدا فيه فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا اذا كان اوله مضموما في الاصل ويكسر كذلك ان كان
ماضيا كضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضرب
عمرو بضم اوله ايضا وفتح ما قبل الآخر واما الفعل الجامد فلا يبنى
للنائب اتفاقا وفي كان وكاد واخواتهما خلاف مذهب
الجمهور الجواز وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلت
انها تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر ولم يتعرض
لبناء النائب اذا كان اسما وذكر في الجامع انه لا يتغير اذا كان
مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول ولك في فاء الفعل
المعتل العين نحو قال مما عينه واو وباع مما عينه ياء الكسر
مخلصا نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين
لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها

وانكسر ما قبلها وسلمت اليآء في الثاني لسكونها بعد حركة تناسبها
وهذه اللغة العليا والكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل
ومعنى الاشمام هنا شرب الكسرة شيئا من صوت الضمة وتغيير
اليآء ولهذا قيل ينبغي ان يسمى روما مع ان القرآء قد عبر به
وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض
والضم مخلصا نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب اليآء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومنه قوله حولت على نولين
اذ تحاك يزين وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت وهذه لغة
ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلث في المعتل العين
وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن الجواز بما اذا لم يكن
لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحد الوجوه
الثلثة كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر
في الاول ولا الضم في الثاني وجزم به في الجامع ومثل قال وباع
نحو اختار وانقاد مما اعتل عينه **باب الاشتغال** اي اشتغال
العامل عن المعمول وهو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول
عن العمل فيه بالعمل في ضميره او ملابسه لولا ذلك لعمل هو
او مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم
السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه
وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما يجب رفعه وما يستوي

فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المص فشرع في بيانها
بقوله يجوز في نحو زيد ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت
اخاه او رجلا يحبه رفع زيد بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه
الى تقدير فالجملة بعده في محل رفع على انها خبره والرابطة بينها
الضمير وجملة الكلام ح اسمية ذات وجهين ونصبه باضمار
عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى فقط
مقدم على الاسم الا لمانع من ذلك وفي الثاني جاوزت
فيقال جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم
بنفسه وفي الثالث اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه
او رجلا يحبه لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه
الامثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف لان المذكور
عوض من المقدر فلا يجمع بينهما فلا محل للجملة التي هي بعده من الاعراب
لكونها مفسرة وجملة الكلام ح فعلية ومحل جواز الوجهين
صلاحية الاسم السابق للابتدآء كما مر فان لم تصلح كما في رجلا
اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويترجح النصب
على الرفع في نحو زيدا اضربه ولا تضربه مما الفعل ذو طلب
ولو بصيغة الخبر وانما رجح للطلب الواقع بعد الاسم اذ في الرفع
الاخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه
بعضهم واقل ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع في نحو

زيد احسن به لان الضمير في محل رفع واما نحو السارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما فانما اجمعت القراء السبعة على الرفع فيه
مع ان الفعل ذو طلب لانه متأول عند سيبويه على حذف
الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى
عليكم حكم السارق ثم استأنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل
عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا ويترجح
ايضا في نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق الانسان من نطفة
مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل
ذلك العاطف باما وانما ترجح للتناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه لعطف جملة فعلية على مثلها فهو اولى من التخالف
فان فصل عما قبله باما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف
نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله في الاوضح ويترجح
ايضا في نحو ابشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته مما الاسم
السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كان ولا
النافيتين وحيث مجردة من ما نحو حيث زيد تلقاه فاكرمه
لغلبة وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وما ولا النافية نعم
ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو اانت زيد تضربه
فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق

جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت او كان رفعه يوهم
ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان الصفة لا تعمل في الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشار الى ذلك اول الباب
ويجب النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل
كما اذا وقع بعد اداة الشرط كما في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه ومتى
عمرا تلقه فاكرمه حسن اليه او اداة تحضيض كما في نحو الا عمرا اهنته
وهلا زيدا اكرمته او اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا
وانما وجب لوجوبه اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات
فلو جاء الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح
بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات الشرط
لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر الا اذا كانت اداة
الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام ويجب
الرفع على الابتداء اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء
كاذا الفجائية كما في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ولان
اذا الفجائية لا يليها الا مبتدأ او خبر نحو اذا لهم مكر
فلا يجوز النصب بفعل مضمر لامتناعه اي لامتناع وقوع
الفعل بعدها ولهذا قيل متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدأ
وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له صدر الكلام

كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته
وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له صدر الكلام
لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكر لهذا
القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس من هذا الباب
لعدم صدق ضابط الباب عليه كما في الاوضح ويستويان
اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما في نحو زيد قام
وعمرو اكرمته لاجله او عمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب
للتكافي الحاصل على كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية
العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها
نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين
ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو ما جزم به في الجامع
حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبته وفاقا لسيبويه
والفارسي لكن خالف في اوضحه فجزم باشتراط ذلك ومنع
النصب في نحو المثال المذكور لعدم الرابط تبعا للاخفش
والسيرافي قال وهو المختار وليس منه اي من باب الاشتغال
وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب لعدم صحة تسلط العامل
على ما قبله اذ لو صح لكان تقديره وفعلوا كل شيء في الزبر وهو

باطل فرفع كل على الابتداء وجملة فعلوه في موضع رفع صفة
لكل او في موضع جر صفة لشيء وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل شيء
مفعول لهم ثابت في الزبر وكذا ليس منه ازيد ذهب به
بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب
عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعمال النصب فيه
فرفع زيد واجب اما على الابتداء او على اضمار فعل اذهب
زيد ذهب به ولم ينبه على هذا في الشرح تتمة الاشتغال
كما يجري في النصب يجري في الرفع بان يكون الرفع على الابتداء
او على الفاعلية باضمار فعل وتاتي فيه الاقسام الخمسة
ذكره في الاوضح والجامع وابن مالك في التسهيل والكافية
الكبرى فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح
في نحو زيد قام وتجب الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك وتترجح
في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد
باب التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان
ليس احدهما مؤكدا للآخر الى معمول فاكثر متأخر عنهما يجوز
لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد اخواك
ام اختلفا كما في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول
منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني وهذا الوجه اختاره
الكوفيون لقوته بالسبق فيضمر في الثاني المهمل كلما يحتاجه

من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه
لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعد
اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك
وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف
غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر
واعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول وهذا الوجه اختاره
البصريون لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال
الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادي واذا تنازع ثلثة
فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ العلامة
خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول
لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة
الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فيضمر
في الاول المهمل مرفوعه فقط فاعلا كان او نائبه مطابقا
للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار
قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس وفي هذا
الباب نثرا ونظما نحو ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه
وقوله ٭ جفوني ولم اجف الاخلا انني ٭ لغير جميل من خليلي
مهمل ٭ واوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر

لفظا

٨٥

مسئلة اذا احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا في الافراد والتذكير او غيرهما للاسم المفسر له وهو
المتنازع فيه وجب العدول الى الاظهار نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فالكتن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنان يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا فاعملنا الاول فنصبنا الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين
وهي الالف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج الى اضماره وهو خبر عن ياء المتكلم والياء مخالفة للاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ناتي به فان
اتينا به مفردا والاخوان مثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وفي كل منهما محذور فوجب العدول
الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى مفسر هذا تقرير ما قالوا والذي يظهر فساد دعوى التنازع
في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفردا
وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره
واضماره على وفق المخبر عنه اه منه

لفظا والفراء اضماره مؤخرا ان طلب الثاني منصوبا لما يلزم
من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملهما في المرفوع
وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع في الاصول
والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قال الرضي وافهم كلام
المص حذف غير المعمول المرفوع وهو كذلك ان استغني عنه
كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم يستغن عنه
بان اوقع حذفه في لبس كرغبت ورغب في الزيدان عنهما
او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان
او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني وظننت
زيدا قائما اياه وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف
اللبس في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني
قال لانه حذف لدليل وليس منه اي من هذا الباب ما قام
وقعد الا زيد لانعكاس معنى المهمل ولا نحو ٭ وعزة ممطول
معنى غريمها ٭ لزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول
امرئ القيس ٭ ولو انما اسعى لادنى معيشة ٭ كفاني ولم اطلب
قليل من المال ٭ لفساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم اطلب
الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لو لامتناع
الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق

جوابها منفيا فيكون الشي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت
في سياق لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب القليل
مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعنى فيؤدي
الى اثبات الشي ونفيه في كلام واحد وهو باطل فتعين ان يكون
مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب الملك والمجد ويدل
عليه قوله لعبده ولكنما اسعى لمجد مؤثل ٥ وقد يدرك المجد المؤثل
امثالي **باب** في ذكر المنصوبات وبدا منها بالمفاعيل
لانها الاصل في النصب وغيرها محمول عليها فقال المفعول
منصوب ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا وسبب ذلك ان الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول والرفع اثقل والنصب اخف
فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازنا
لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول وهو خمسة
على المشهور احدها المفعول به وقدمه على غيره من المفاعيل
لانه احوج الى الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل وهو
كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه فعل الفاعل وذلك كضربت
زيدا فزيدا مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب
والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل
الا بعد تعقل ذلك الشي فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج
نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا زيدا اذ الفعل لم يقع فيهما

على المفعول

على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل
اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله
والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له
اما فعل نحو وورث سليمان داود وداود وصف نحو ان الله
بالغ امره او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم
انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح
لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شيء من ذلك
والضمير المجرور في قولهم مثلا المفعول به عائد الى ال اي الذي
يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا
خيرا او وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال
كما تقدم او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف او على الاغراء نحو السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد
الاسد او على النداء كما اشار اليه بقوله ومنه الاسم
المنادى بجميع انواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا فان قولك مثلا يا زيد ادعو
زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل
على الانشاء وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض منه ثم المنادى قسمان معرب وهو ما يظهر فيه
فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول ثلثة انواع وقد اشار

الى ذلك بقوله واما ينصب المنادى لفظا اذا كان مضافا
سوآء كانت الاضافة محضة كيا عبد الله ام لا كيا حسن الوجه
وجميع الاسماء المضافة يجوز ان يكون منادى الا المضاف
الى ضمير الخطاب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما
او كان شبيها به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل
او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل كيا حسنا وجهه او
مفعول كيا ضاربا زيدا ويا طالعا جبلا او مجرور كيا خيرا
من زيد ويا رفيقا بالعباد ومثال المعطوف عليه قبل
النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا
على ثلاثين لانه من العلم ومن المشبه به عند المص والرضي
قولهم يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا يبخل او كان نكرة غير مقصودة
سوآء كانت جامدة ام مشتقة كقول الاعمى وفي معناه
الغريق يا رجلا خذ بيدي ويا واقفا خذ بيدي وقد اشار
الى الثاني بقوله والمفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به
ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي المعين سوآء كان معرفة قبل النداء
ام بعده ينصب محلا لان اعراب المبني اعرابه محله
ويبنى لفظا على ما يرفع به من حركة او حرف لمشابهته كاف

الخطاب

الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب
ووقوعه موقعه وبني على الحركة للاعلام بان بناءه غير اصلي
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف
الى يآء المتكلم في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به
عند عدم يائه اكتفاء بالكسرة عنها او على الفتح لالتبس
عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لشموله للمبني على الضم كيا زيد وللمبني
على الالف نحو يا زيدان وللمبني على الواو نحو يا زيدون ومن المبني
على الضم النكرة المقصودة نحو يا رجل المعين ثم المبني على الضم
ان كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة والا قدرت نحو يا موسى
ويا قاضي وكذا اذا كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه
ويا برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينون مضموما
ومنصوبا والضم اقوى وان كان علما موصوفا بابن متصل به
مضاف الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن
عمرو **فصل** في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف
الى يآء المتكلم او الى المضاف اليها وتقول في نحو يا غلام مريدا به
الاضافة الى اليآء يا غلام بالحركات الثلاث على الميم
من غير يآء وبالياء فتحا اي مفتوحا نحو يا عبادي الذين اسرفوا
واسكانا اي ساكنة نحو يا عبادي فاتقون وبالالف نحو

يا اسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة
في القوة والضعف افصحها حذف اليا، اكتفاء بالكسرة
ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف
اكتفاء بالفتحة ثم ضم الميم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير
كقول بعضهم يا امُّ لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه
اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل
والجامع احترازا عما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي
فليس الا لغتان اثبات اليا، مفتوحة وساكنة ومثله
في وجوب اثبات اليا، الا انها مفتوحة لا غير في المنادى
المعتل المضاف الى اليا، نحو يا فتاي ويا قاضيّ ولا يجوز حذفها
للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم
ولا بالكسر لثقلهما على اليا، ويقول في يا ابي ويا امي زيادة
على اللغات الست يا ابتَ ويا امتَ بفتح وكسر التاء
المزيدة عوضا عن يا، المتكلم والكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح
اقيس وسمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن
فهذه تسع لغات جائزة في الاب والام مضافين لليا،
في النداء وسيأتي ان فيهما لغتين اخريين فالمجموع فيهما احد
عشر لغة على خلاف في بعضها ويقول فيما اذا نودي المضاف

الى المضاف

الى المضاف الى اليا، وكان لفظ ام وعم يا ابن امّ ويا ابن عمّ
او يا بنت امّ ويا بنت عمّ ويا ابنة امّ ويا ابنة عمّ بفتح آخر
كل منهما على انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح وكسر
ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف اليا، والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ
بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالها
في النداء فخففتا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم اليا، فيه كحكمها في غير
النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي والحاق الالف والياء
للاولين وهما يا ابتا ويا امتا قبيح لما فيهما من الجمع بين
العوض والمعوض منه او بدله وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله
يا ابتا علك او عساكا وقوله يا امتا ابصرني راكب
يسير في مستحفر لاحب وقوله يا ابتا لا زلت فينا فانما
ولحاقهما للاخيرين وهما ابن ام وابن عم ضعيف لا يكاد
يوجد الا في الضرورة كقوله يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي
وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي فصل في احكام
توابع المنادى ويجري ما افرد وما اضيف حالة كونه مقرونا
بال من نعت المنادى المبني العلم والنكرة المقصودة وتأكيده
وعطف بيانه وعطف نسقه المقرون بال على لفظه اي المبني
فيرفع مراعاة للفظه او على محله فينصب مراعاة للمحل نحو
يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم اجمعو ل

واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا ويا جبال اوبي معه والطير قرئ
بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازني تنبيها على انه منادى
ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس لان ما فيه ال لا يلي حرف
النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه
ال التعريف فالنصب وما لا فالرفع فهذه خمس صور يجوز فيها
الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور ثمانية فان
من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما افرد واضيف
واما الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد في جواز الوجهين
لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج بالمبني المعرب فان تابعه
من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بال منصوب لا غير
ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بني تميم اجمعين
ويا عبد الله كرزا والحارث وسيأتي حكم البدل والنسق المجرد
واما التابع المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله وسيجري
ما اضيف من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه مجردا من ال
على محله دون لفظه فينصب فقط كما لو كان منادى نحو يا زيد
صاحب عمرو ويا تميم كلهم او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز
رفعه لئلا يفضل الفرع على الاصل ويجري نعت اي واية في تبعيته
لمتبوعه على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء نحو يا ايها
الانسان يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل وقرئ

شاذا

شاذا قل يا ايها الكافرين ولا تنعت الا بما فيه ال او باسم الاشارة
عاريا من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل والبدل والنسق المجرد
من ال كالمنادى فيبنيان على ما يرفعان به حيث يبنى المنادى
وينصبان حيث ينصب وان كان المتبوع خلاف ذلك ولهذا
قال مطلقا اي مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله
كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل
في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل وقيد النسق
بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره
منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها وكذا في تكرار لفظ المنادى
المبني على الضم مضافا كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل وجهان الاول فتحهما على ان
الاول منادى مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه
على التوكيد او على ان الاول منادى مضاف الى محذوف
مماثل لما اضيف اليه الثاني ونصب الثاني على انه عطف بيان
او بدل وباضمار يا او اعني وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثاني
وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد والوجه
الثاني ضم الاول منهما على انه منادى مفرد معرفة وهو الارجح
ونصب الثاني على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثاني
ولا يختص الوجهان بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك

نحو يا رجل القوم ويا صاحب صاحب عمرو **فصل** في ترخيم
المنادى وهو لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم
اى رقيق واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص
وهو ثلثة انواع ترخيم نداء وترخيم ضرورة وترخيم تصغير
وعلى الاول اقتصر فقال ويجوز ترخيم المنادى لا مطلقا بل المعرفة
لانها كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف اخرها فلا يرخم
نحو يا رجلا خذ بيدى لانه نكرة وكذا لا يرخم المستغاث
ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكى
خلافا لابن مالك ولا المبنى قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم
قاله فى الجامع وهو اصطلاحا حذف آخره تخفيفا على وجه مخصوص
وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادى ضربان مختوم
بالتاء ومجرد عنها فذو التاء يرخم مطلقا اى سواء كان علما
ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب فى نداء طلحة وثبة وغيره
وهو المجرد عنها انما يرخم بشرط ضمه فغير المضموم كالاضافى
والمحلى لا يرخم وان كان علما وعلميته فغير العلم كالنكرة المقصودة
لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم
اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ وبحاوزته ثلثة احرف
فلا يرخم الثلاثى وان كان متحرك الاوسط وجوز الاخفش
مطلقا والفراء متحرك الاوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف

قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب فى ايجاب منع الصرف
والمشهور ما ذهب اليه المص فاذا استوفى المجرد هذه الشروط
جاز ترخيمه كيا جعف فى نداء جعفر ثم المرخم فيه لغتان احدهما
قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقى كانه اسم تام
موضوع على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره
ما يستحقه لو لم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من
لا ينتظر الحرف فتقول فى جعفر يا جعف بالضم اى بضم
آخره وفى منصور يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التى
كانت قبل التركيب بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا
وفى ثمود يا ثمى بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة
ولا يجوز بقاؤها لانه يودى الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب
آخره واو لازمة قبلها ضمة والثانية ان ينوى المحذوف
فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهى
الاكثر فى كلامهم فتقول فى جعفر يا جعف بالفتح ببقاء فتح
الفاء وفى منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد وفى ثمود يا ثمو
ببقاء الواو على صورتها عن غير ابدال لانها فى حشو الكلمة
لنية المحذوف وفى بعلبك يا بعل ببقاء فتحة اللام ثم اعلم
ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر
واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثانى بقوله ويحذف

من نحو سلمان ومنصور ومسكين وان نحي الحرف الاخير
مما استكمل فيه شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرف لين
ساكنا زائدا مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا
فتقول فيه يا سلم ويا منص ويا مسك بخلاف نحو سفرجل
وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله
ومن معدي كرب مما هو مركب تركيب مزج الكلمة الثانية
فتقول فيه يا معدي ويحتمل كلامه ما آخره ويه كسيبويه وما سمي
من العدد والمركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب
واما اجازه النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد انما يرخم
بشرط ضمه وكان هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء
يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان
ينادى ومجاوزته ثلثة احرف وان لم يكن بالتاء فصل
في الاستغاثة والندبة فالاستغاثة نداء من يخلص من شدة
او يعين على دفع مشقة ويتضمن المستغيث والمستغاث
من اجله والمستغاث ولا يستعمل معه من احرف النداء
الا يا خاصة ويجب ذلك لان الغرض من ذلك اطالة
الصوت والحذف مناف لها وله ثلث حالات احدها
ان يجر بلام مفتوحة وهي اكثر احواله الثانية ان يزاد في آخره
الف تعاقب اللام الثالثة ان يجرد من الالف واللام

ويجعل

ويجعل كالمنادى المطلق وهذه اقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول
يقول المستغيث اذا استغاث يا لله للمسلمين بفتح لام
المستغاث وجوبا لتنزيله منزلة الضمير ووجه بها للتخصيص
على الاستغاثة وهل هي زائدة ام متعلقة بيا او بالمحذوف
اقوال واما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فاشبه
المنادى المضاف واذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ
والنصب على المحل نحو لزيد العادل للمظلوم واما المستغاث له
فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بالمحذوف بخلاف
المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم يتكرر معه يا
نحو للكهول وللشبان للعجب فانها تكسر لامن اللبس اذ عطفه
على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث ايضا لا مستغاث
من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يا لي للمناسبة
فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومي ويا لامثال قومي
وعلى الحالة الثانية تقول يا زيدا لعمرو بالحاق الف
في آخره عوضا من اللام في اوله ولا يجوز يا لزيدا لعمرو و
الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل
ومن ذلك قوله ٭ الا يا قوم للعجب العجيب ٭ وللغفلات
تعرض للاريب ٭ وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو
يا لزيد لزيد اي ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة

فهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه
لكونه محل ألم او سببا له ونحو وتمت فيه بالله يا محمداه
وقوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن
فناء وهي من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام
بعظمة المصاب ومن ثمة لا يندب الا المعروف واما قولهم
وا من حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه
اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل
مع المندوب من احرف النداء الا حرفان وا وهي الغالبة
والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى
فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد وينصب ان كان مضافا
او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا ولك زيادة الالف
في آخره وهي اكثر احواله واليها اشار بقوله والنادب
اي يقول وا زيدا بالالف في آخره مفردا كان او مضافا
لظاهر نحو وا امير المؤمنيناه او لمضمر وا راساه او شبيها
بالمضاف نحو وا طالعا جبلاه او مركبا نحو وا معدي كرباه ويحذف
لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وا موساه او تنوين في صلة
نحو وا من نصر محمداه ونحو وا ابا بكراه او ضمة اعرابية او بنائية
نحو وا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد الملكاه
واحذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس انقلب

الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي وواوا بعد الضمة نحو واغلامهوا
واغلامكموا لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف
المخاطب وهاء الغائب والمثنى ولك زيادة الهاء
بعد الف الندبة او بدلها وقفا نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان الغرض مد الصوت والتطويل والافهم كلامه
انها لا تزاد وصلا لكنهم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة
ومن ذلك قوله الا يا عمرو واعمراه وعمرو بن الزبيراه
واجاز الفراء اثباتها في الاصل بالوجهين ولما فرغ من
المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثاني وهو المفعول المطلق
اي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثمة
قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية
المفاعيل اذ صدق المفعولية عليها مقيد بالاداة وهو الاسم
الفضلة اي المستغنى المسلط عليه عامل ينصبه من مادة
لفظه وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان وافقه
في المعنى ولم يكن مادته وذلك كقعدت جلوسا الا ترى
انهما متحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة
نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت
حديثك وقمت اجلالا لك وانتصاب المصدر المراد
بالفعل المذكور هو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه

المفعول المطلق

فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله
ان كان مصدرا والا فلمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا
والصافات صفا وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته
ولا جمعه بالاتفاق لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس محتمل
للقليل والكثير ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور
الفعل اما باسم خاص نحو رجع القهقرى او باضافة كضربت
ضرب الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد
كضربت الضرب اى الذى تعرفه ويسمى المختص ويجوز تثنيته
وجمعه ان ختم بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع
واختاره الشلوبين ومبين به لعدد عامله بان دل على مرات
صدور الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جائز تثنيته
وجمعه بالاتفاق وادرجه ابن مالك فى التسهيل فى المختص
وجعل المفعول المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى هذا المختص
نوعان معدود وغير معدود وناصبه اما فعله او وصف
كما مر او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط
الفعل المتصرف والتام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف
ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية او مقالية كقولك للقادم
او لمن قال سأقدم عليك خير مقدم اى قدمت ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا او قياسا فى مواضع

نحو

نحو فاما منا بعد واما فداء وانت سيرا سيرا وما انت
الا سيرا وهذا ابنى حقا وله على الف عرفا واكثر ما يكون
المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل
وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار مجراها
كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه
كما يفهم من التعريف وقد ينوب عنه اى عن المصدر غيره
فينتصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدرية
فمما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة كضربته سوطا اى
ضربا بسوط فحذف الجار والمجرور والمصدر واقيم ما بعده
مقامه واسم نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اى جلدا ثمانين
جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين
للنوع ما دل على كليته او بعضيته مضافا للمصدر نحو فلا تميلوا
كل الميل اى ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل
ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر
نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض
نباتا ومصدر فعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل فى الاوضح
مما ناب عنه مرادفه نحو احببته مقة وفرحت جذلا
وليس منه اى من النائب عنه صفته كرغدا فى قوله تعالى
وكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل

والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور
دون المصدر فى قوله سير عليه طويلا فدل على ذلك انه حال
لا مصدر والثانى جواز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه
بالاتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه
لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك و الثالث من المفاعيل المفعول له ←

المفعول له اى الذى يفعل له فعل و يوقع لاجله وهو المصدر القلبى
الفضلة المعلل بكسر اللام اى الواقع علة لحدث قد شاركه
المعلل وقتا وفاعلا اى فى الزمان والفاعل سواء كان باعثا
و غاية كقمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب
جبنا فاجلالا مصدر قلبى علة للقيام باعثة عليه وغاية له
وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر
قلبى علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية وعلامة
المفعول له وقوعه فى جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون
مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات
وخرج به غيره كما سيأتى وبالقلبى نحو جئتك قراءة للعلم
كما اعتمده فى الاوضح تبعا لابن الخباز وخالف فى هذا الفارسى
فاجاز جئتك ضرب زيد اى لتضرب به ويؤخذ منه انه لا يشترط
الاتحاد فى الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لى رغبة فى الخير وبالمعلل
لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه

زمان

زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلها كما سيأتى
فان فقد المعلل لحدث عامله شرطا مما شمله التعريف جر وجوبا
بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء
وفى والكاف والظاهر انهم ارادوا بالشرط ما لا بد منه
والا ففيه نظر ففاقد المصدرية نحو خلق لكم فالمخاطبون علة
للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله
عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى
لاجل هرة وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو واتى لتعرونى لذكراك
هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى هى علة عرو
الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما فاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى
هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة
هى النشاط والارتياح ومثله فبظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم طيبات احلت لهم واذكروا كما هداكم وفاقد الاتحاد
فى الوقت نحو فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر
الا لبسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما
مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر
باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع
ولبسة بكسر اللام اى هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى
فى ثوب واحد ومثله نحو كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم

الظرف ما ضمن معنى في باطراد من اسم وقت او اسم مكان او اسم عرضت دلالته على احدهما او جار مجراه فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا
والذى عرضت دلالته على احدهما اربعة اشياء اسماء العدد المميزة بهما كسرت عشرين يوما ثمانين فرسخا وما افيد به كلية احدهما او جزئيته
كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ وما كان صفة لاحدهما كجلست
طويلا من الدهر شرقي الدار وما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم انيب عنه بعد حذفه والغالب في هذا الباب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون
زمانا والماء من كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلوة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين
والاصل مدة غيبة القارظين وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اى مكان قربه والجارى مجرى احدهما الفاظ مسموعة توسعوا فيها
فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب والاصل افي حق وقد نطقوا بذلك قال افي الحق مغرم بكم هائم • والجه لا افعل هواك ولا اجمره •

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر دون الجثة ومثله غير شك او جهد رأى او ظنا متى انك قائم اوضح

اى لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مصاحبا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني

فصل المفعول فيه

مثلث وحكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ولهذا اللفظ حالات احدها ان يكون مذكورا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل والثانية ان يكون محذوفا جوازا وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت والثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن او صلة كرأيت الذي عندك او حالا كرأيت الهلال بين السحاب او خبرا كزيد عندك او مشتغلا عنه كيوم الخميس صمت فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ والآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الآن اوضح

و الرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل ينصبه من فعل او شبهه وان لم يكن واقعا فيه على معنى في الظرفية وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو قوله تعالى يوما الله اعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب مفعولا فيه بل مفعول به لوقوع الفعل عليه لا فيه وناصبه حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او اسبوعا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة وينتصب على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام قال المرادي واما العدد فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا وعبارة المص في الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر

الظرف نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كاليوم تقول اليوم يوم مبارك واعجبني اليوم واحببت يوم قدومك وسرت نصف اليوم وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض وما لا يخرج عنها الا بدخول الجار عليه كقبل وبعد ولدن فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها لان الظرف والجار والمجرور اخوان اوضح

رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما اضيف وهو الربيعان ورمضان وغيرهم مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن اى ورا وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات ونحوهن في الابهام كعند ولدى وناحية ومكان وثانيها المقادير الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما صيغ اى اشتق من مصدر عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وانا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلثة من اسماء المكان كصليت في المسجد واقمت في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ان قدر عامله مستقرا او نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ واما فحوى كلامه من ان المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب

باسقاط ما مختص لا على الظرفية فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول جلست الدار ولا نمت البيت اوضح

الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة معينة وبعضهم جعله قسيما له
نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور
ويرد ما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم
مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم له فهو قسم منه
كما هو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه ابو حيان
ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول
جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا
كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا والخامس من المفاعيل
المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل وآخره للخلاف في كونه قياسا
دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع
في القرآن بيقين وهو اسم فضلة واقع بعد واو اريد بها التنصيص
على المعية حال كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل
على ما فيه حروفه اي الفعل ومعناه فالاول كسرت والثاني
انا سائر والنيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره
نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله بناء على ان المؤول من ان
والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد
وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة
نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وبان اريد المعية ونحو
فرجت عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت

المفعول معه

من العامل

٩٦

من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت
واحد وبما بعدها نحو كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك
ونحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي لعدم وجود
الفعل وان كان فيه معنى انبه واشير واستقر قال بعض
العلماء وانما لم يقدر الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي الى تقدير
الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية
التي هي بالافعال اولى وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به
وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع واحدة
وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم للاسم الصالح لكونه
مفعولا معه ثلاث حالات واليها اشار بقوله وقد يجب
اي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا
كان كقولك لمن نهى عن القبيح ويأتيه لا تنه عن القبيح
واتيانه فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه
عن
وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير القبيح واتيانه
ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة
او صناعيا ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا فلو
عطف لزم في الاول العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيده
بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور

من غير اعادة الخافض وذلك لا يجوز على الاصح من القولين فيهما
ويترجح النصب على القول الآخر ويترجح في نحو كن انت وزيدا
كالاخ من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر
متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر
مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضى
هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف
فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط
عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة
العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشر للزم ان يكون فعل
الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك في نحو
اسكن انت وزوجك الجنة فعلا محذوفا اي ولتسكن واقره
عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ
ان ما بعد المفعول معه يجب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين
ويضعف في نحو قام زيد وعمرا لان العطف هو الاصل
وقد امكن بلا ضعف ومثله ما انت وزيدا وكيف انت
وقصعة من ثريد والنصب فيهما بكان مضمرة وليست ناقصة
والاصح ان عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه وانه مقيس
وانه لا يتقدم على المصاحب ولما انهى الكلام على المفاعيل
اخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدا بالحال فقال الحال

الحال

تذكر وتؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهي لوغان مؤكدة
وستاتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها
واليها اشار بقوله وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست
احد جزئي الكلام يقع في جواب كيف فخرج بالفضلة نحو
القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رايت رجلا صالحا
والتمييز نحو لله دره فارسا لعدم صلاحيتها لذلك والغالب
في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر
للدلالة على متصف بها وتاتي من الفاعل نحو جاء زيد راكبا ومن المفعول
كضربت اللص مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته راكبين ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدرهم من غل
اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف
نحو ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان عاملا عمل الفعل نحو اليه
مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث هي التنكير خلافا
ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معنى
الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان صفة
صاحبها اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل
بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة
والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول
نكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك

اى منفردا او ادخلوا الاول فالاول اى مترتبين وشرط
صاحبها وهو من الحال وصف له فى المعنى التعريف لانه
مخبر عنه فى المعنى والاصل فيه التعريف او ما يقوم مقامه
من المسوغات فى ايضاح المعنى وهو اما التخصيص بوصف
او اضافة او بمعمول غير مضاف اليه او التعميم بان تتلوا
نفيا او شبهه من نهى او استفهام او التاخير بان يتاخر
عن الحال فالاول نحو خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا حال
من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو اعرف المعارف والثانى نحو
فى اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من الاربعة لاختصاصها
بالاضافة ومنه قوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له
فى فلك ماخر فى اليم مشحونا وقولك عجبت من ضرب اخوك
شديدا والثالث نحو ما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى
ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله يا صاح هل حم
عيش باقيا والرابع نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل
فموحشا حال من طلل الذى هو صاحبها ومسوغ مجئ الحال منه
تاخره عنها او الوصف او هما وقيل حال من الضمير فى لمية
وح لا يكون من قبيل تاخر الحال عن صاحبها والقولان مبنيان
على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها وصحته

مخرت السفينة كمنع مخرا ومخورا جرت

تمامه: فترى لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

فى الجامع

التمييز

فى الجامع والمشهور المنع وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ
ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا يقاس عليه عند الخليل
ويونس ويجوز تقدمها على صاحبها الا لمانع لكونها نائبة
عن خبر كضربى زيدا قائما او جوابا نحو راكبا لمن قال كيف
جئت او منهيا عنها نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
ويحذف عاملها جوازا كقولك لمن فر راشدا مهديا اى
اذهب او وجوبا كضربى زيدا قائما وزيد ابوك عطوفا
ومن المنصوبات التمييز اى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل
لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير
الفاظ مترادفة وهو اسم فضلة نكرة جامد غالبا يفسر ما ابهم
من الذوات او النسب فخرج بالفضلة العمدة نحو زيد قائم وبالنكرة
المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد ياتى بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة
معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو اى نفسا
وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع
لابهام ذات وكالنعت فانه مخصص او مقيد ورفع
الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا اذ رب شئ يقصد لمعنى خاص
وان لزم منه معنى آخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه
منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال يخالفه فى ثلاثة
اوجه احدها انها فى الغالب تكون مشتقة او مؤولة به والتمييز

الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا
ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات واخرى
لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم
مما مر ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسيأتي وتمييز مفرد
واكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجريب نخلا
او كيل كقفيز برا وصاع تمرا او وزن كرطل زيتا ومنوين سمنا
فالجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف
والقصر كعصا وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات
وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما في السماء قدر
راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحيي سمنا وشبه الوزن نحو
مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبدا لحتمل الوزن
والمساحة وبعد ما هو نوع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم نوع
من الحديد واكثر وقوعه ايضا بعد العدد الصريح وهو من احد عشر
فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية نحو اني رأيت
احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى
ثلثين ليلة وهكذا الى آخر ذلك نحو ان هذا اخي له تسع وتسعون
نعجة ومنه اي تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية بان يكون
بمعنى اي عدد ويتعين افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا ملكت
ما لم تجر كم بحرف كما سيأتي فعبدا منصوب على التمييز بكم

وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار ولهذا فصل
تمييزها عما قبله فاما تمييز كم الخبرية بان يكون بمعنى عدد كثير فمجرور
ابدا باضافتها اليه حملا لها على ما هي مشبهة له من العدد وهو
ح اما مفرد وهو اكثر وابلغ كتمييز المائة فما فوقها من المئين
والالوف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد
كما تقول مائة عبد والف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدي
معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما • وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث
مائة سنين على قراءة الاضافة او مجموع كتمييز العشرة مفردة
فما دونها من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور مجموع اذا كان بلفظ
المائة كعشر مائة او ثلاثمائة رجل فمجرور فتقول كم رجال ملكت
بالجر والجمع كما تقول عشر رجال او ثمانية رجال جاؤك وقد يكون
تمييز العشرة فما دونها اسم جنس او اسم جمع فيجر بمن في الغالب
نحو عندي ثمانية من الغنم وعشرة من القوم وقد تجر بالاضافة
نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وتمارقه
وتجبا رته توهم ان الواحد والاثنين مميزان وليس كذلك
كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر
والتسعين وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا امما فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطا

بدل من اثنتي عشرة وتلك في تمييز كم الاستفهامية ان كان
متصلا بها المجرور بالحرف وجهان جر بمن مضمرة على الاصح
ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب وهو
لا يعمل الجر في مميزه وكذا ما كان بمنزلته ونصب على التمييز فتقول
بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدنا بالمجرورة ولم يتصل بها
وفي كلام المص دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية
ام خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون ولزوم
التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة وجوه ذكرها
الابناشي في شرحه على الالفية واشار الى النوع الاول بقوله
وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة في الجمل كما سيأتي وفي الوصف
الى مرفوعه كزيد متصبب عرقا ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة
كاعجبني طيب زيد علما وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد
وقرب دار محمد وهو قسمان اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام
محول عن مضاف فاعل نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل
شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف اليه ثم جيء بالمضاف
بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا
اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا ومحول عن مضاف
مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض
فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض ومحول

عن مضاف

عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدأ وذلك بعد افعل التفضيل
الصالح للاخبار عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي اكثر منك
فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم معه فارتفع وانفصل
فصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم
منك ابا واجمل منك وجها وغير محول عن شيء اصلا وهذا
هو القسم الثاني نحو امتلأ الاناء ماء ولله دره فارسا ونحوه
مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا
غير محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز قد يؤكدان فلا يفيدان
هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التأكيد فالحال المؤكدة وهي
ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة
لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى
فقط نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد
معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها
نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة
واما لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين
كزيد ابوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون جملة زيد ابوك
وعاملها محذوف وجوبا تقديره احقه او اعرفه ومثله قوله
انا ابن دارة معروفا بها نسبي والتمييز المؤكد نحو قوله
هو ابو طالب بن عبد المطلب ولقد علمت بان دين محمد

من خير اديان البرية دينا فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن مالك
والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكدا واولوا ما ورد وواقفهم
ومنه على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر
وتمييزهما قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلا
منطيق وصححه ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق
خلافا لسيبويه وموافقيه في منع ذلك لاستغناء الفاعل
بظهوره عن التمييز المبين له فجعلا عنده حال مؤكدة واعلم
ان ناصب التمييز مفسره ان كان مفردا والفعل او شبهه
ان كان نسبة ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي
والمازني والمبرد في الفعل المتصرف وواقفهم في التسهيل والعمدة
ونص في الالفية على قلته وكثر في تمييز المفرد جره باضافة المفرد
اليه الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجر بالاضافة
ويجر بمن اذا كان غير عدد محول نحو ما احسنه رجلا ولله دره
فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا
وزيد اكثر مالا ومنها المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور
بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو
من حيث هو منصوب به وغيره وذكر غير المنصوب معه
انما هو على سبيل الاستطراد وافادة لتمام القسمة وان كان
مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو الاخراج بالا او احدى

المستثنى
للاستثناء ادوات ثمان وهي الا عند الجميع وحاشا عند سيبويه
ويقال فيها حاشى وحشا وخلا وهما ليس ولا يكون وتردد
بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه
واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وسوى
كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء وهو اغربها او ضعيف

اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب به
حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع
وادوات الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف
وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما مشترك بين الفعل
والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى
بلغاتها وبدا بالكلام على المستثنى بالا لانها اصل ادوات
الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى الدراة بما هو
متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل
في التسهيل وزعم المستثنى بالا له احوال لانه ان كان من كلام تام
بان كان المستثنى منه مذكورا موجب بفتح الجيم بان لم يسبق
بنفي او شبهه يجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا نحو فشربوا منه الا قليلا ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا
تأخر المستثنى على المستثنى منه كما مر ام تقدم نحو قام الا زيدا
القوم فان كان الكلام تاما ولكن فقد منه الايجاب بان اشتمل
على نفي او شبهه ترجح عند البصريين البدل اي اتباع المستثنى
للمستثنى منه في اعرابه بدل بعض من كل والعطف عند الكوفي
على النصب في الاستثناء المتصل بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه
نحو ما فعلوه الا قليل برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه وقرأ
ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على الاتباع ارجح

اجماع السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم
وقوله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجيح البدل
تأخر صفة المستثنى منه على المستثنى خلافا للمازنى نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح او خير منك كما سيأتى
واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى الا زيد ولا احد
فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به بالرفع فى الثلاثة
على البدلية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء ويترجح النصب
على البدل فى المنقطع بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه
عند بنى تميم نحو ما دام احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء
مع جواز الرفع ايضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة
البدل مقامه استدلالا بقوله ٭ وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس ٭ ووجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما لهم
من علم الا اتباع الظن بالنصب فى قراءة السبعة ونحو من نعمة
تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب واجيب عن البيت
بان المراد بالانيس ما يؤانس فهو اعم من الانسان فيكون متصلا
لا منقطعا وهذا الحكم كالحكم يتقدم المستثنى على المستثنى منه
فيهما اى فى المتصل والمنقطع الكائنين فى كلام غير موجب فان تقدم
فالنصب واجب كقول الكميت ٭ ومالى الا آل احمد شيعة ٭
ومالى الا مذهب الحق مذهب ٭ وانما امتنع فيه الابدال لان التابع
لا يتقدم على متبوعه ومثله فى وجوب النصب عند المازنى تقدم

وان كان المستثنى منقطعا فان لم يكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا
نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد
الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وان امكن تسلطه فالحجازيون يوجبون
النصب وعليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن
وتميم ترجحه وتجيز الاتباع كقوله ٭ وبلدة ٭ وحمل عليه الزمخشرى
قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله او نخ

٭ ومالى الا مشعب الحق مشعب ٭
كذا فى الاصل

المستثنى

المستثنى منه نحو ما اتانى احد الا اباك خير به من زيد والراجح
ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزء الكلام نحو الا زيدا ما جاء احد
فغير جائز او فقد التمام من الكلام المنفى بان لم يصح فيه المستثنى منه
فعلى حسب العوامل الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه
بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها نحو ما امرنا الا واحدة
والنصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق او الجر جر نحو ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتى هى احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا
لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا
فى التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة
التفريغ تقدم نفى او شبهه كما قال او فقد اى التمام والايجاب
لكان اولى ويستثنى بغير وسوى خافضين المستثنى دائما باضافتهما
اليه معربين اى غير لفظا وسوى تقديرا باعراب الاسم الذى
يقع بعد الا وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب
النصب فى نحو قام القوم غير او سوى زيد ويترجح عند بنى تميم
فى نحو ما فيها احد غير زيد والبدل فى نحو ما جاءنى احد غير او سوى
زيد وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك
فى نحو ما قام غير او سوى وما رأيت غير او سوى وما مررت
بغير او سوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاج
واختاره ابن مالك لورودها فاعلا فى حكاية الفراء اتانى سواك

وتبتدأ في قوله فسواك بايعها وانت المشتري وداخلها ليس في قوله
انزل ليلي ليس بيني وبينها سوا ليلة اني اذا لصبور ومجرورة
في قوله عليه السلام دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا
من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج
عنه الا في الضرورة وقال الرماني انها تستعمل الا ظرفا وتخرج
غالبا وكثير قليلا واختاره في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات
كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة
ويستثنى بخلا وعدا مجردين عن ما وحاشا ولا تصحب ما نواصب
للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية اليه استتر فاعلها
فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على البعض
المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هي حالية فمحلها
النصب او مستأنفة فلا محل لها قولان صحح ابن عصفور منهما
الثاني او خوافض له على تقدير كونها حروف جر واختار في المغني
انها غير متعلقة بشيء وفيه يجوز في نحو قام زيد حاشاك كون الضمير
منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين النصب وكذا القول
في خلا وعدا واذا ولي حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية
قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها اسم منتصب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه
فمن قال حاشا لله كانه قال تنزيها لله واللام مقوية

لعامل

لعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني ويؤيد هذا قول بعضهم
حاشا لله بالتنوين فهو كقولهم رعيا لك ويستثنى بما خلا وما عدا
وليس ولا يكون نواصب للمستثنى فقط ولو كان منفيا وانما وجب
النصب بعد الاولين لوقوعها بعد ما المصدرية التي لا يليها
الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد فدخولها
على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بها بتقدير ما الزائدة ورده
في المغني وموضع ما وصلتها نصب باتفاق لكن هل هو على الحال
والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او على الظرفية على حذف
مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان
وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما
واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفي محل الجملة
كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا
وما بعدها منقطع وافهم كلامه الا جواز الوجهين في خلا
وعدا اذا تجرد من ما وان وحاشا لا تقترن بما وهو كذلك

باب في ذكر المخفوض

باب في ذكر المخفوض من التوابع ومخفوض بالحرف ومخفوظ
بالمضاف ويرجع اليها المخفوض من التوابع ومخفوظ بالمجاورة
واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل
ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط فاشار
الى الاول مبتديا به لعمومه بقوله يخفض اما بحرف مشترك

بين الظاهر والمضمر وهو سبعة من نحو منك ومن نوح وهي لبيان
الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس
من يقول آمنا بالله ولابتداء الغاية مكانا او زمانا او غيرهما نحو
من المسجد الحرام من اول يوم انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم
بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وللتأكيد
نفي او شبهه نحو ما بالغ من مفر هل من خالق غير الله وللاستعلاء
نحو ونصرنا من القوم وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض والى
نحو الى الله مرجعكم واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية مطلقا
نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم وللظرفية نحو قوله ولا تتركيني بالوعيد
فانني الى الناس مطلي به القار اجرب ولغير ذلك وعن
نحو يوسف اعرض عن هذا عفى الله عنك وهي للمجاوزة
كسرت عن البلد وللبعد نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو لا تجزي
نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه
وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه ولغير ذلك وعلى
نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وهي للاستعلاء وهي حسي
كما مر ومعنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك
سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت على بنو قشير وللتعليل

ولتكبروا الله على ما هداكم ولغير ذلك وفي نحو في جنات النعيم وفيها
ما تشتهي الانفس وهي للظرفية اي حلول الشيء في غيره حقيقة
او مجازا قال الجرجاني فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء
وللمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء
نحو زيد في البرية او التحيز نحو في صدر فلان علم او فقدا معا نحو
في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم وللسببية نحو لمسكم
فيما افضتم وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك
واللام نحو لله ما في السموات وما في الارض له ما فيها وهي للملك
نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق
نحو النار للكافرين اي عذابها وللتعليل نحو لتعودني لذكراك
هزة وللتعجب نحو لله درك وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان
وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة نحو لدوا للموت وابنوا
للخراب ولغير ذلك والباء ولا فرق بين ان يكون للقسم
نحو بالله لافعلن وبه لتفعلن او غيره من تبعيض نحو عينا يشرب
بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم
بسحر ومصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر وسببية نحو فبما نقضهم
وتعويض نحو بعت هذا بهذا وتوكيد نحو وكفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحولا انني رجل وبدل ما يسرني ان شهدت بدرا
بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به

خبيرا والصاق حقيقة نحو بفلان غرام اى لصق به بمعنى قام به
او مجازا نحو مررت بزيد اى الصقت مروري بمكان يقرب منه
ثم اشار الى الثاني بقوله او تختص بالظاهر اى بخفضه وهو
سبعة ايضا رب وهو موضوعة للتكثير والتقليل لكن
استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين ولها صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا تجر بها
الا فرادا خاصا من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط
نحو رب رجل واخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب
حذف متعلقها ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء عملها وذلك
بعد الواو كثير ومنه قوله ، وليل كموج البحر ارخى سدوله ، وبعد الفاء
قليل كقوله ، فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ، وبعد بل اقل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه ، وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده
وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا او امرأة
او رجلين او رجالا او نساء ، ومذ ومنذ ولا يجرها الا نوعا
واحدا خاصا من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا
كان وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة او حاضرا
وهما فيه للظرفية نحو ما رأيته مذ يومنا قال في الجامع وكذا رفع
تاليهما خبرا عنهما بمعنى الابتداء او الامد وهما ان ظرفان
مضافان للفعلية بكثرة والاسمية بقلة والكاف وهي للتشبيه

نحو

نحو كالاسد وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله
شيء ولغير ذلك وجرها للضمير شذ وكذلك حتى وهي لانتهاء
الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا او متصلا بآخر فلا يقال
سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل
فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او كونه
جزء اليوم لا يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد
فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله
نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف
فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها
او على عدمه فواضح انه يعمل به والا فقال اصحابنا الدخول
مع حتى دون الى حملا له على الغالب لان الاكثر مع القرينة
عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة
دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو والواو اى واو القسم
نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين
والتاء نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن
وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا
وقد تقدم الكلام عليها ومنها ايضا لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها
لان الجر بها شاذ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجمل
حروف الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم

يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم
يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وعدا وقسم يستعمل حرفا واسما
وفعلا وهو على انتهى وكلا عدا كما فرق في الخبيصي ان اللام
جاءت فعلا في نحو كنت له يدا ومن كذلك اذا كان امرا من وال
يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر لمؤنث من وفى يفي
واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم
على الثاني فقال او باضافة اسم اي بخفض الاسم كما مر او بسبب
اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف كما
في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به
وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر
عبارته خلافا للاخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة
اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ونحو النون
من نون التثنية والجمع
لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربا زيد ويصح ما في طلاب
ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف
الاتي الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي وعجبني ضرب
زيد اذ المضاف في الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني
وان كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام
لانها اما على معنى اللام اي للملك او لشبهه كتختصيص حيث يمكن

النطق بها كغلام زيد وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذي مال
وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا بان يؤتى مكان المضاف
بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب او
على معنى من البيانية وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا لان يخبر به عنه كخاتم حديد وثوب خز ولك في هذا
نصب الثاني على التمييز او الحال او اتباعه للاول بدلا او عطف بيان
او نعتا بتأويله بالمشتق اي مصنوع من حديد او على معنى في
الظرفية عند بعضهم وذلك اذا كان الثاني ظرفا للاول كمكر
الليل وشهيد الدار واختاره ابن مالك لكثرة وقوعه في الكلام
الفصيح واكثرهم نفى هذا القسم وما اوهم معنى في فهو على معنى
اللام مجازا وتسمى هذه الاضافة المنقسمة الى ما ذكر محضة
لانها خالصة من تقدير الانفصال ومعنوية لافادتها امرا
معنويا لانها مفيدة للتعريف اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه ٢
٢ ان كان معرفة كضارب زيد امس او للتخصيص اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه صح
ان كان نكرة كضارب رجل امس قال في المغني والمراد بالتخصيص
اي الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص
من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد وكغلام رجل
ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق
المغايرة والمماثلة او واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو
وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها او باضافة الوصف

عطف على قوله باضافة اسم فيكون قسيماله اي يخفض الاسم
باضافة الاسم كما مر وباضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معموله
بان كان بمعنى الحال او الاستقبال ٢ كمروع القلب ومعمور الدار

٢ سواء كان اسم فاعل كبالغ الكعبة وضارب زيد الان او غدا ام اسم مفعول ٣

الان او غدا او صفة مشبهة كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمى
هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال ولفظية
لافادتها امرا لفظيا لانها جي بها لمجرد التخفيف في اللفظ
بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه
فان في جره تخلصا من قبح رفعه بخلو الصفة لفظا من ضمير يعود
على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى
المتعدي فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة
به في نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا
لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم
فالاختصاص موجود قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا
تنوينا ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل
على الاتصال فلا يجمع بينهما ولا نونا تالية للاعراب وهي
نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربوا
عمرو مطلقا عن التقييد بما ياتي بخلاف نون المفرد
وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها
غير تالية للاعراب بل هو تال لها او عليها ولا ما فيه ال

لان المقصود منها الاضافة اصالة التعريف وهو حاصل
لما فيه ال بغيرها ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال
الغلامي ولا زيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر في زيد
الشيوع الا في نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مجموع
على حد المثنى والمضاف اليه معموله ونحو الضارب الرجل مما المضاف
ال الوصف بال بعض ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه
مضاف لما هي فيه ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه
مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هي فيه فهذه المسائل الخمس
اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك
على الراجح والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة
ذكرها في المغني باب في ذكر الاسماء العاملة عمل الافعال
يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة وزاد في الشذور اسم المصدر
والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة احدها
اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بالعامل — اسم الفعل
ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف
ومخالفة اوزانه اوزان الفعل والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل
وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي
كهيهات بتثليث التاء وشتان وهو قليل وما هو بمعنى
الامر نحو صه ودونك وعليكه وهو الغالب وما هو بمعنى

المصارع نحو واوه واف ونحو دون الالف فهيهات بمعنى بعد
كقوله فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل
بالعقيق نواصله وشتان بمعنى افترق كقوله شتان هذا
والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم وقد تزاد
ما قبل فاعل شتان كقوله فشتان ما بين اليزيدين في الندا وصه
بمعنى اسكت ودونك بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه نحو عليكم
انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله وا بابي انت وفوك الاشنب
ومثله وي وواها واوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر وهذه
الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل
ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعي كقرقار
بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما مثلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل
وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو
ما وضع لغيره ثم نقل اليه كحيهلك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه
فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول بواسطة
وغيرها لكن يخالف بلزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل
وان منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه
وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره
ولا يضاف ولا ينصب المصارع في جواب الطلب منه
كما سيأتي ولا يتأخر عن معموله لقصده درجته عن مسماه بسبب كونه

انه

وعمه في العمل خلافا للكسائي وتمسكه بقوله تعالى كتاب الله عليكم
وما اشبهه لا حجة له فيه لانه متأول على انه مصدر منصوب
باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم
فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر
او بالعامل المحذوف فينجزم المصارع منه اي من اسم الفعل
كما ينجزم في جواب الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي
او تستريحي لمعنى مكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم لفعل شرط
محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي ولكنه لا ينصب في جواب الطلب منه
وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك
بالنصب على الراجح والثاني منها المصدر وهو اسم الحدث
الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل
ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين
فاكثر وقد مر انه يجوز حذف فاعله وانه لا يعبر عنه اسناده
الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة
الى ان المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين
احدهما وجودي واليه اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية
والزمان ماض او مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس او غدا
اي من ان ضربت او من ان تضرب هذا او مع ما اخترها والزمان
حال فقط كعجبت من ضربك زيدا الان اي مما تضرب الان

في جواب الطلب ح

المصدر

فان لم يحل محله ذلك امتنع عمله كما فى نحو ضربا زيدا وضربت ضربا
زيدا فلا يصح لضبك زيدا بضربا خلافا لابن مالك فى الاول
ولهذا جعل الثانى فى نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوب
بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثانى حدى وهو المشار اليه
بقوله ولم يكن المصدر مصغرا فلا اعجبنى ضريبك زيدا لبعد
شبهه من الفعل بالتصغير الذى هو من خواص الاسماء كالاضمار
فلا يقال ضربك المسئ حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف
الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتى ولا محذوفا بالتاء فلا يقال
اعجبنى ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة
التى اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل تمام
عمله فلا يقال عرفت سوقك العنيف الابل لانه مع معموله
كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز
نحو ان هجرك اياى المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا لكان
اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم
وجود حروف الشرط ولا مفصولا من المعمول اى من معموله باجنبى
لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا
عنه اى معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبنى زيدا ضربك لما مر
من ان معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول قال التفتازانى
والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه

رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه لا يشترط فى اعماله
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه
اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قاله ابن مالك وانه لا يشترط
فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المصدر
المثنى والمجموع وجزم به ابن مالك لان لفظهما مغاير للفظ
المصدر الذى هو اصل الفعل فان ظفرنا فى كلام العرب باعمال
شئ من ذلك قبل ولم يقس عليه انتهى ثم المصدر يعمل مضافا
ومنونا ومقرونا بال ولكن اعماله حالة كونه مضافا للفاعل مع ذكر
المفعول وتركه اكثر استعمالا من غيره ومن اعماله منونا وبال
لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم لان نسبة الحدث
لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة نحو
ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل دعاى اى دعاى اياك
واما مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان
من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه
سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده
الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمروا واعماله
حال كونه منونا اى مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله
مضافا وبال لانه يشبه الفعل لكونه نكرة نحو او اطعام فى يوم

ذى مسغبة يتيما اى ان يطعم يتيما واعماله مقرونا باللام شاذ
لبعده عن مشابهته باقترانه بال نحو قوله تعجبت من الرزق
المسيئ الهه بنصب المسيئ ورفع الهه بالرزق الذى هو مصدر
وعورض بان الاضافة كالتعريف فهلا بعد معها المصدر عن الفعل
واجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف
المقرون بال تتمة يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت
من ضرب زيد الظريف ما لجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل
وفى تابع المفعول كاعجبنى اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ
والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل والثالث
منها اسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل
لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبنى للفاعل
لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير
والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين ودخول
لام الابتداء عليه وفى تمثيله لاسم الفاعل بقوله كضارب ومكرم
اشارة الى انه يصاغ من الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره على زنة
المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم ان صغر
او وصف لم يعمل لمباينته للفعل ح اذ التصغير والوصف
من خصايص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف فان كان
مقرونا بال كالضارب عمل عمل فعله مطلقا اى ماضيا

الفعل عامل

وحال

وحالا ومستقبلا معتمدا وغير معتمد لوقوعه ح موقع الفعل
اذ حق الصلة ان تكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس
او الآن او غدا او كان مجردا منها فبشرطين لا بد منهما لصحة
عمله فى المنصوب كونه حالا او استقبالا لتحقق مشابهته للمضارع
او اعتماده ولو تقديرا على نفى ما ضارب زيد عمرا الان او غدا
او على استفهام نحو اضارب زيد بكرا الان او غدا او مهين٢
خالدا الان او غدا او مختلف الوانه اى صنف وعلى موصوف
نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا ومنه نحو يا طالعا جبلا
اى يا رجلا او على ذى حال كجاء زيد راكبا فرسا الان او غدا
ثم ان وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته
الى مفعوله وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات
ضره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو انت كاس خالدا
ثوبا الان او غدا وكذلك فى تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كمبتغى جاه ومالا من نهض الجر على اللفظ والنصب على المحل
عند بعضهم او باضمار عامل وصف او فعل عند الجميع ومفهوم كلامه
ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى او لم يعتمد لم يعمل وقد خالف
فى الاول الكسائى فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه فباسط بمعنى الماضى وقد عمل فى ذراعيه النصب ولا حجة له
فيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية بان يفرض ما وقع واقع

٢ خالد بكرا الشرام مكرمة اى امهين او على مخبر عنه
نحو زيد ضارب ٤

الان فيعبر عنه بالمضارع بدليل ان الواو في وكلبهم للحال
ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني
الاخفش واحتج بقوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي
اذا الطير مرت ولا حجة فيه لجواز حمله على التقديم والتأخير بجعل خبير صفة او
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
قال والتقدير خبير كظهير في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة
المصادر كالصهيل والنهيق والمصدر يخبر به عن المفرد
والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته والرابع منها
ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة والتكثير للفعل من صيغة
اسم فاعل الثلاثي الى صيغة فعال بتشديد العين كضراب
او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب
والتحويل الى هذه الثلث بكثرة ولهذا وافق جمع البصريين
سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين وبعدها ياء
كسميع او فعل بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل اليهما بقلة ولهذا
منع بعضهم اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها
لا تجاري الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه
وقدروا للمنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا
على اصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود
السماع به نحو ما حكاه سيبويه اما العسل فانا شراب تنصب

العسل

العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب
العاصين وانه سميع دعا من دعاه وقوله اتاني انهم
مزقون عرضي والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت
في المبالغة والخامس منها اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو
ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقوله كمضروب
ومكرم للاشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول
ومن غيره على زنة المضارع بميم مضمومة في اوله وفتح ما قبل
آخره ولا يصاغ من اللازم الا بعد ان يعدى بحرف الجر
اذ ليس له مفعول كممرور به او بها او بهم او بهن ولا يثنى
ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ من المتعدي ويعمل عمل فعله
المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب
عبده كما تقول ضرب عبده وتمام سواه مما يتعلق بالرافع ان كان
منصوبا لفظا او محلا وهي اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل
في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف
ولكن في اسم المفعول خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول
الاسناد الى ضميره مرفوعه نحو زيد مضروب العبد والاصل
مضروب عبده فحولت الاسناد ثم اضفت وهو جار
مجرى الصفة المشبهة والسادس منها الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي لواحد في امور ستاتي ولهذا عملت عمله

اسم المفعول

الصفة المشبهة

النصب وذلك كان الأصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالتها
على الثبوت وكونها مأخوذة من القاصر وهي الصفة المصوغة
من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها على جهة
الثبوت وكونها فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات الحسن له
واستمراره في سائر اوقات وجوده الا انه متجدد حادث
ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم
الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق
ضائق قال الله تعالى وضائق به صدره ثم اعلم ان هذه الصفة
تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير
والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب
هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة وتتميز عنه بامور منها انها
تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها انها
للزمن الحاضر الدائم اي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل
بخلافه ومنها انها تكون غير مجارية للمضارع في تحركه وسكونه
وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وظريف ومجارية له
كطاهر وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا تتقدم
معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف
منصوبه ومن ثمة صح النصب في نحو زيد انا ضاربه وامتنع
في نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون اجنبيا

بل سببا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها تقديرا كما في نحو
زيد حسن وجها اي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد
ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم
فلا تقتضي ح الا ضميره او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها
في الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها شبه
بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه
وبينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير
ولا تتعرف بالاضافة دائما وانها تؤنث بالالف والتخالف
فعلها فتنصب مع قصوره وبجواز اضافتها الى فاعلها معنى
من غير ضعف ولا قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف
تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها في ذلك كله ولمعمولها
بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احداها ان يرفع
على الفاعلية باتفاق بعد اخلائها ضرورة من ضمير موصوفها
كزيد حسن وجهه او على الابدال عند بعضهم من الضمير فيها
وثانيها ان ينصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول به
ان كان نكرة كزيد حسن وجها او علية فقط ان كان معرفة
كزيد حسن به الوجه ولهذا قال والثاني متعين في المعرفة
وثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن الوجه

الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها والاضافة كالحسن وجهه
او مضاف للمجرد منها كالحسن وجه اب او مضاف لضمير الموصوف
كالحسن وجهه او مضاف لضميره كالحسن وجه ابيه لامتناع
اضافة ما فيه ال الشئ من ذلك واذا انخفض المعمول بالاضافة
فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناش عن النصب
لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه اذ الصفة عين
مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة من الصفة
ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما
ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي
اما رافعة او ناصبة او جارة فهذه ست حالات حاصلة
من ضرب اثنين في ثلث ومعمولها له ايضا ست حالات
لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او المضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة
كوجه او مضاف للمجرد منها كوجه اب فالصور ست وثلثون
صورة من ضرب ست في مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنيت
والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح
اربع صور والضعيف ست والباقي حسن وبيان كل يطلب
من المبسوطات والسابع منها اسم التفضيل واخره
لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه وهو الصفة

اسم التفضيل

الدالة

الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها على غيره في اصل الفعل
وشرط التفضيل ان يكون على وزن افعل سواء صيغ من فعل
لازم كاكرم من متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر
فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر فخفف بالحذف
لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس واما قوله وحب شئ
الى الانسان ما منع فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه
فعل التعجب كما سيأتي في بابه ويستعمل بمن ولو تقديرا جارة
للمفضل عليه اذا جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك
واعز نفرا وهي لابتداء الغاية ارتفاعا وانحطاطا او للمجاوزة
ولا يفصل بينها وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمها
معه على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام فيجب
تقديمه كممن انت افضل ومن غلام من انت اجمل وبمضافا
لنكرة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذا في التي
قبلها وجوبا واذا كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة
الاولى زيد وهند والزيدان والهندان افضل من عمرو واما قوله
كان صغرى وكبرى من فواقعها فاما لحن او لم تقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان
افضل امراتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى

فلا تكونوا اول كافر به والتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم
اول كافر ويستعمل مقرونا بال فيطابق وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا
وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان
والهندات الفضليات او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان اي
المطابقة اجراء له مجرى المعرف بال نحو اكابر مجرميها وعدمها وهو
الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل
افعل لغير التفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى
يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة
واللتين قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز والحال والظرف
ولا ينصب المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا المفعول به على الاصح
مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غيره بل يصل اليه باللام كزيد
اوعى للعلم وابذل للمعروف او بالباء كهو اعرف بالنحو واجهل
بالفقه فان كان فعل يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر
كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب واجاز بعضهم
نصبه به مطلقا ونقل المص في حواشي التسهيل عن ابن مسعود
وبعضهم ان اول بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأي
حسن فينصب حين التأويل كما انه يضاف الى ما ليس بعضه

فيجري

فيجري حكم النصب والجر وطريقة واحدة كما انه اذا صح الفعل
رفع الظاهر فقد استثنى لك ما في الشرح من حكاية الاجماع
على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة
ولا يرفع في الغالب اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس فعل
بمعناه الا في مسئلة الكحل فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل
بمعناه موقعه قضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق
بنفي او شبهه وهو النهي والاستفهام ومرفوعه اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت بالتاليف
والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف
وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل
من اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من زيد او ذي
المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب
المرفوع فيه مبتدا وافعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن
باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه نحو
مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله في الغالب والله اعلم
باب التوابع
وهي جمع تابع وهو المشارك لما قبله في اعرابه
الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحروف والفعل
الغير المعرب مجاز اذ الاعراب فيهما تقع فيه التبعية والعامل

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل
فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز الفصل
بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا تقدمه كما يفهمه قوله يتبع ما قبله
في اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان
ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستة ومن اطلق
العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى ان يبداء
منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق بل قيل
انه الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك
كما في التسهيل احدها النعت ويرادفه الوصف والصفة النعت
وهو التابع هذا كالجنس المشتق او المؤول به اخرج به غيره
منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله المباين للفظ متبوعه
والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل والمفعول
والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به ما اقيم مقامه من الاسماء
العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعنى الصاحب
والمنسوب كما في زيد هذا اي الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه
ورجل دمشقي اي منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية
في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو
مررت برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل تاويل النعت

عند البصريين

عند البصريين وفائدته حقيقيا كان او غيره تخصيص لمتبوعه
ان كان نكرة كما في رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل
الاشتراك في النكرات او توضيح له ان كان معرفة كما في زيد
الفاضل او الفاضل ابوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف
او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك
الضعفاء او توكيد لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة
لانه قد علم من ضربة انها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد
التاكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر وقال بعضهم او تعميم نحو
ان الله يحشر عباده الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت
برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة
او كثيرة قال البدر الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب
بان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك ارايت قاضي بلدنا
فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لانه
مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في مسالة
عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض
المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد
الثناء عليه والنعت من حيث هو يتبع منعوته في اثنين
من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر

وواحد من التعريف والتنكير سوآء رفع ضميره ام اسما ظاهرا
فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان
يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير منك
ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا لمنعوته
او دونه فنحو مررت بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت
ضميرا مستترا عايدا على المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه لما بعده
كما في نحو جاءني رجل حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد
من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه من تثنية او جمع
فيصير بهذا مع ما تقدم مطابقا له في اربعة من عشرة ما لم يمنع مانع
من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كافعل من او تذكيره كفعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح او تانيثه
كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة والا اي وان لم يرفع
ذلك بان رفع ظاهرا او ضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الحجة
التانيث كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير
والتانيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة
امهما وبرجال قائم اباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى
سببيا نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى
المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال والاحسن نحو جاءني
رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم قاعد غلمانه بالافراد

بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا
غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجرى
الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثنى وبلي افراده باتفاق قاعدون
غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة اكلوني
البراغيث ويجوز قطع الصفة ولو تقديرا عن التبعية المعلوم
موصوفها بدونها حقيقة او ادعاء بان ينزل منزلة المعلوم
لامرما رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر ونصبا بتقدير
فعل في حال الرفع تقديره اعني في نعت التوضيح او امدح في المدح
او اذم في الذم او ارحم في الترحم او غير ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص واذا
جرت الصفة على مشار به او كانت للتوكيد او ملتزمة الذكر
كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها
ولا فرق ح بين تعددها واتحادها فلو احتاج في حال التعددها
الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع
والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله رفعا الخ اشارة
الى حقيقة القطع قال الشاطبي وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها
لا محل لها من الاعراب اذ القطع يقتضي الاستيناف فائدة
اعلم ان الاسماء في نعتها والنعت بها على اربعة اقسام
قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب

لانه لما شابه الحروف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت
ولانه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القائل
اضمرت في القلب هوى شادن ؛ مشتغل بالنحو لا يوصف
وصفت ما اضمرت يوما له ؛ فقال لي المضمر لا يوصف
وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك
ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة
والكلمة المصحوبة بال وقسم ينعت به ولا ينعت وهو اي كمررت
برجل اي رجل والثاني من التوابع التوكيد اي المؤكد بكسر الكاف التأكيد
من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والتوكيد
افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره
وهو قسمان لانه اما لفظي وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه
ويجري في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله ؛ اخاك
اخاك ان من لا اخا له ؛ كساع الى الهيجا بغير سلاح ؛ ومنه
توكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفي الفعل وحده وفيه مع فاعله
وقد اجتمعا في نحو قوله ؛ فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك
اتاك اللاحقون احبس احبس ؛ وفي الحرف نحو قوله ؛ لا لا ابوح
بحب بثينة انها ؛ اخذت علي مواثقا وعهودا ؛ ومنه قوله
اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره ؛ ويشترط في الحرف غير الجوابي
ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا

ان زيدا او انه قائم وما ورد بخلاف ذلك فهو شاذ ولك
ان تقول من اين لهم ان التأكيد في مثل هذا للحرف وحده
ولم لا يجوز ان يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان
المؤكد جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وتجرده في الارتشاف
واجب مع ثم خاصة نحو اولى لك فاولى الآية فان حصل وجب
تركه كضربت زيدا ضربت اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب
منك والفرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه
ما كرر في قوله دكا دكا لانه لم يؤت به للتأكيد اذ مؤداه
غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك
كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري وفي قوله
صفا صفا لما مر بل على الحال ايضا اي مصطفين او ذوي
صفوف كثيرة وقيل ان المكرر فيما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة
وجرى عليه في الشذور في دكا دكا والمختار في نحو علمته الحساب
بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما
هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض او معنوي وقسيم
قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع
توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره في الشمول بان يرفع
توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون بالنفس
والعين كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت على المؤكد لفتح الكاف

لا حتمل ان المجائی غیره او مساعه بارتکاب المجاز فبذکر المؤکد
ارتفع ذلک الاحتمال بما ظاهره الحقیقة وتکون العین مؤخرة
عنها ای عن النفس وجوبا ان اجتمعا فی اللفظ کجاء زید نفسه
عینه لان النفس عبارة عن جملة الشیء والعین مستعارة فی التعبیر
عن الجملة ویجمعان جمع قلة علی افعل بضم العین مع غیر المفرد
من اثنین او جماعة لکن ذلک مع الجماعة واجب ومع الاثنین
راجح وعلیه الافراد تقول جاء الزیدان او زیدون وعمرو
انفسهما او اعینهما وجاء الزیدون او زید وعمرو وبکر انفسهم
او اعینهم وجاءت الهندات انفسهن او اعینهن ویختصان
بجواز جرهما بباء زائدة ولا یؤکد بهما غالبا ضمیر رفع متصل الا
بعد توکیده بمنفصل مطابق للمؤکد کزید جاء هو نفسه والزیدان
جاءا انفسهما وعلم مما مر انه لا یؤکد بنفوس وعیون وانه یجوز
علی مرجوح جاء الزیدان نفساهما او نفسهما وانما کان نفساهما
مرجوحا وان کان هو الاصل کراهة اجتماع تثنیتین فیما هو کالشیء
الواحد وعدل الی الجمع لان التثنیة جمع فی المعنی والقسم الثانی
ان یکون بکل وکذا الجمیع وعامة واسقطهما لغرابة التوکید
بهما لغیر المثنی من مفرد او جمع ولکن انما یؤکد بهما ان تجزأ الغیر
ای کان ذا اجزاء یصح وقوع بعضها موقعها اما بنفسه
کجاء القوم کلهم او جمیعهم او عامتهم او لعامله کبعت العبد کله

او جمیعه

او جمیعه او عامته ولما کان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم
ان یراد بالمتبوع الخصوص اشترط فیه ما ذکره لیمکن توهم ارادة
البعض بالکل فیرفع بالتوکید ویکون بکلا وکلتا له ای للمثنی
ان صح وقوع المفرد موقعه لیمکن توهم ارادة البعض بالکل
کجاء الزیدان کلاهما والمراتان کلتاهما اذ یصح حلول المفرد
محل المؤکد بهما ویحتمل انه اطلق المثنی واراد به واحدا فلا یقال
اختصم الزیدان کلاهما لعدم صحة ذلک لان الخصام لا یکون
الا بین اثنین ویدل علی المنع اجماعهم علی منع جاء زید کله
لعدم الفائدة هذا ما ذهب الیه جمع والمنقول عن الجمهور
الجواز وعلیه ابن مالک محتجین بان التوکید قد یاتی للتقویة
لا لرفع الاحتمال واتحد معنی المسند الی المؤکد فلا یقال مات زید
وعاش بکر کلاهما لاختلاف المسند وکما یؤکد بکل الجمع
وبکلا المثنی یؤکد بهما ما فی معنی ذلک کجاء زید وعمرو وبکر
کلهم وجاء زید وخالد کلاهما وجمیع الالفاظ المتقدمة
تضاف وجوبا لضمیر مطابق للمؤکد افرادا وتثنیة وتذکیرا
وتانیثا لیرتبط به ولیدل علی من هو له کما فی مثلنا واما نحو
یا اشبه الناس کل الناس بالقمر فکل فیه نعت ای الکامل
فی الحسن کما فی مررت برجل کل الرجل ویکون باجمع للمفرد
المذکر وجمعاء للمؤنث وجمعهما فجمع اجمع اجمعون وجمع

جمعاء جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلذا كانت
غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله والقبيلة كلها جمعاء
والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر ان التوكيد
بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كل ترفع احتمال
التخصيص واجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى
لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا تختص بوقت واحد فلا دلالة
لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه ان اجمع وجمعاء لا يثنيان
وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة واما اجمع فصرح
في الشرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعاء تتمة
اكدوا بعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء
فبتعاء وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع اجمع
تقول جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب
ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها بخلاف النعت
كما قال وبخلاف النعوت المتعددة لواحد نحو جاء الفقيه
الكاتب الشاعر يجوز ان يتعاطف لاختلاف معانيها
كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الآية ولا يجوز ان تتعاطف
المؤكدات بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد
معانيها فنزلت منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد

وظرف

وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدأ بالمفرد
ثم الجملة ثم الظرف فالجملة والمؤكدات لا يجوز ان يتبعن
نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف بالاضافة
وندر قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة
حول كله رجب واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا
وبعضهم ان افادت النكرة وصححه في الاوضح قال ابن
مالك وهو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال
صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال
يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب
اوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله عنها ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل
الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كما في البيت ومن انشد شهرا مكان حول فقد حرفه قاله في الاوضح
عطف البيان
والثالث منها عطف البيان اي معطوف البيان سمي
بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه
ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول وهو تابع موضح لمتبوعه
ان كان معرفة او مخصص له ان كان نكرة كالنعت لكنه
مخالف له في انه جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى
التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح او مخصص بقية

التوابع غير النعت وهما بعده النعت فيوافق متبوعه في اربعة
من عشرة اشياء تقدمت في النعت كما قسم بالله ابو حفص عمر
فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه في الرفع
والافراد والتعريف والتذكير وهذا خاتم حديد فحديد عطف بيان
لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم
كلامه ان عطف البيان لايخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وانه يكون
في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف واوجب
البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بان البيان بيان كاسمه
والنكرة مجهولة والمجهول لايبين المجهول ودفع بان بعض النكرات
قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غيره ويعرب بدل
من كل لما فيه من تقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد وان لم يمتنع الاستغناء عنه او احلاله
محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك
هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان على زيد لابدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن الرابط
لها بالمبتدا وكقوله اي الشاعر انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان على البكري لابدل
اذ لايحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون
بال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جائز

كما تقدم

كما تقدم وقوله أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما
بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على اخوينا
لابدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم
ضم نوفل لانه مفرد معرفة ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو
يا زيد الحارث يا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال
والنساء، تنبيه تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على ان
البدل لابد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف
في حواشيه على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل وقد اجازوا في انك انت كون انت
توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعد
علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد
ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم الا يجوز نعم زيد وقال الامام
وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية
لانه يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو اسقطته لم يصح كلامك وعليه السعد وقد ذكروا فروقا
آخر بين البيان والبدل تطلب من المطولات والرابع منها
عطف النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى المفعول يقال نسقت
الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين
وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف

عطف النسق

الآية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه
العامل الى المعطوف او على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز
اي الطالب لذلك المحل او على التوهم وشرط صحته دخول ذلك
العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف
العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى
وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى واو وام وما يقتضي
التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن ثم العطف
يكون بالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب
ولا معية فتعطف الشيء على مصاحبه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم وعلى لاحقه
نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء
زيد وعمرو احتمل المعاني الثلثة المذكورة وهي مختلفة في الكثرة
والقلة فمجيئها للمعية اكثر وللترتيب كثير ولعكسه قليل فقد
ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه الثلثة من حيث
انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكر والد احد وعشرين حكما تختص
بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات
والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري واكثر
ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال

رب

رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق الآية والتعقيب
وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه
في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو واذا عقب قيام عمرو
قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزويج والولادة
الا مدة الحمل مع لحظة الوطئ ومقدماته واما قوله تعالى
اهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله
فجعله غثاء احوى فمعناه فمضت مدة فجعله او الفاء بمعنى ثم
وقد تاتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب
على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه موسى فقضى
عليه وقول كعب ٥ بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ٥
وقد تاتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني
فانا اكرمك وح لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحتمل اطلاق
قول ابن الحاجب في اماليه ان الفاء السببية لا يلزمها
التعقيب وثم للجمع مع الترتيب كما تقدم والمهلة اي التراخي
في الزمان نحو ثم اذا شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب
عليه وهدى وقد تاتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله ٥ جرى في الانابيب
ثم اضطرب ٥ وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها

غاية لما قبلها في زيادة او نقص ينقطع الحكم عنده والتدريج
بان ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا
اشترط في المعطوف بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا
كما في قوله ٭ القى الصحيفة كي يخفف رحله ٭ والزاد حتى نعله
القاها ٭ اذ المراد القى ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض
نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط
المعطوف بها ان يكون اسما ظاهرا قال المص الا ما صح
استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا لا الترتيب
فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لاكثر العلماء خلافا للزمخشري
لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كان
اول ما حفظته ومات كل اب حتى آدم ومن ادعى
انها للترتيب فمراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل
التدريج كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني والكافيجي
في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن
اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل
يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم
واستحسنه المص والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابو حيان
والعطف بها قليل وكذا انكره الكوفيون واو لاحد الشيئين
نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الاشياء نحو فكفارته اطعام عشرة

مساكين

مساكين الآية مفيدة بعد الطلب اما التخيير بين المتعاطفين
نحو تزوج هندا او اختها او الاباحة نحو تعلم فقها او نحوا
والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس
المراد بها الاباحة الشرعية بل المراد الاباحة بحسب العقل
او بحسب العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا
ومفيدة بعد الخبر اما الشك من المتكلم كجاء زيد او بكر او التشكيك
للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم
نكرة او معرفة ومنه قوله ٭ وقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ٭
صدور رماح اشرعت او سلاسل ٭ قال بعضهم والاضراب
نحو وارسلناه الى مائة او يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو
كقوله ٭ جاء الخلافة او كانت له قدرا فائدتان الاولى
لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي
احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي نفس احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه
قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقراءة ابن محيصن
أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ واما تخطئة المص لهم في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني اذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان

مباحًا باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي
و وافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون
النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا او ثوبًا
جاز عنده ان يكون نهيا عن الجميع وعن احدهما على مقابلة الامر
لان الامر كان باخذ احدهما وهذان القولان جاريان في نحو
ما جاءني زيد او عمرو وام لطلب التعيين ان وقعت بعد همزة
داخلة على احد المستويين في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك
ام عمرو اذا كنت عالما باحدهما عنده لا بعينه ولهذا يجاب
بتعيين احدهما لا بنفي احدهما لانه معلوم للسائل وعلامتها
صحة الاستغناء عنها باي وتسمى ح متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يغني احدهما عن الآخر فتسميتها بذلك لامر خارج
عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها الاستفهام
وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة
على جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت سواء
عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد
غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت
منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور اي بل هل تستوي الظلمات والنور وقد تتضمن مع ذلك
الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاء، اي بل اهي شاء

او الانكاري

او الانكاري ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت
للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع
نحو ام يقولون على الله ما لا يعلمون وسميت منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها
ولا للرد اي رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه
لا فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها اما قصر افراد
او قلب ولهذا لا يعطف بها الا بعد الايجاب او امر
او نداء نحو زيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد
بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والابذي
ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها
على الآخر فلا يجوز جاءني زيد لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الاوضح
وهو الحق ومنع الزجاجي العطف على معمول الفعل الماضي
ويرده قولهم يفعل جدك لا كدك وللرد عن الخطأ في الحكم
لكن وبل والتعيين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم متلوهما
واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو وبل عمرو
ردا على من اعتقد ان الجائي او المضروب زيد او المضروب
زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع
في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد
معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو

فان تلتها جملة او تلت واوا وقعت بعد اثبات او امر
فهي حرف ابتداء لا للاشتراك ولصرف الحكم عن المتلو بان ينقل
الى ما بعدها ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه بل واقعة
بعد ايجاب او امر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا
نفادها نقل الحكم بالمجئ والامر بالضرب عن زيد واثبات
ذلك لعمرو وافهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب
وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا
على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم
الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله
يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا
واستعمال العرب على خلاف ذلك تنبيه يجوز عطف
الفعل على مثله ان اتحد في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ
وعلى اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف
ولا يجب اعادة العاطف ان اريد العطف على الضمير المجرور
كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله
والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح
اذ المسئلة ليست قطعية فينبغي المصير اليه ورفض القياس
اذ البحث لغوي والخامس منها البدل وهو تابع مقصود

البدل

بالحكم

بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود
غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود
بالحكم ومعطوف والمعطوف بلا وبل بعد نفي ولكن [illegible]
المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض
منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح
بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون
البدل في حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها بدل كل
من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازا حدائق وجاء
زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين
المبتدا وثانيها بدل بعض وهو ما كان مدلوله بعض مدلول
الاول سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح
ولا بد من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كاكلت
الرغيف نصفه او ثلثه او مقدر نحو ولله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض
من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان
بدل كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص
لان الله تعالى لا يكلف بالحج من لا يستطيع ومنع ادخال
ال على كل وبعض وهو مذهب الجمهور لملازمتهما الاضافة

منع ادخال ال على كل والبعض

وهى لا تجامع ال كما قرر واجازه الاخفش والفارسى وثالثها بدل

اشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اى تعلق

بغير الكلية والجزئية وارد فى الضمير كما قرر بدل البعض من كل نحو

يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال

من الشهر للملابسة له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود

النار اى فيه اذا اصل عدم ثم نابت ال عن الضمير وشرط صحته

امكان فهم معناه عند حذفه وامتنع نحو اسرجت زيدا دابته

لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل

وتقدير وروده مثله يحمل على الغلط او نحوه ورابعها بدل اضراب

وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى

بدل البداء لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير

ابطال الاول ونفاه بعضهم مطلقا وادعى ان ما استدلوا به

على ثبوته محمول على اضمار بل وخامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد

متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده

دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروٍ وفكر

ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به

لمن لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثر جوازه وسادسها

بدل النسيان وهو ما يقصد متبوعه ثم يتبين فساد قصده

نحو تصدقت بدرهم دينار هذا الصيغ مثال للثلثة الاخيرة

اذ يحتمل

اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم

ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول

فى حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله بحسب قصد

الاول والثانى وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار

فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اى بدلا من اللفظ

الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله او الثانى

وسبق اللسان الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق

بالدينار لظهور الخطاء فى القصد الاول فيكون بدل النسيان

اى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله او الاول وتبين

الخطاء فى قصده والاحسن ان يعطف التابع فى هذه الثلثة

ببل فيكون من عطف النسق تتمة اعلم ان البدل يوافق

متبوعه فى واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا فى واحد

من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع

من التثنية والجمع لكون احدهما مصدرا او قصد به التفصيل

ويخالفه فى التعريف والاظهار وضديهما فتبدل المعرفة من مثلها

ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان اختلف اللفظ

فى النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثانى زيادة بيان

كما فى ابدال الفعل من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم

فى شرح الشذور لكنه خالفهم فى الاوضح تبعا لابن مالك

ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة
وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال المص في الجامع ويجوز قطع
البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان
تبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك والتبني

باب في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع
لكمية آحاد الاشياء قال ابن الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وزان
فاعلا يجرين على القياس العدد من ثلثة الى تسعة جاء على خلاف
القياس لانه يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ولو مجازيا
مفردا كان العدد نحو ثلثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال
وثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلثة عشر رجلا وتسع
عشر امراة وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
ان لم تركب ان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة
فان ركبت جرت على القياس واما نحو من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها
ولولا هو لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده
في التذكير والتانيث كما في الالفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا
لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء نحو اربعة
اشهر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست من شوال وما دون

الثلثة

الثلثة من واحد واثنين وما وزان فاعل من الفاظ العدد
كثالث ورابع الى عاشر يجريان على القياس فيذكران
مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث واما مفردا كان العدد
او مركبا تقول في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث
او الخامس عشر او السادس والعشرون وفي المؤنث واحدة
واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشر او السادس
والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوقه الى عشرة
اربعة احوال اشار اليها بقوله فيفرد فاعل عن الاضافة
فيفيد الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه
واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة ٭ توهمت
آيات لها فعرفتها ٭ لستة اعوام وذا العام سابع
او يضاف لما اشتق منه فيفيد ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة
في اربعة وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض
الى كل او يضاف الى ما دونه اي ما تحته من العدد فيفيد
معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلثة اي جاعل الثلثة
بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته
ان كان بمعنى الماضي والا جاز تنوينه والنصب به

كما قال او ينصب ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط
الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلثة
كما يقال هذا ضارب عمرا ويستثنى من اطلاقه ثان فلا يجوز
اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه
الكسائي وحكاه عن العرب **باب** في ذكر موانع
الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني ويسمى غير متمكن
وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم
فيه فرعيتان احديهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر
والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون
الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم
الا اذا وجدت فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وح
يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين موانع صرف الاسم
وتسمى عللا تسع عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع
وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد
في الاسم فرع الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب
وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل
قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والتعريف
وهو فرع التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف
وهو فرع الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف

والنون

والنون وهي فرع المزيد عليه وتسمية كل واحد منها مانعا
وعلة مجاز اذ كل منها جزء علة والمانع التام والعلة التامة
انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع
يجمعها * وزن وعدل ووصف ثم معرفة * تركيب عجمة تانيث
زيادتها * وهو احسن مما في الشرح ومنه قوله * وزن المركب
عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع اذ تانيثا لذكرها كلها
بصرايح اسمائها من غير اشتقاق واشار الى امثلتها على الترتيب
بقوله كاحمد فيه وزن الفعل والعلمية واحمر فيه الوزن
والوصف وبعلبك فيه التركيب والعلمية وابراهيم فيه
العجمة والعلمية وعمر فيه العدل والعلمية واخر بضم اوله
وفتح ثانيه فيه العدل والوصف ومساجد ودنانير
فيهما الجمع اي صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه العلمية
وزيادة الالف والنون وسكران فيه الوصف والزيادة
وفاطمة فيه التانيث والعلمية ومثله طلحة وفائدة ذكره
التنبيه على ان مسمى التانيث يجي مذكرا ايضا وزينب
فيه العلمية والتانيث المعنوي وسلمى فيه التانيث
بالالف المقصورة وصحراء فيه التانيث بالالف
الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع في اكثر
من غير مجامعة مانع آخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع آخر

ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت
العلمية احدى علتيه والاخرى التركيب او التأنيث او العجمة
او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا
وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في آخره
الف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال
فالف التأنيث مطلقا كجرحى واصدقاء والجمع الذي لا نظير له
في الآحاد العربية اي لا مفردا على وزنه وهو ما كان اوله
مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها
ساكن وما يلي الالف مكسورا لا عارض كمصابيح وذوات
كل واحد منهما على انفراده اي يستقل بالمنع من الصرف
من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين اما الالف
فلانها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تأنيثه
بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية لفظية فهي لزوم
الزيادة حتى كأنها اصلية وفرعية معنوية فهي دلالتها
على التأنيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة
عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع اذ لفظه خارج
عن وضع الآحاد العربية واذا سمي به كحضاجر منع
من الصرف نظرا الى اصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية
كذلك واما منع سراويل فاما لانه اعجمي حمل على موازنه في العربية

احمدادا

احمدادا لشبهه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا والبواقي
من الموانع لا يستقل كل منهن بالمنع بل لا بد في تحقيقه من مجامعة
كل علة المناسبة مانع منهن احد امرين اما الصفة وهي
ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع
او العلمية وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر
من انه يعتبر في المنع ان تكون احدى العلتين لفظية والاخرى
معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي
كلها لفظية وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان
وهو كذلك وتتعين العلمية مع التركيب اي المزجي المختوم
بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف
ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والاحوال والظروف
فمبني والاضافي فمصروف والاسنادي فمحكي والافصح فيه
ان يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول
على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن ومع التأنيث اي
بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لمؤنث
ام لمذكر زائدا على ثلثة احرف ام لا محرك الوسط ام لا
اعجميا ام لا منقولا من مذكر الى مؤنث ام لا لكن شرط تحتم
التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور اربعة اما زيادة
على ثلثة احرف كزينب تنزيلا للزائد منزلة التاء او تحرك

الوسط كسقر تنزيل الحركة منزلة الزائد والعجمة كبلخ اسم بلد
لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر الى مؤنث كزيد اسم
لامرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ
وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجيء
واذا سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف
الزيادة على ثلثة احرف ولو تقديرا فائدة اسماء القبائل
والبلاد والكلم وحروف الهجاء صرفها ومنعها مبنيان
على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا او حيا او مكانا
او لفظا او حرفا صرف ذلك او اما او قبيلة او بقعة او سورة
او كلمة منع ذلك مع العجمة وهي كون الكلمة من اوضاع
غير العرب وشرط العجمة في المنع علميته في اللغة الاعجمية
بان تنقل الكلمة وهي علم في لغة العجم الى لسان العرب
وزيادتها على الثلثة كابرهيم بخلاف الثاني فينصرف
وان كان علما في العجمة كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم
ثم نقل من اول في احواله علما كبندار فينصرف ايضا لانتفاء
علميته في لغة العجم وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه
عن ابنية العرب كاسمعيل ومنها نقل الائمة ومنها ان يجتمع
فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان
او القاف كمنجنيق او الكاف كسكرجه وجميع اسماء الانبياء

عليهم الصلوة والسلام اعجمية الا اربعة محمدا صلى الله عليه وسلم
وصالحا وشعيبا وهودا والحق بها في الصرف نوح ولوط
وشيث فهذه السبعة منصرفة ونظمها بذكر شعيبا ثم نوحا
وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا وافهم كلامه ان
هذه الموانع الثلثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع غير العلمية
وهو كذلك فينصرف صنجة وقائمة وان وجد فيها علة اخرى
مع التأنيث وهي العجمة في الصنجة والصفة في قائمة وتصرف
آذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة
وان غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين معه وهو
كذلك ايضا فتمتنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى
فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر
تقديرا وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف
عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول
وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى
فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة
الى تكلف العدول مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى
وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة
ثلاثة واربعة اربعة تحقيق وجوز بعضهم العدول الى عشار
ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر

ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن
المانع مع العلمية وشرط منعه اختصاصه بالفعل كشمر وضرب
علمين او كونه بالفعل اولى كاصبع واحمر علمين ومثال
الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان
وسكران ولا يكون مانعه مع الصفة الا في وزن فعلان
بخلاف الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا
من الحس والشيط منعا او من الحسن والشطن صرفا وشرط
الصفة اي تاثيرها التي على وزن افعل او على وزن فعلان
امران اصالتها بان تكون الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها
التاء اما لانه لا مؤنث لها كاكمر لكبير الكمرة ولحيان لكبير
اللحية او لها مؤنث على فعلى بالضم كفضلى او فعلى بالفتح كسكران
وغضبان وجميع ابنية فعلان مؤنثها على فعلى الا اربعة
عشر لفظة جاءت مؤنثها على فعلانة فتصرف ويجمعها
اجز فعلا لفعلانه • اذا استثنيت حبلانا • ودخنانا
وسخنانا • وسيفانا وصحيانا • وصوجانا وعلانا •
وقشوانا ومصانا • وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا •
وزد فيهن خمصانا • على لغة واليانا • وفهم من كلامه ان الصفة
العارضة والقابلة للتاء لا اثر لها في المنع ولهذا قال فعربك
وارمل وصفوان وارنب اذا كان صفوان بمعنى قاس

وارنب بمعنى ذليل اي ضعيف منصرفة لقبول الاولين
التاء تقول عريانة وارملة ولعروض وصفية الاخيرين
اذ صفوان في الاصل وضع اسما للحجر الاملس وارنب اسم
وضع اسما لدابة معروفة فلا اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو
الوصفية في الطح وادهم وارقم ويجوز في نحو هند مما هو علم
ساكن الوسط وجهان الصرف لانتفاء شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين
فيهما مؤثران جواز منع الصرف نظرا الى سكون الوسط قابل
احدى العلتين فتسقط فبقي بلا سبب واجرى المبرد
والجرمي الوجهين في نحو زيد اسم امراة بخلاف زينب
وسقر وبلخ وزيد اسم امراة فانها ممنوعة الصرف حتما
لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها وكعمر
في منع الصرف للعلمية والعدل عند جمهور بني تميم باب حذام
وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول
عن فاعلة ان لم يختم براء فان ختم بها كسفار بني على الكسر
عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا وامس لمعين
بان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه ال
وهو الامس ان كان مرفوعا نحو مضى امس بالرفع من غير
تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بني على الكسر عندهم

كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا وبعضهم اي بني تميم
لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيهما اي في باب حذام
وامس بكر وذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا
وتقدم الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه وكسحر تجرد
الجميع من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد فيه سحر يوم بعينه
وهو معدول عما فيه ال وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحر
فان كان مبهما اي نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او استعمل
غير ظرف وجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر
سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا صرف ايضا كجئتك
سحر يوم الجمعة او سحره والله اعلم

باب في ذكر صيغتي التعجب وما بني منه

فعلا التعجب واسم التفضيل
التعجب انفعال في النفس عند الشعور بامر خفي سببه
وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب
فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء
وما ورد منه في كلام العزيز كقوله فما اصبرهم على النار
مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه
وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف
تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره
فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها

منها

منها هنا لاشتهارهما فقال التعجب له صيغتان وضعا
لانشائه احدهما ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ
اعرابه ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها وحكي
عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهي عند سيبويه
نكرة تامة بمعنى شيء وسوغ الابتداء تضمنها معنى التعجب
وافعل فعل ماض غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية
نحو ما افقرني الى عفو الله واما قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
فشاذ وفاعله ضمير مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع لعطف
ولا توكيد ولا بدل عائد على ما ولهذا اجمعوا على اسميتها وزيدا
منصوب بافعل على انه مفعول به لتعديه بهمزة النقل والجملة
الفعلية في محل رفع خبرها وعند الاخفش ما معرفة ناقصة
بمعنى الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة
صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شيء عظيم
وعند بعضهم ما استفهامية كانه جهل سبب حسنه
فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير اي شيء احسن زيدا
اي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار
الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها بهذا المعنى دائما
معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل معنى
في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا

والثانية افعل به كاحسن بزيد وهو بمعنى ما افعله فمدلولهما
من حيث التعجب واحد وافعل فعل التعجب لازم لصيغة
الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معنى له واصله عند سيبويه افعل
بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة اي صار ذا كذا كاغد البعير
اي صار ذا غدة واقلبت الارض اي صارت ذا بقل
واثمرت الشجرة اي صارت ذا ثمرة فغير اللفظ من صيغة الماضي
الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا لاصلاحه لان
افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة
الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح ومن ثمه
اي من اجل ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان
الفاعل ان وصلتها بخلافها في فاعل كفى فيجوز تركها كقوله
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وذهب جماعة الى ان المجرور
بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء
للتعدية فعلى هذا يكون افعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر
هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال
يا حسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر كل
واحد بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن ثم اجري مجرى
الامثال فلم يتغير عن لفظ الواحد فتقول يا رجل ويا هند ويا رجلان
ويا رجال احسن بزيد وقد شارك افعل التفضيل فعلي التعجب

فيما

فيما يبنيان منه ضمه اليهما حفظا على الاختصار فقال وانما يبني
قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل متصرف فلا يبني
من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس ثلاثي مجرد فلا يبني
من رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق
واستخرج مثبت فلا يبني من منفي وان لم يكن ملازما للنفي
نحو ما ضرب زيد وما عاج بالدواء اي ما انتفع به متفاوت
في المعنى اي قابل للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبني من غيره
كمات وفني لان حقيقتهما لا تفاوت فيهما تام فلا يبني
من ناقص ككان وكاد مبني للفاعل فلا يبني من مبني للمفعول
كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان كان
ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله
وما اعجبه برايه وما اغناه بحاجتك من شغل واعجب وعني بالبناء
للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ليس اسم فاعله
على وزن افعل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون او عيب
فلا يبني مما هو كذلك كعور وشهل لئلا يلتبس اسم التفضيل
منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتساويهما معنى
ووزنا وجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة قاله ابن مالك
تنبيه اذا اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض
هذه الشروط فتوصل اليه باشد او اشد او شبههما فجعل

مصدر العادم منصوبا بعد اشد ونحوه فيهما ومجرورا بالبآء بعد اشدد ونحوه تقول زيد بياضا وما اشد بياضه واشدد ببياضه وما اكثران لا يقوم وما اعظم ما ضرب واما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله اسمع بهم وابصر وقول علي رضي الله عنه

جزا الله عني والجزاء بفضله ٭ ربيعة خيرا ما اعف واكرما ٭

اي ما اعفها واكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالبآء مفعولا لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين بالفعل

باب في الوقف وبعض مسائل الخط

الوقف قطع النطق عن اخراج اجزاء اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي احد عشر بالاستقراء الاسكان المجرور والروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء وحذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف في الافصح من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه بالهاء اي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كاخت وبنت وقف عليهما من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم وما الحق به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكمسلمات وهيهات واولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص منون غير محذوف العين رفعا وجرا بالحذف اي بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف فتقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه انه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومنه من الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط للتنوين وهو منتف في المنادى المقصود وعلى نحو القاضي مما هو منقوص مقرون بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثبات الياء واما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات

وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح على نحو رحمة بالتاء
من غير ابدال فيقال رحمت قال الراجز

الله انجاك بكفي مسلمت ۞ من بعد ما وبعد ما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت ۞ وكادت الحرة ان تدعى امت

قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتاء
نحو ان شجرت الزقوم انهم يقسمون رحمت ربك وعلى نحو
مسلمات بالهاء سمع دفن البناه من المكرماه وحكى عن طي
كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وعلى نحو قاض
رفعا وجرا على اثبات الياء نظرا الى زوال موجب حذفها
في الوقف وقد روي عن ابن كثير وورش في احرف من القراآت
وعلى نحو القاضي فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف وعليه
قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال ويوم التلاق وليس لك
في نصب نحو قاض منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات
الياء لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رأيت قاضيا
وغيره يسكن ياؤه فيقال رأيت القاضي واما ما سقط
تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري فكالمنصوب المنون
ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات
اجود ويوقف على اذن الجوابية بالالف اي بابدال نونها
الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته

الغلصمة رأس الحلقوم صحاح

لفظا

لفظا وعلى نحو لنسفعا مما اخره نون توكيد خفيفة بالالف
ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل على الاسم مزية وعلى نحو رأيت
زيدا مما هو منصوب بالفتحة منون مجردا من التاء بالالف
اي بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جيء به للدلالة
على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور
المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء
بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل
حرف مد في الاحوال الثلثة فيقال جاءني زيدو ورأيت
زيدا ومررت بزيدي لانه يجري مجرى حركة الاعراب لانه
تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف
من غير ابدال في الثلثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة
الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل
الثلث ويوقف عليهن بالالف كما يكتبن بها الاصل
في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وكذلك كتبت
من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن
بد منها وكتب انا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك
ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليه كذلك ونحو اخت
ومسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك

ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضي فيهما بالياء لان
الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون
لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها
وبين اذا التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف
عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لاتضربن زيدا واضربن
عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس امر الواحد اونهيه
بامر الاثنين اونهيهما في الخط وتكتب الف زائدة في الخط
بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا اوامر
كقولوا اومضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف
قال ابن بري فانه وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا
لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجيء
من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جاءوا وساءوا
فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا اطرادا للباب
دون الواو الاصلية في ابنية الكلمة فلا يكتب فيها الف
كزيد يدعو ويغزو لعدم الالتباس وان قدر انفصال لان
المفرد ليس يدعو ويغزو دون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك
وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي يجيء بعد تمام
الكلمة وان اعربت هم توكيدا لواو الجمع زدت الالف بعد
الواو وحينئذ متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه

ضمير

ضمير منفصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم
من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها لقلة
اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع
ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم الالتباس
لندوره وزواله بالقرائن وترسم الالف المتطرفة في الخط
ياء عند الجمهور وان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف
بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء
كانت زائدة لالحاق ام لتانيث ام لغير ذلك وسواء
كان ما هي فيه فعلا كاستدعى واستقصى او اسما كالمستقصى
والمصطفى فان كان ما قبلها ياء رسمت الفا كريا ويحيا
واحيا كراهة اجتماع يائين في الخط الا يحيي وريي علمين
فيرسمان بياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا
لثقل الفعل والصفة وكون الالف اخف من الياء او
لم تجاوز الثلاثة ولكن كان اصلها الياء بان كانت
منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل كرمى وهدى ام اسم
كالرحى والفتى فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار
رسمها الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف
الفا على حالها في غيره اي غير ما مر بان كانت ثالثة
منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل ام لا وسواء كان

ما هي فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما كالقفا والعصا ثم اشار
الى ما يعرف به الواوي من اليائي بقوله وينكشف
ام الف الفعل بالتاء اي باتصال تاء الفاعل به فمهما ظهر فهو اصله
كرميت وعفوت فعلم بالاول ان الف رمى منقلبة عن ياء
وبالثاني ان الف عفى عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك
لكان اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع
كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها
وتكون الفاء واوا كوعى لان اللام في ياء لا واو وليس في كلامهم
ما فاؤه ولامه واو وبكون العين واوا كشوى لان اللام في
ياء لا واو وليس في كلامهم ما عينه ولامه واو وامر الف
الاسم بالتثنية فمهما ظهر فيها فهو اصله كعصوين وفتيين
فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكشف
ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والصفوات ويكون
الفاء والعين واوا الا ما قل وشذ نحو الهوى والقوى فان جهل
حال الالف المنقلبة عن واو وياء بان لم يكن معها شيء
من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء كمتى
والا فبالالف وانما كتبوا الذي بالياء لانقلاب الفه ياء
مع الضمير في لذيك وكلا تكتب بالالف اذا لم تضف الى مضمر
لان الفه منقلبة عن واو عند البصريين واما الحروف

فلم

فلم يكتب منها غير بلى لامالة الفه والى وعلى لانقلاب الفها
ياء مع الضمير في اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها
فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه
تتم المقدمة فنسأل الله حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة
في الابتداء مفقودة في الدرج وسميت بذلك لان المتكلم
يتوصل بها الى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان
لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب
الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر كلام سيبويه
انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى متحرك
لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله
التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع
مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف
ولا اسم غير ما سيجيء بل تكون في مواضع اشار اليها والى بيان
حركة الهمزة بقوله همز اسم مبتدأ خبره سيأتي واصله
عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمي حذفت
لامه للتثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون
الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتى بالهمزة
في اوله بكسرها وضم وهو قليل والمجرور في محل النصب

على الحال و همزة است وهو الدبر اصله ستة بفتح اوله
وثانيه ايضا لتكثيره على استاه ٢ بوزن افعال حذفت
لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف
ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن وابنم هو ابن
زيدت فيه ميم للمبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه
تابعة لميمه في الاعراب كما في امرأ وليست الميم بدلا من اللام
كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة
لانها عوض وابنة اصلها بنوة كشجرة لانها مونث ابن
فالتاء للتانيث بخلاف تاء بنت واخت فانها بدل
من اللام لا للتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي بها رجل
لصرف وانما استفيد التانيث من صيغتها وامرأ وامرأة
اصلهما مرأ ومرأة وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت
فيه همزة الوصل وان كان على ثلثة احرف لان لامها
همزة ويلحقها التخفيف فيقال مرو ومرة فجرى مجرى ابن
وابنة وتثنيتهن اي السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فانه
همزاته قطع واثنين واثنتين اصلهما ثنيان وثنيتان
كجملان وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام وسكنت
الفاء وجيء بهمزة الوصل والغلام ونحوه مما بدئ بلام
التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طيئ وحمير واللام

وتصغيره على ستيه ٢ وابن اصله بنو
بفتح اوله وثانيه ايضا لتكثيره على ابناء ٣

الموصولة

واللام الموصولة والزائدة وقد مر ان الخليل يقول ان الهمزة
اصلية وصلت لكثرة الاستعمال وايمن الله بناء على انه
مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يفتح كسر همزته ولم يتصرف
فيه بحذف بعضه كما سياتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة
ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن
فكانه قال بركة الله قسمي لافعلن والضمير في قوله بفتحها
عايد على الغلام وايمن الله وهو واجب في نحو الغلام
لكثرة الاستعمال جائز في ايمن كما قال او بكسر في ايمن
وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله همز ايم
وايمن فافتح واكسر او ام قل وايمن اختم به والله كلا اضف
اليه في قسم تستوف ما نقلا همزة وصل من المبتدأ ودخولها
في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه
وفيما ذكره بقوله وكذا همزة الفعل الماضي المجاوز اربعة
احرف من الخماسي والسداسي بهمزة وصل كاستخرج وانطلق
وكذا همزة امره كاستخرج وانطلق وكذا همزة مصدره التابعة
لفعله وهو منحصر في اربعة ابنية الافتعال كالاكتساب
والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج
والافعال كالاحمرار والافعيلال كالاحميرار والافعيعال
كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال

كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعلال كالاحرنجام والافعلال
كالاقشعرار من مزيد الرباعي وهمزة امر الفعل الثلاثي اذا كان
ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج
الى الهمزة كما في باب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل
ومر اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعه ساكن لفظا مع انه
لا يحتاج فيها عند الاكثر الى الهمزة كما قتل واغز واغزي مضمومتان
اي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة واذا كان
الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد لعروض الكسرة
فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسر الهمزة واصله اغزوي
استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين واضرب وامشوا واذهب
بكسر اي بكسر همزاتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول
وكذا في الثاني اذ ضمة شينه عارضة واصله امشيوا
فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الشين ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما تركوا فيه المراعاة
واوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة
الوقف وفهم من المثل ان الهمزة في الامر من الثلاثي
للوصل سواء كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة
ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم كما تبين

اي كما

اي كما يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المجاوز اربعة
احرف ومصدره واست واثنتين وما بينهما في الاسماء
المتقدمة واذا ادخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل
حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ما لم تكن مفتوحة
فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن عندك وايمن الله
يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة
همزة الاستفهام • وليكن هذا آخر ما اردنا ايراده على هذه
المقدمة • والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل
ان يبادر الى اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على وجه حسن
ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن • لكن بعد مطالعته
في ذلك ما يتحقق به الخلل • وبعد مشاورته في ذلك اهل فنه
فان واضعه معترفا بقصر الباع وكثرة الزلل • ولولا طمعه
في ان يكون من الثلثة التي اذا مات ابن آدم انقطع
عمله الا منها ما كشف فضايحه • ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة
الجارحة • والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا
ان هدانا الله • رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي
انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه
وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين • قال مؤلفه
غفر له ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد

سنه ٩٢٤ احسن الله عاقبتها على يد مؤلفه الفقير الى الله تعالى

عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي المكي

الشافعي غفر الله له ولجميع المسلمين

والمسلمات آمين ٠ والحمد لله

وحده ٠ وصلى الله

على من لا نبي

بعده

فرغ من تتميمه العبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير علي بن ابرهيم المنسوب

الى بلدة كوتاهيه مولدا ساكنا باحدى المدارس السليمانية في القسطنطينية

اواخر رمضان المبارك سنه خمس ومائة والف والمرجو من كرم الناظرين

المنتفعين بهذه النسخة ان يمنحوا الصالح الدعاء لمؤلفها ولكاتبها

ولكافة المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين والحمد لله

رب العالمين

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بابن الصدر عفي عنه
١١٧٥ وكيلي عثمان